

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية



دور المؤسسة العسكرية في صنع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية

إشراف الأستاذة:

د. أدمام شهرزاد

إعداد الطالبة:

مريعي سهيلة

لجنة المناقشة:

رئيسا.

مشرفا ومقررا.

مناقشا.

1- د. لعيساني بلال

2- د. أدمام شهرزاد

3- أ. بوكعباش طارق

السنة الجامعية: 2017/2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

"كن عالماً... فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد مليئة بالأفراح كما الأحزان تكللت بإنجاز هذا البحث، أحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علي فهو العلي القدير، كما لا يسعني إلا أن أخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للدكتورة "أدمام شهرزاد"، كل كلمات الشكر والتقدير تتحني لك أستاذتي لما قدمته من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث وقبله.

كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم من قريب أو بعيد في تقديم يد العون، وأخص بالذكر أساتذة القسم دون استثناء الذين لهم الفضل علي، وزملائي من الإداريين وأخص بالذكر عميد كلية الحقوق الأستاذ البروفيسور كامل مراد.

وإلى كل الذين كانوا عوناً لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقنا، إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات، ولو بكلمة طيبة فلهم منا كل جزيل الشكر.

كما لا أنسى أن أتقدم بأرقى و أثنى عبارات الشكر و العرفان إلى القائمين على جامعة محمد الصديق بن يحيى و على رأسهم رئيس الجامعة.



مريبعي سهيلة

إهداء

أهدي هذه الفرحة التي طال انتظارها

إلى الوالدين الكريمين

أمي التي أقول لها كفي بكائك اليوم أمسح دمعك يا من رويت من الأسى... خير الحنان بنبعك

أبي الذي أقول له أنّ تعبك وشقائك لن يذهب سدا وأعدك أنني لن أخذلك

إلى أختي الغالية فتيحة وإخوتي مراد وفؤاد موسى الحسن والحسين

إلى زملائي في الدراسة من أحبني ومن لم يحبني

إلى زملائي في العمل

إلى أساتذة القسم خاصة الأستاذة الدكتورة المشرفة: أدمام شهرزاد التي أقول لها أنّ القبعة الصفراء لم

تخترني صدفة

إلى زوجي المستقبلي الذي وقف إلى جانبي وضمد جراحي ومسح الدمع من عيني أقول له إن ماتت

الأحلام يوما في غاباتنا

فلسوف يحييها غدا صوت المطر.

الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
04-01	الفهرس
15-05	المقدمة
55-16	الفصل الأول: استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي: مقارنة معرفية
27-18	المبحث الأول: مفهوم استراتيجيات الأمن القومي
19-18	المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية
18	أولاً: تعريف الاستراتيجية لغة
19	ثانياً: تعريف الاستراتيجية اصطلاحاً
22-19	المطلب الثاني: تعريف الأمن القومي
20-19	أولاً: تعريف الأمن القومي لغة
22-20	ثانياً: تعريف الأمن القومي اصطلاحاً
27-22	المطلب الثالث: مفهوم استراتيجيات الأمن القومي
24-22	أولاً: تعريف استراتيجيات الأمن القومي
27-24	ثانياً: العلاقة بين استراتيجيات الأمن القومي والاستراتيجيات العسكرية
48-28	المبحث الثاني: الأمن القومي من المنظور الإسرائيلي
33-28	المطلب الأول: تعريف الأمن القومي الإسرائيلي
42-33	المطلب الثاني: جذور الأمن القومي الإسرائيلي
37-33	أولاً: الجذور الدينية - التوراتية
38-37	ثانياً: الجذور القومية - الصهيونية
42-38	ثالثاً: مبادئ الصهيونية
48-42	المطلب الثالث: مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي
55-49	المبحث الثالث: الثابت والمتغير في استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي
51-49	المطلب الأول: مضمون استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي
55-51	المطلب الثاني: أهداف استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي
95-56	الفصل الثاني: دور المؤسسة العسكرية في قيام الدولة الإسرائيلية
70-58	المبحث الأول: دراسة في بنية وعقيدة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية
66-58	المطلب الأول: هيكلية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية
65-58	أولاً: الجيش الإسرائيلي
65	ثانياً: الاستخبارات الإسرائيلية

66-65	ثالثا: الصناعة العسكرية
68-66	المطلب الثاني: القدرات الشاملة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية
70-69	المطلب الثالث: العلاقات العسكرية والاستراتيجية
84-71	المبحث الثاني: المنظمات شبه العسكرية تؤسس لدور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية
76-71	المطلب الأول: المنظمات شبه العسكرية تؤسس للعمل العسكري الصهيوني
79-76	المطلب الثاني: المنظمات العسكرية تكتسب خبرة الجيوش النظامية
84-79	المطلب الثالث: دور منظمة الهاغاناه في إعلان قيام دولة إسرائيل
81-79	أولا: نشأة وتطور منظمة الهاغاناه
83-81	ثانيا: الدور العسكري للهاغاناه كمؤسسة عسكرية شبه رسمية
84-83	ثالثا: دور الهاغاناه في إقامة المستوطنات وتنظيم الهجرة
95-85	المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية وبدايات تشكل الأمن القومي الإسرائيلي
89-85	المطلب الأول: الدور العسكري للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية
87-85	أولا: حرب 1948م التوسع والاحتلال نحو تجسيد مشروع "إسرائيل الكبرى"
89-87	ثانيا: حرب 1967م المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تبحث عن الحدود الآمنة
91-89	المطلب الثاني: الهجرة والاستيطان الحسم الديمغرافي مقابل الحسم العسكري
95-91	المطلب الثالث: عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي
94-92	أولا: المؤسسة العسكرية تتحكم في سيرورة الاقتصاد الإسرائيلي
95-94	ثانيا: تحول الجيش الإسرائيلي إلى جامعة للتكنولوجيا
158-96	الفصل الثالث: دور المؤسسة العسكرية في صنع قرارات الأمن القومي بعد فترة الحرب الباردة
112-98	المبحث الأول: العلاقات المدنية-العسكرية وعملية صنع قرارات الأمن القومي الإسرائيلي
106-98	المطلب الأول: مسؤولية صنع قرارات الأمن القومي في النظام السياسي الإسرائيلي
100-98	أولا: بنية النظام السياسي الإسرائيلي تضعف مركزه في عملية صنع القرار
106-100	ثانيا: مؤسسات صناعة القرار السياسي في إسرائيل
112-107	المطلب الثاني: علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي الإسرائيلي
143-113	المبحث الثاني: موقع المؤسسة العسكرية في صنع استراتيجيات الأمن القومي بعد فترة الحرب الباردة
116-113	المطلب الأول: التحولات الجيواستراتيجية الشرق أوسطية ودور المؤسسة العسكرية

	الإسرائيلية بعد فترة الحرب الباردة
129-117	المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بين الشراكة والهيمنة
120-117	أولاً: المؤسسة العسكرية أداة تنفيذ استراتيجيات الأمن القومي
127-120	ثانياً: المؤسسة العسكرية تهيمن على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي
129-128	ثالثاً: نماذج لهيمنة المؤسسة العسكرية على صنع قرارات الأمن القومي الإسرائيلي
143-130	المطلب الثالث: عوامل وآليات تأثير المؤسسة العسكرية في قرارات الأمن القومي الإسرائيلي
157-144	المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بين حتمية الدور وصعوبة التحدي
149-144	المطلب الأول: حتمية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بين منطلق المصالح العليا للأمن القومي وضغط المصالح الضيقة للمؤسسة
157-150	المطلب الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية
155-150	أولاً: المشاكل والتحديات البنوية والسلوكية
157-156	ثانياً: المشاكل والتحديات الاستراتيجية
163-159	الخاتمة
166-164	الملاحق
181-167	قائمة المراجع
184-182	ملخص الدراسة

المقدمة

يكتسب موضوع العلاقات المدنية-العسكرية أهمية خاصة في الأدبيات الكلاسيكية العالمية المعاصرة، التي تتناول دراسة دور العسكريين في بناء الدولة وفي صناعة القرار السياسي واستراتيجياته، وقد زخرت هذه الأدبيات بكثير من الدراسات النظرية والتحليلات المقارنة، وذلك منذ أن فتح "هارولد لاسويل - H.D.Lasswell" المجال لدراسة موضوع العلاقة بين المؤسسة العسكرية وقيادتها السياسية بطرحه لمصطلح "دولة القلعة" في عام 1941م، حيث تمثلت الفكرة الأساسية التي طورها لاسويل في أنّ وجود الدولة في حالة حرب وتوتر أمني شبه دائم، قد يؤدي إلى تغلغل القيم العسكرية في بنية النظام ككل على حساب القيم السياسية والمدنية، ما قد يؤدي إلى هيمنة الجيش على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي أو على الأقل تحكمه فيها.

وفي هذا السياق تقدم حالة الدولة الإسرائيلية فيما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالنظام السياسي نموذجاً أو حالة فريدة ومتميزة تصح أن تكون حالة قياسية ونمطية، لإسرائيل ونظراً لطبيعة نشأتها تتمتع بدور "الجندي المسلح" وتمتلك بنية "الثكنة" التي تحتل فيها قضايا الأمن القومي أهمية وجودية، انعكست على مكانة ودور المؤسسة العسكرية، باعتبارها لا تمثل كيانا مستقلاً عن الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الخاص بإسرائيل، فهي تستمد من هذا الإطار جذورها التاريخية ومقومات بقائها وحدود تطلعاتها ودورها إن كان على الصعيد العسكري أو السياسي.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من وجود العديد من مراكز الدراسات العربية التي قدمت دراسات قيّمة حول إسرائيل، إلا أنّ هذه الدراسات لم تتطور لتشكّل حقلاً معرفياً متخصصاً في الدراسات الأكاديمية الإسرائيلية على الصعيد العربي، على العكس من ذلك ازدهرت في الجهة المقابلة دراسات العالم العربي في إسرائيل. وفي هذا السياق تأتي دراستنا هذه في إطار السعي إلى محاولة الإسهام في تطوير حقل معرفي عربي متخصص في الدراسات الإسرائيلية، وتوسعي باختصار إلى استقراء واستنباط حقيقة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صنع استراتيجيات الأمن القومي.

تناسباً مع ذلك فإنّ هذه الدراسة تحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أدت الأهمية الوجودية لقضايا الأمن القومي في إطار الأوضاع الاستراتيجية المحلية منها والإقليمية الاستثنائية إلى بلورة دور فريد للمؤسسة العسكرية في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة أسئلة فرعية:

- ماهي المفاهيم المشكلة لمضمون الأمن القومي الإسرائيلي واستراتيجياته؟
- فيما تتمثل مكانة ودور العامل العسكري في المشروع الصهيوني ككل؟
- كيف أثرت العسكرة المتصاعدة في إسرائيل على طبيعة التفاعلات العسكرية - المدنية داخل النظام السياسي وعلى تقاسم الأدوار في إطار عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي ؟
- فيما تتمثل خصوصية النموذج الإسرائيلي في ما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؟

فرضيات الدراسة:

استنادا إلى ما تقدم وسعيا للإلمام بالجوانب المختلفة للموضوع تستهدف هذه الدراسة اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

أدت الأهمية الوجودية لقضايا الأمن القومي في إطار الأوضاع الاستراتيجية المحلية منها والإقليمية الاستثنائية إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

والفرضيات الجزئية التالية:

- قادت الأيديولوجية الصهيونية التوراتية والقومية المشبعة بالعنف والممّدة للقوة إلى تحديد مضمون متفرد للأمن القومي الإسرائيلي واستراتيجياته.
- يحتل العامل العسكري أهمية استراتيجية في المشروع الصهيوني قبل وبعد قيام الدولة الإسرائيلية.
- تتحدد طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية وتقسام الأدوار الاستراتيجية في ظل العسكرة المتصاعدة للنظام السياسي بنهايات علاقات الصراع والتنافس الوظيفي وضرورات التحالف الاستراتيجي والأمني بين الطرفين.
- تتحدد خصوصية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية بخصوصية المشروع الصهيوني كمشروع استيطاني احلالي واستعماري، وباستراتيجية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النابعة من تلك الخصوصية.

حدود الدراسة:

إنّ دراسة دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي في إطار معطيات البيئة المحلية، وتفاعلات البيئة الإقليمية، وكذا تحديات البيئة الدولية، يجعل الدراسة محددة زمانيا ومكانيا كالتالي:

المجال الزمني: سنحاول الإجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية في إطار زمني يمتد من المراحل السابقة واللاحقة لإعلان قيام الدولة الإسرائيلية وصولاً إلى فترة ما بعد الحرب الباردة . وإن كنا سنركز على فترة ما بعد الحرب الباردة باعتبارها معلم زمني يؤرخ لجملة التحولات العميقة والجذرية ذات الارتباط الوثيق بتحول طبيعة النظام الدولي، وتغير نمط تفاعلاته، وزوال إحدى أقوى دوله، ما شكل نقلة نوعية على الصعيد الاستراتيجي كما الأمني مست عديد الدول، بما فيها إسرائيل التي سارعت إلى تبني خطاب النظام الدولي الجديد وتكييف دور مؤسستها العسكرية مع الظروف والمعطيات الجديدة.

المجال المكاني: إن تناول موضوع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي وموقع المؤسسة العسكرية منها، ما هو إلا ترجمة لفحص دور القوة العسكرية في تجسيد المشروع الصهيوني ككل، والذي يمتد ليشمل مساحة واسعة من الأراضي العربية تحت مسميات "إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات".

إن ما يميّز إسرائيل عن غيرها من دول العالم حسب الأيديولوجية الصهيونية أنها ليست دولة لليهود المقيمين فيها فقط، إنما هي دولة لليهود أينما كانوا وحيثما وجدوا، وعليه تتوسع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي لتشمل مناطق خارج إسرائيل، كما وتمتد أدوار المؤسسة العسكرية لتأخذ طابعاً إقليمياً وحتى عالمياً مجسدةً بذلك مفهوم الجيش باعتباره **الذراع الطويلة** التي تعتمد عليها إسرائيل في صيانة أمنها القومي على جميع الأصعدة والميادين.

مبررات اختيار الموضوع:

قمنا باختيار موضوع "دور المؤسسة العسكرية في صنع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي" لاعتبارات مبررات مختلفة، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

1- المبررات الذاتية: تتمحور أساساً حول:

- اهتمامات شخصية بالمواضيع ذات الطابع الاستراتيجي والمتعلقة بالمؤسسات العسكرية بصفة عامة ، والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية بصفة خاصة.

- حب الإطلاع والرغبة في تنمية المعارف الذاتية خاصة وأنّ الموضوع يتميز بقيمة خاصة يُترجمها انتماؤنا إلى ربوع الوطن العربي، وكوننا شأناً أو أبيناً طرفاً فيما اصطلح على تسميته "بالصراع العربي-الإسرائيلي" الذي تدعّمه مقولات "صراع الحضارات".

2-المبررات الموضوعية:تتمثل في:

-البحث في موضوع يحتل موقعا هاما في مجال الدراسات الاستراتيجية،الآ وهو موضوع "علاقة الجندي بالدولة"، لما تحويه هذه الدراسات من طروحات نظرية وجهود فكرية تسعى إلى تفسير وتحليل هذه العلاقة.

- بروز أهمية الدراسات الاستراتيجية المتعلقة بالمؤسسات العسكرية على خلفية تنامي أدوارها إثر تزايد شرعية الخطابات الأيديولوجية المنادية بضرورة التصدي لما يسمى بـ"التهديدات الأمنية الجديدة".
- تناول نخبة من المنظرين والباحثين لموضوع دور وحدود دور المؤسسات العسكرية في صنع القرار السياسي،سعيًا للإجابة عن تساؤل محوري،الآ وهو:من يحرس الحراس أنفسهم؟.
- السعي إلى تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الدولة الإسرائيلية التي تزوج بين العلم سلاحًا،والقوة أداةً في إطار استراتيجية متكاملة معلنة ومعروفة في معظم فصولها هدفها الأسمى تفتيت الدول العربية وإضعاف شوكتها.

أدبيات الدراسة:

يكتسي موضوع "المؤسسة العسكرية ودورها في صنع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي" أهمية استراتيجية،انعكست على حجم اهتمام الدوائر العلمية سواء ذات الطابع الأكاديمي أو الاستراتيجي،فتعددت الدراسات واختلفت التحاليل،وفيما يلي عرض وجيز لبعض الدراسات العربية والغربية التي تناولت الموضوع.

لقد أولت بعض الدراسات العربية أهمية لموضوع صنع القرار في الدولة الإسرائيلية ودور المؤسسة العسكرية فيه،من بينها كتاب "سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها" لصاحبه محمود محارب،¹والذي حاول من خلاله التركيز على سياسة الغموض النووي الإسرائيلية،وتأثير التحولات التي عرفتتها البيئة الإقليمية الشرق أوسطية على الاستراتيجية النووية الإسرائيلية،وشرح أدوار كافة الأطراف السياسية والعسكرية المشاركة في عملية صنع القرار، ليصل إلى استنتاج مفاده تعاضد دور المؤسسة العسكرية في صنع استراتيجيات الأمن القومي في مقابل تحييد دور النخب السياسية في هذا الشأن.

¹ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013م.

كتاب آخر تحت عنوان "صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة" للمؤلف كريم الجندي،¹ والذي يمثل محاولة متكاملة لفهم عملية صنع القرار في إسرائيل، وشرح تشابك العوامل وتنافس القوى بما فيها الجيش والمؤسسة العسكرية لتشكل عناصر ضغط على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي والسياسة الخارجية.

بالإضافة إلى كتاب "بنية القوة العسكرية الإسرائيلية ومصادر تمويلها" لفتحي محمود حسان وفاطمة سيد يوسف،² والذي جاء كمحاولة امبريقية لدراسة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والكشف عن واقع مكانتها وحقيقة دورها، بالتركيز على الجوانب العملية، والأخرى الأيديولوجية والعقائدية التي تساهم في تحديد دور الجيش الإسرائيلي وأساليبه القتالية.

وقد خلصت الدراسة إلى صعوبة تحديد وتعريف دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، انطلاقاً من كون معظم الأنشطة فيها تأخذ صفة المدنية-العسكرية في نفس الوقت، لعدم وجود فصل واضح بين النخب السياسية ونظيرتها العسكرية التي حظيت بمكانة مركزية على خلفية طبيعة المناخ الاستراتيجي الذي تعيش فيه إسرائيل.

من جهتها تناولت الدراسات الغربية وخاصة الأمريكية الموضوع، في مقدمتها كتاب "The Evolution of Israeli Civil-Military Relations: Domestic Enablers and The Quest For Security" للمؤلف Alan Weinraub،³ والذي جاء في خمسة فصول موضحاً تطور العلاقات المدنية-العسكرية الإسرائيلية في إطار استراتيجية التمكين المحلي والسعي لتحقيق الأمن القومي، مؤكداً على الطبيعة الديناميكية الصراعية لعلاقة المؤسسة العسكرية بالقيادة السياسية في إسرائيل وتنامي نفوذ الجيش في عملية صنع القرار الحكومي خاصة في القضايا التي تخص الأمن القومي.

إلى جانب كتاب "The Israeli Military and Israel's Palestinian Policy" ⁴والذي سعى الباحث من خلاله إلى بحث علاقة الجيش بالمسار الذي تتخذه

¹ كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011م.

² فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، بنية القوة العسكرية الإسرائيلية ومصادر تمويلها، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، د س ن.

³ Alan Weinraub, *The Evolution of Israeli Civil-Military Relations :Domestic Enablers and The Quest For Security*, Naval postgraduate school, Monterey, California, 2009.

⁴ Yoram Peri, *The Israeli Military and Israel's Palestinian Policy*, Institute of Peace, United States, 2002.

العلاقات الإسرائيلية-ال فلسطينية والتي يتمتع الجيش الإسرائيلي بنصيب في تحديد مسارها لما يحوزه من نفوذ سياسي عبّر عنه الباحث بعبارة "الذيل الذي يهز الكلب".

من جهته حاول Matthew John Green في كتابه "The Israeli Defense Forces: an organizational Perspective"¹ تناول موضوع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عبر مقارنة نظمية، على اعتبار أنّ الجيش الإسرائيلي بنية مؤسسية مفتوحة على تفاعلات البيئة المحلية والإقليمية وحتى الدولية.

أمّا بالنسبة إلى الدراسات غير المنشورة فنجد رسالة الماجستير للباحث محمد حسين محمد المومني تحت عنوان "دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي" والصادرة عن جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا في الأردن² والتي تناولت دور المؤسسة العسكرية في صنع وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية والتأثير على عملية صنع القرار والنظام السياسي ككل، إلّا أنّها أهملت عوامل وآليات التأثير بالإضافة إلى التحديات والمشاكل التي تواجه هذا الدور.

انطلاقاً من مقولة فيلسوف العلم "غاستون باشلار -G.Bachlard" أنّ تاريخ العلم هو تاريخ أخطاء العلم، فعلى الرغم من كونه من أنصار القطيعة الاستمولوجية في العلم، إلّا أنّه يعترف بأنّ المعرفة العلمية بمجملها هي عبارة عن جهد تراكمي يعتمد اللاحق منه على السابق. و عليه فإن دراستنا هذه ما هي في الواقع إلّا محاولة تكميلية تسعى إلى معالجة الموضوع بهدف الكشف عن حقيقة دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي.

الإطار النظري:

نظرية الدور: ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين تعد من النظريات الحديثة، وتعتقد هذه النظرية أنّ سلوك البنية يعتمد على الدور أو الأدوار التي تشغلها في النظام ككل، فضلاً عن أنّ منزلة البنية ومكانتها تعتمد على أدوارها، فواجب البنية يحدده الدور الذي تشغله، أما حقوقها فتحددها الواجبات والمهام التي تنجزها في إطار المنظومة ككل. علماً بأنّ البنية لا تشغل دوراً واحداً بل تشغل عدة أدوار مختلفة، وأنّ الأدوار داخل النظام ككل لا تكون متساوية بل تكون مختلفة، فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية.

¹Matthew John Green, *The Israeli Defense Forces :an organizational Perspective*, Naval postgraduate school, Monterey, California, 1990.

² محمد حسين محمد المومني، "دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي"، دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009م.

تستند نظرية الدور على عدد من المبادئ العامة أهمها أنّ النظام يتضمن عدد من المؤسسات التي تقوم بعدد من الأدوار، وأنّ الدور الواحد ينطوي على مجموعة واجبات تؤديها المؤسسة بناء على مؤهلاتها وخبراتها وكفاءاتها، وأنّ الأدوار قد تكون متكاملة أو متصارعة ومتناقضة في نفس الوقت.

نظرية صنع القرار: يعرف صنع القرار بأنه الاختيار بين البدائل ويمثل القرار نوع من السلوك، ويمكن تعريف عملية صنع القرار بأنها الاختيار الأفضل بين البدائل بعد تقييمها حيث ينتج القرار بناء على مجموعة من القواعد والأوامر أو الأدوات المستخدمة والوقائع المحددة. وتعد عملية صنع القرار عملية معقدة يتم فيها اختيار بديل ملائم لمشكلة معينة فلا تكون تلقائية أو اختيارية ولكنها نتاج طبيعي لتفاعل القيم وأنماط السلوك.

الإطار المنهجي للدراسة:

سعيًا للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المصوغة تم اعتماد المناهج التالية:

المنهج التاريخي: هو الطريق الذي يربط الحاضر بالماضي سعيًا لاستشراف المستقبل،¹ حيث يقوم المنهج التاريخي على تتبع الظاهرة محل الدراسة بالعودة إلى جذورها ومراحل تطورها والعوامل التي أثرت عليها وصولاً إلى وضعها الحالي.²

وقد اعتمدها لأجل تتبع تطور استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي ومدى تغيرها أو ثباتها من مرحلة زمنية إلى أخرى، والتعرف على الجذور الدينية والقومية لمشروع إقامة الدولة الإسرائيلية كعامل حاسم في تحديد دور المؤسسة العسكرية، إضافة إلى تتبع دور وأهمية العامل العسكري ومن بعده المؤسسة العسكرية في المشروع الصهيوني منذ طرحه كفكرة وتأثير ذلك على تحديد وتعريف مكانة القوة ودور الجيش في صنع القرار.

المنهج المقارن: يُعتبر حسب "ليجفارت-Lijphart" أحد المناهج الرئيسية في البحث العلمي، فهو بديلنا عن التجربة، باعتباره يسمح باختبار الافتراضات لإثبات صحتها أو نفيها من خلال مقارنة العناصر الجوهرية للظواهر وقياس العلاقة بين المتغيرات ومنحنى تبدلاتها لنفس الظاهرة في فترتين مختلفتين، أو من

¹ عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م، ص 58.

² أحمد عبد الله اللوح، مصطفى محمود أبو بكر، البحث العلمي تعريفه-خطواته-مناهجه-المفاهيم الإحصائية، الدار الجامعية، د ب ن، 2002م، ص 54.

خلال مقارنة ظاهرتين في نفس الفترة الزمنية،¹ وقد اعتمدنا عليه في مقارنة دور المؤسسة العسكرية من مرحلة إلى أخرى.

الإطار المفاهيمي:

من الضروري أن نقوم بإيضاح بعض المفاهيم الرئيسية الواردة في عنوان المذكرة:

الدور: لغة من دَارَ يَدُورُ: دَوَّرًا، أي تحرك الشيء ثم رجع إلى نقطة الابتداء، وقيل أيضا دَارَ الفلَّكُ في مداره، أي تتابعت حركاته ولم تستقر، أما دَوَّرَانُ الدهر فتعني أنه انقلب من حال إلى حال،² أما مُدَاوِرَةٌ الشؤون: فتعني معالجتها، فالمُدَاوِرَةُ تعني المعالجة.³

من الناحية الإصطلاحية يعرف الدور بأنه مجموعة خاصة من الأنشطة المترابطة التي تقع على جهة معينة واجب القيام بها، حيث يتبلور مفهوم الدور بطبيعة النظام الذي يحيط به، وقد عرف العالم "لينتون-Linton" مفهوم الدور بأنه مجموعة الأفعال التي يقوم بها طرف معين ليؤكد شغله للمركز الذي هو فيه، فالدور يمثل الجانب النشط،⁴ ويتركز حول مفهوم الحقوق والواجبات، كما يرتبط بوضع محدد للمكانة في إطار موقف معين، حيث يتحدد دور أي طرف عن طريق توقعات باقي الأطراف المشاركة، كما توقعات الطرف المسؤول عن الدور نفسه.⁵ وذلك انطلاقاً من كون الأدوار مرتبطة ببعضها البعض، ولا يمكن فهم دور جهة معينة دون أخذ أدوار الجهات الأخرى المرتبطة بها بعين الاعتبار. يتميز مفهوم الدور بالديناميكية والتغير المستمر، ما يعني تغييراً وتعديلاً وتضارباً في الأدوار المحددة حسب الظروف والإمكانات.⁶

¹ بلخضر طيفور، "أبعاد التموجات الاستيمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، جامعة سعيدة، 2013م، ص 45.

² هادي بن حيران بن محمد اليامي، "الدور الأمني لعمد الأحياء وعوامل تفعيله دراسة مسحية على مدينة الرياض"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية، المملكة العربية السعودية، 2006م، ص ص 08، 09.

³ صالح العلي صالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية، د د ن، الرياض، 1981م، ص 178.

⁴ سالم بن بشير الضبيعان الشراري، "صراع الدور وعلاقته بالسلوك الإداري لمديري التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، د س ن، ص 03.

⁵ هادي بن حيران بن محمد اليامي، مرجع سابق، ص 09.

⁶ سالم بن بشير الضبيعان الشراري، مرجع سابق، ص 03.

المؤسسة العسكرية: تعرف بأنها إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، كما أنها تعد من المقومات الرئيسية لنجاح الدبلوماسية بالرغم من تكاليفها الباهضة إذا ما قورنت بها.¹ تتكون المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من ثلاث قطاعات أساسية،² بدءا بالجيش بقسميه العامل والاحتياطي، وأجهزة المخابرات العسكرية والسياسية، فضلا عن الصناعات العسكرية الإستراتيجية.

كما وتشمل المؤسسة العسكرية كل التنظيمات التي يمتد إليها الجيش بتوجيهه وإشرافه، وكذا الضباط السابقين الذين يسيطرون على مرافق الدولة الحيوية، والسياسيين المحترفين الذين ربطوا مسارهم وحياتهم السياسية بدور الجيش، وتضم هذه المجموعة وزراء الدفاع وكبار الإداريين في وزارة الدفاع، والذين يؤثر مركزهم على حدود دور المؤسسة العسكرية من خلال السلطات الواسعة التي يتمتعون بها.³

وثمة فارق بين مفهوم المؤسسة العسكرية والجيش، فهذا الأخير هو القوات المسلحة لدولة ما، والتي تتكون من عدة تقسيمات هي القوات البرية والقوات الجوية والقوات البحرية وحرس الحدود، والتي يطلق عليها القوات المسلحة العامة،⁴ وبالتالي فإنّ الجيش هو جزء من المؤسسة العسكرية، ومفهوم المؤسسة العسكرية أكثر شمولاً وعمومية من مفهوم الجيش، الذي يعتبر أهم مكون من مكونات المؤسسة العسكرية.⁵

تفصيل الدراسة:

سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

الفصل الأول: هو عبارة عن بناء مفاهيمي للدراسة موزع على ثلاثة مباحث، يتضمن أولها المفاهيم الأولية والمحورية لتحليل استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي، ليتبع بتفصيل في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بالتركيز على جذوره و مرتكزاته، وصولا إلى أهدافه والخطوط العامة لاستراتيجياته في المبحثين الثاني والثالث.

الفصل الثاني: يتضمن دراسة تحليلية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية وتطورها عبر العقود الستة السابقة، بدءا بالنشأة ومرورا بالهيكلية ومكونات العقيدة بالإضافة الى القدرات الشاملة، وكذا استعراض بشيء من

¹ محمد حسين محمد المومني، مرجع سابق، ص 04.

² منيب عبد الرحمان شبيب، "نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (1991-2002)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة فلسطين، 2003م، ص 78.

³ محمد حسين محمد المومني، مرجع سابق، ص 04، 05.

⁴ أمنية أحمد محمد سالم، دور الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي، المكتب العربي للمعارف، مصر، د س ن، ص 33.

⁵ المرجع نفسه، ص 36.

التفصيل لدور ومكانة العامل العسكريين خلال شرح وتوضيح دور المؤسسة العسكرية إن كان على العسكري أو غير العسكري في المبحثين الثاني والثالث، وذلك انطلاقاً من أنّ فحص ومعرفة حقيقة دور المؤسسة العسكرية بعد فترة الحرب الباردة يحتم ضرورة التعرض لجذور هذا الدور قبل وبعد 1948م، كمرحلة تأسيسية لدور الجيش الإسرائيلي في المشروع الصهيوني ككل.

الفصل الثالث: فهو محاولة لاستنباط واستنتاج واقع دور وحجم تأثير المؤسسة العسكرية في صنع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي بعد فترة الحرب الباردة، وتوزيع الأدوار في عملية صنع القرار بدءاً بالمبحث الأول الذي تناولنا من خلاله عملية صنع القرار على الصعيد الرسمي والدستوري بعرض موجز لأهم المؤسسات الرسمية المشاركة أو التي ينبغي لها أن تشارك في عملية صنع القرار، وتأثير طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية على تقاسم الأدوار، ودور المؤسسة العسكرية في إطار طرحين أحدهما يؤكد بأنّ المؤسسة العسكرية مجرد أداة والآخر يعرض الفكرة بشكل معاكس ويحلل الموضوع انطلاقاً من هيمنة الأداة على الوظيفة السياسية، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد كان عبارة عن فحص واستنتاج لدور المؤسسة العسكرية في إطار البيئة الأمنية الجديدة من جهة، والإخفاقات والتجاوزات المسجلة على الصعيد العسكري من جهة أخرى وتأثير ذلك على دور المؤسسة.

الفصل الأول:
استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي
مقاربة معرفية

يتصدر موضوع الأمن القومي قائمة الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لإسرائيل، ويتم تحليل الأوضاع والمتطلبات الخاصة به على أنها تشكل مرادفا لوجود الدولة اليهودية وبقائها، فيتم بناءً على ذلك تسخير كافة الإمكانيات الذاتية، وخاصة العسكرية ضمانا للأمن القومي.¹

ليتخطى بذلك مضمون الأمن القومي الإسرائيلي التعريفات والحدود المتعارف عليها تقليديا بعد أن تم تحديد مضمونه، والخطوط العريضة لاستراتيجياته في إطار المعتقدات الدينية_ التوراتية، والمقولات القومية الصهيونية القائمة على ثنائية الوجود المهدد والصراع العسكري الحتمي.²

ولمّا كان للأمن القومي الإسرائيلي هذه المكانة والأهمية باعتباره الميدان الذي يتحدد في إطاره دور المؤسسة العسكرية، سنحاول في هذا الفصل استعراض أهم تعريفاته، و جذوره، و مرتكزاته، والخطوط العريضة لاستراتيجياته، وأهدافه القومية الشاملة، وعلى هذا الأساس نطرح مجموعة من التساؤلات:

- ما هو مفهوم استراتيجيات الأمن القومي ؟
- فيم يتمثل الفرق بينها وبين الاستراتيجية العسكرية؟
- وماهي حدود وإمكانات التداخل بين المفهومين؟
- فيم يتحدد مضمون الأمن القومي الإسرائيلي؟
- كيف أثرت الجذور الدينية والقومية على مضمون استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي؟
- فيم تتمثل الأهداف القومية الشاملة لإسرائيل؟

¹ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 11.

² أحمد عواد نويران الفاعوري، "التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006م-2012م)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011م، ص 02.

المبحث الأول: مفهوم استراتيجيات الأمن القومي

لقد شكل الأمن القومي موضوعاً مركزياً في السياسة الدولية. وقد يكون من المفيد قبل الحديث عن مفهوم استراتيجيات الأمن القومي إلقاء الضوء على مفهوم الاستراتيجية ثم مفهوم الأمن القومي.

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية

يعتبر مصطلح الاستراتيجية من بين المفردات التي أثارت جدلاً واسعاً نظراً لكثرة استعمالها وتداولها من جهة، وتعدد استخدامها للدلالة على أكثر من معنى من جهة أخرى.¹ حيث يعد مفهوم الاستراتيجية مفهوماً عريقاً يعود استخدامه إلى قرون عدة،² وقد ارتبط المصطلح في البداية حصراً بالدراسات والشؤون العسكرية ليعمم لاحقاً على مختلف حقول المعرفة الأخرى.³

أولاً: تعريف الاستراتيجية لغة

إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات نجد أنّ مصطلح الاستراتيجية يوناني الأصل،⁴ حيث يجد أصله في اللفظة اليونانية "Stratos Agein" والتي تعني "الجيش الذي ندفع به إلى المقدمة"،⁵ فلفظة "Stratos" تعني "Army" أي الجيش، أما لفظة "Agein" فتعني "To Lead" أي القيادة،⁶ وبوصل طرفي المصطلحين نحصل على "Strategos" والتي تعني فن قيادة القوات.⁷

¹ عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط2، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، 2013م، ص17.

² عبد الله غالم، عمر تيمجدين، "أثر استراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2014م، ص ص 63، 64.

³ عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009م، ص44.

⁴ وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م، ص26.

⁵ صلاح نيّوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك، د س ن، ص 09.

⁶ طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد إدريس صبحي، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007م، ص30.

⁷ جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، د س ن، ص 05.

ثانيا: تعريف الاستراتيجية اصطلاحا

ترجع بداية الدراسة العلمية لموضوع الاستراتيجية إلى منتصف القرن الثامن عشر،¹ ليتطور استخدام المصطلح بعد ذلك على يد "كلاوزفيتز- Clausevitz"،² والاستراتيجية عموما مصطلح يستخدم للدلالة على الهدف الذي ينشده الفعل، فكل فعل أو حركة تتوخى تحقيق هدف أو أهداف محددة نطلق عليها مجازا صفة "الاستراتيجية".

على اعتبار أنّ الاستراتيجية بهذا المعنى هي نقيض الارتجال والعفوية، وتشكل درجة عليا من الفكر المنظم،³ فهي العملية التي تجمع بين الخطط التي تتشد بلوغ الأهداف من جهة، والوسائل التي تعنى بتحقيقها من جهة أخرى، وذلك من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي ويتوفر عنصر القدرة، أي فن ومهارة الاستخدام. وتعني ببساطة فكرة أو مجموعة أفكار حكيمة تجمع بين الفن والعلم من أجل توظيف أدوات ووسائل القوة بطريقة تضمن تحقيق الأهداف.⁴

المطلب الثاني: تعريف الأمن القومي

أولا: تعريف الأمن لغة

الأمن مصدر أَمِنَ، وفعلها من باب فَعِمَ وَسَلِمَ، بمعنى أَمِنْتُ فَأَنَا أَمِنٌ، وَأَمِنْتُ غَيْرِي بمعنى الأمن والأمان، والأمانة ضد الخيانة، والأمن ضد الخائف، ومنه جاء الإيمان بمعنى التصديق والثوق. والأمن مرادف للكلمة الإنجليزية "Security"، والفرنسية "Sécurité"، ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية، حيث يتعلق استخدام "الأمن" عادة بالتححرر من الخطر أو الغزو.⁵

ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ"،⁶ أي أنّ الأمن حسب المدلول القرآني هو نقيض الخوف

¹ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص 18، 19.

² عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء 1، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990م، ص 169.

³ خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011م، ص 243.

⁴ هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تر: راجح محرز علي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2011م، ص ص 16، 17.

⁵ ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار الحديث، القاهرة، 2003م، ص 164.

⁶ (سورة قريش، الآية 4، 3).

والحاجة.¹

ثانيا: تعريف الأمن القومي اصطلاحا

على الرغم من محوريته، يعد مفهوم الأمن القومي مفهوما نزاعيا وغير متفق بشأنه،² فقد ظل مفتقرا إلى ضبط معرفي وحتى إجماع اصطلاحي، لعدم وجود معنى ثابت له،³ والواقع أنّ ذلك يعود إلى كون الأمن القومي مفهوم خاص و ذاتي أكثر مما هو مفهوم موضوعي،⁴ فعلى الرغم من شيوع استخدامه ، إلاّ أنّه يعتبر مفهوم حديث في العلوم السياسية،⁵ ويمكن إرجاعه تاريخيا إلى بروز فكرة سيادة الدولة القومية. أما بالنسبة إلى المحاولات الأكاديمية لتعريف الأمن القومي، فهي تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،⁶ متزامنة مع إصدار الولايات المتحدة لقانون الأمن القومي عام 1947م، والذي أنشأت بموجبه مؤسسات الأمن القومي الأمريكي.⁷

يندرج تعريف الأمن القومي في إطار اتجاهين، أحدهما يعرف بالمنظور العقلاني التفسيري، ويقوم على فرضية أنّ الأمن يشكل الهاجس الأساسي بالنسبة للدول، والتي تسعى إلى تحقيقه بالاعتماد على القوة العسكرية حيث يركز أنصار هذا الاتجاه في تعريف الأمن القومي على مفاهيم القوة والأداة العسكرية والمصلحة الوطنية.⁸ وذلك على اعتبار أنّ أمن الدولة مرادف للقوة العسكرية ومساو للحرب وقدرتها على

¹ أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا (دراسة حالة دول القرن الإفريقي)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2014م، ص 10.

² سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته، صيغه، وتهديداته، (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008م، ص 09.

³ خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008م، ص 18.

⁴ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 10.

⁵ وليد عبد الحي، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015م، ص 37.

⁶ فوزي حسن الزبيدي، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي، مركز المنظار للتدريب والدراسات الاستراتيجية، دبي، 2015م، ص 13.

⁷ هشام محمود الأقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009م، ص 39.

⁸ وهيبه تباري، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة "ظاهرة الإرهاب"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014م، ص 13.

إحراز النصر فيها، كما وأنه يشكل قيمة مجردة ويرتبط خاصة بالقيم ذات الطبيعة الاستراتيجية وعلى رأسها قيمة البقاء.¹

وقد قدم الصحفي الأمريكي "والتر ليبمان_W.Lippman" عام 1943م أولى المحاولات في تعريف الأمن القومي،² على اعتبار أنه: "تعد الأمة آمنة (أي في وضع آمن) إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمتها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي الأساسي (أي الحرب) أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب"، وذلك انطلاقاً من كون الأمن القومي يعبر عن قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.³

من جهتها حددت دائرة المعارف البريطانية مضمون الأمن القومي في حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية،⁴ إذن فالأمن القومي في صورته التقليدية كان مرادفاً لوجود عدو خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية، وهذا لا يتحقق في الواقع إلا عبر زيادة الإمكانيات العسكرية التي تعتبر الضامن الوحيد لجعل الدولة آمنة،⁵ فالأمن القومي هو أمن الدولة بالاعتماد على الأداة العسكرية في مواجهة بيئة خارجية عدوانية،⁶ باعتباره تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية القومية المتمحورة حول الوجود والبقاء.⁷

على النقيض من المنظور التقليدي في تعريف الأمن القومي برزت المقاربة الموسعة في مجال الدراسات الأمنية، ويرجع الفضل إلى "باري بوزان_B.Buzan" في نقل مفهوم الأمن من معناه الضيق المحصور في البعد العسكري إلى المفهوم الموسع الذي يشمل كافة أبعاد استراتيجيات الأمن القومي،⁸ فالأمن القومي حسب "بوزان" هو: "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية في

¹ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

² فوزي حسن الزبيدي، مرجع سابق، ص 14.

³ نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995م، ص 91.

⁴ هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2012م، ص 18.

⁵ نواف حامد قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، ط1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص 13.

⁶ نشأت الهلالي، "الأمن الجماعي"، مجلة مفاهيم، العدد 09، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مصر، 2005م، ص 08.

⁷ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 16.

⁸ وهيبه تباي، مرجع سابق، ص 13.

إطار غياب التهديد على القيم الأساسية"، أي أنّ الأمن حسبه يعني التحرر من التهديد،¹ فالأمن القومي بهذا المعنى لا يقتصر على الأبعاد العسكرية، ولا يرتبط بحماية بقاء الدولة، بل هو مفهوم أوسع وأشمل ذا طابع سياسي أكثر مما هو عسكري.

إجرائياً الأمن القومي هو القدرة التي تتمكن من خلالها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة التهديدات العسكرية وغير العسكرية في السلم كما في الحرب، مع استمرار الإنطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف القومية المخططة والشاملة.²

المطلب الثالث: مفهوم استراتيجيات الأمن القومي

أولاً: تعريف استراتيجيات الأمن القومي

تبرز استراتيجيات الأمن القومي كترجمة للغرض السياسي المتمحور حول مضمون الأمن القومي باعتباره هدف وطني متعلق بالمصالح القومية الشاملة وذلك في إطار رؤية شاملة ومحددة،³ حيث تعتبر بمثابة بيان عقلائي وذهني يجسد قدرة الدولة على تكيف وتسخير ما تمتلكه من موارد مع ما تبتغيه من أهداف قومية، وذلك من خلال ربط الحاضر بالمستقبل وتحديد المناهج والأدوات الأمثل وترجيح تصور على تصور أو بديل على آخر.⁴

إنّ استراتيجيات الأمن القومي تحدد الأهداف العامة للدولة وتوجهاتها المستقبلية من خلال الربط بين السياسة التي تُستتبط عبر عملية سياسية خالصة، والاستراتيجية التي تتم من خلال عملية تفكير استراتيجي منظم له أسسه النظرية والميدانية، وذلك بغية توفير اتجاه وقائي، وخاصة استباقي لزيادة النتائج الإيجابية المحتملة وتقليل العواقب السلبية الواردة في إطار بيئة أمنية معقدة ومتغيرة.⁵

تأسيساً على ذلك تعرف استراتيجيات الأمن القومي بأنها علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها لخلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق الأهداف القومية الشاملة في أوقات السلم والحرب.⁶

¹ أمينة دير، مرجع سابق، ص 13.

² هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 46.

³ هاري آر. يا رغر، مرجع سابق، ص 26.

⁴ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 27.

⁵ هاري آر. يا رغر، مرجع سابق، ص 35، 36.

⁶ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 27.

وذلك من خلال إجراء تقويم شامل للبيئة وصياغة السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها وحتى انتقائها ضمن الخيارات المتاحة، وبما ينسجم والموارد والأهداف والمفاهيم المتبناة،¹ حيث يتم تنظيم كافة القوى لتوضع في خدمة الاستراتيجيات الشاملة أو القومية، على أنّ ذلك يتجاوز عادة عمليات الفصل والتمييز المعروفة بين الاستراتيجية الداخلية والاستراتيجية الخارجية، وبين الأبعاد الدبلوماسية و نظيرتها العسكرية.² وذلك انطلاقاً من كون استراتيجيات الأمن القومي عبارة عن بناء متكامل يتطلب درجة عالية من التنسيق والتوازن بين أركان الدولة ومكوناتها العسكرية وغير العسكرية لتوظيف قدراتها الشاملة في تحقيق الأهداف المحددة والمتكاملة دون الإخلال بباقي الموازين.³

كما وأنّ استراتيجيات الأمن القومي تقوم على العلاقة التكاملية بين الاستراتيجية الشاملة من جهة ومضمون الأمن القومي من جهة أخرى، فإذا كان مفهوم الأمن القومي يعني القدرة التي تتمكن من خلالها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها في كافة الميادين وفي مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، فإنّ الاستراتيجية كعملية ذهنية تعمل على تأمين الأدوات والوسائل المثلى لضمان تجسيد ذلك فالعلاقة بين المفهومين تكاملية خدمة للأهداف والغايات القومية الشاملة.⁴

بهذا المعنى تقدم استراتيجيات الأمن القومي مخططاً لردم الفجوة بين المعطيات الاستراتيجية الواقعية والمستقبل الاستراتيجي المنشود، ويتضمن هذا المشروع الحسابات المنضبطة للأهداف والمفاهيم والموارد ضمن حدود مقبولة للمخاطرة للحصول على نتائج أفضل حالاً مما لو تركت الأمور للمصادفة.⁵ فاستراتيجيات الأمن القومي تعتبر بمثابة المجال العام لمتابعة المصالح الحيوية وحمايتها لخلق تأثيرات استراتيجية تدعم التوجه العام.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يدور مضمون استراتيجيات الأمن القومي حول الكيفية أي الفكرة والطريقة التي تستخدم من خلالها القيادة القوة المتوفرة لدى الدولة لفرض سيطرتها على مجموعة من الظروف بما ينسجم والسياسة العامة للدولة ويدعم مصالحها.⁶ يترتب على ما سبق ذكره ثلاث نتائج رئيسية عند الحديث عن استراتيجيات الأمن القومي:

¹ هاري آر. بيا رغر، مرجع سابق، ص 36.

² صلاح نيّوف، مرجع سابق، ص 97.

³ جهاد عودة، مرجع سابق، ص 348.

⁴ هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 47.

⁵ هاري آر. بيا رغر، مرجع سابق، ص 37.

⁶ المرجع نفسه، ص 38، 39.

1/ إنَّ استراتيجيات الأمن القومي ليست قاصرة على مجال بعينه دون غيره من المجالات، ومن غير الصحيح القول أنَّها مرتبطة فقط بالجوانب العسكرية، ففي إطار الاستراتيجيات القومية الشاملة تتفرع استراتيجيات جزئية تشمل الأبعاد المختلفة للأمن، ومن تم توجد استراتيجيات قومية عامة وشاملة واستراتيجيات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وأخرى عسكرية ترتبط بها في إطار علاقة الجزء بالكل.

2/ إنَّ استراتيجيات الأمن القومي تقوم على عدد من الأسس والمرتكزات وكذا الافتراضات النظرية والفكرية ذات الطابع القومي والأيدولوجي، والمرتبطة بالواقع الذي تنطلق منه، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والوسيلة التي تقترح استخدامها، أي أنَّ استراتيجيات الأمن القومي مرتبطة بالأساس بالعقيدة السياسية والعسكرية، والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدولة.

3/ إنَّ أي عملية لصنع وصياغة استراتيجيات الأمن القومي ماهي في الواقع إلاَّ بحث عن أفضل الطرق والأساليب والوسائل لتحقيق أهداف يحددها عادة السياسيون بالدرجة الأولى، على الرغم من أنَّ ذلك لا ينطبق على جميع الدول، كما أنَّ هذه الاستراتيجيات مرتبطة بغيرها من الاستراتيجيات من ناحية، ومحكومة بخصائص البيئة المحلية والإقليمية، وكذا الدولية من ناحية أخرى¹، هذا وقد تكون الاستراتيجيات العليا معلنة أو تظل سرية ومحصورة ضمن الدوائر المعنية بصنعها مباشرة²، إلاَّ أنَّها تخضع لمبدأ العقلانية وتتمتع بخاصية الاستمرارية والمرونة³، وتستهدف الاستغلال الأمثل لأدوات القوة الوطنية تحقيقاً للأهداف والغايات القومية نحو مستقبل استراتيجي أفضل⁴.

ثانياً: العلاقة بين استراتيجيات الأمن القومي والاستراتيجيات العسكرية

قد تعرّف استراتيجيات الأمن القومي في بعض الحالات والمواضع الاستثنائية بدلالة الاستراتيجيات العسكرية، وقد تفسّر هذه الأخيرة خاصة في حالات الحروب والصراع في إطار استراتيجيات الأمن القومي⁵، ما يدفعنا إلى تحديد المعنى الدقيق لكلا المفهومين بالاعتماد على معيار الوظيفة، والجهة المسؤولة عن تخطيط صنفى الاستراتيجيات، وكذا تراتبية كلا الاستراتيجيتين في سلم أولويات الدول.

¹ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 28.

² هاري آر. يا رغر، مرجع سابق، ص 46.

³ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 29، 30.

⁴ هاري آر. يا رغر، مرجع سابق، ص 46.

⁵ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 31.

تعرف الاستراتيجيات العسكرية بأنها فن وعلم توزيع القوة العسكرية وتطبيقها لتحقيق أهداف السياسة،¹ باعتبارها جزء أساسي ومجال أعلى من الفن العسكري يشمل النظرية والتطبيق فيما يتعلق بتحضير القوات المسلحة أو بلد ما للحرب.²

وبالعودة إلى المعيار الأول الذي تبيناه آنفاً نميز بين الاستراتيجيات العسكرية واستراتيجيات الأمن القومي من خلال كون وظيفة هذه الأخيرة تتمثل في تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لدعم الاستراتيجيات القومية الشاملة في أوقات السلم والحرب، ودعم الاستراتيجيات العسكرية خاصة في أوقات الحرب تحقيقاً للأهداف القومية.

وعليه تبرز الاستراتيجيات العسكرية بأنها عامل واحد من عوامل الاستراتيجيات القومية التي يدخل في حسابها العوامل العسكرية وغير العسكرية لإضعاف إرادة الخصم في حالات الحروب، إذن فمدى الاستراتيجيات العسكرية عادة ما يكون محصوراً بالحرب، عكس الاستراتيجيات القومية التي تنتظر إلى ما وراء وما بعد حالات الصراع، وصولاً إلى مرحلة السلم التي ستعقبها.³

إنّ الإختلاف الوظيفي بين استراتيجيات الأمن القومي والاستراتيجيات العسكرية يكمن في كون الأولى تتشغل ببحث الكيفية التي تتحقق بها الأهداف العليا للدولة باعتماد الأساليب والأدوات العسكرية وغير العسكرية وفق ما تقتضيه الحالة والظروف التي تمر بها الدولة.⁴ بينما يقتصر الاهتمام الوظيفي للاستراتيجيات العسكرية على القوى والوسائط التي توضع تحت تصرف المؤسسة العسكرية من أجل تحقيق غايات سياسية محددة.⁵

ففي الوقت الذي تعمل فيه استراتيجيات الأمن القومي على حماية المصالح الحيوية للدولة، تكون وظيفة الاستراتيجيات العسكرية استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها إذا ما اقتضت الضرورة تحقيقاً لنفس الأهداف.⁶ انطلاقاً من ذلك فإنّ استراتيجيات الأمن القومي توظف كل

¹ هاري آر. بيا رغر، مرجع سابق، ص 46.

² صلاح نيّوف، مرجع سابق، ص 22.

³ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 31.

⁴ المرجع نفسه، ص 32.

⁵ جهاد عودة، مرجع سابق، ص 17.

⁶ ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت،

2008م، ص 124.

الاستراتيجيات الأخرى؛ أما الاستراتيجيات العسكرية فتقتصر على توظيف الأداة العسكرية أولاً وقبل كل شيء، وبذلك يكون العنف المادي أو التهديد به سمة من أهم سماتها.¹

قد تكون الاستراتيجيات العسكرية بالنسبة لبعض الدول عابرة للحدود والقارات أي عالمية، إلا أنها لا تقع في قمة الهرم بالنسبة لاستراتيجيات الأمن القومي، وإنما هي تابعة لها.² على اعتبار أن هذه الأخيرة مسؤولة عن تحديد الاستراتيجيات الأخرى بما فيها الاستراتيجيات العسكرية،³ في حين يقتصر دور الاستراتيجيات العسكرية في البحث في وجهات النظر الاستراتيجية للأعداء المحتملين، ومبادئ الدفاع المدني، حيث لا يعتبر مضمون الاستراتيجيات العسكرية ثابت كمفهومها، فهي متغيرة حسب التصورات المتبناة عن ماهيتها والمهمات الملقاة على عاتقها في إطار استراتيجيات الأمن القومي وما توفر لها هذه الأخيرة من إمكانيات مادية ومعنوية.

أما بالنسبة إلى المعيار الثاني في التمييز بين المفهومين، نفيد بداية أن عملية التخطيط للاستراتيجيات العسكرية تختلف عن عملية التخطيط لاستراتيجيات الأمن القومي، فالتخطيط للاستراتيجيات العسكرية يكون من اختصاص العسكريين، في حين يكون التخطيط لاستراتيجيات الأمن القومي من اختصاص السياسيين، مع ذلك لا يستثنى عادة مشاركة قادة الجيش أو مجالس الدفاع العليا أو مجالس الأمن القومي بصفة استثنائية في صياغتها في حالات الحروب والأزمات، وهذا ما لا ينزع عنها صفة الاختصاص السياسي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ اقتصار التخطيط الاستراتيجي العسكري على العسكريين لا يعني إقصاء السياسيين من المشاركة، حيث يكون ذلك تحت إشراف ومتابعة القيادة السياسية لضمان قدرة التخطيط العسكري الاستراتيجي على تحقيق الأغراض السياسية القومية، إلا أن ذلك لا يكون بشكل مباشر على اعتبار أن الاستراتيجيات العسكرية تكون من اختصاص و تحت مسؤولية هيئة أركان الحرب وقيادة القوات المسلحة. إذن فاستراتيجيات الأمن القومي ذات طابع سياسي، أما الاستراتيجيات العسكرية فذات طابع عسكري.⁴

¹ هاري آر. بيا رغر، مرجع سابق، ص 47، 48.

² عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 33.

³ جهاد عودة، مرجع سابق، ص 17.

⁴ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 36.

تأسيسا على ذلك تقع استراتيجيات الأمن القومي في قمة هرم الاستراتيجيات الأخرى، بما في ذلك الاستراتيجيات العسكرية التي تكون أدنى مرتبة منها، وتسعى إلى تحقيق البعض من أهدافها الكلية من خلال استخدام القوة العسكرية، فالعلاقة بين المفهومين تكاملية.¹

¹ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص 37، 38.

المبحث الثاني: الأمن القومي من المنظور الإسرائيلي

تختلف مضامين الأمن القومي ومركزاته من دولة إلى أخرى، وذلك باختلاف الظروف والأوضاع الأمنية، والأهداف والغايات الاستراتيجية.¹ بالنسبة لدولة إسرائيل فقد تمت صياغة مفهومها للأمن القومي منذ المراحل الأولى لما قبل نشأة الدولة، وذلك انطلاقاً من كون إسرائيل "دولة وضع راهن"، وأنها تأسسوا على ذلك تعتمد في ضمان أمنها القومي على السياق الجيوستراتيجي القائم آنذاك، والذي ساهم بدرجة أو بأخرى في فرض "الأمر الواقع" على الدول العربية.²

وقد أثرت أزمة الوجود التي تعيشها الدولة منذ إعلان قيامها على مفهومها للأمن القومي وموقع المؤسسة العسكرية وأداة القوة منه،³ حيث تُقدم حالة إسرائيل نموذج فريد للأمن القومي، نسعى من خلال هذا المبحث للإلمام بأهم جوانبه، وجذوره، ومركزاته.

المطلب الأول: تعريف الأمن القومي الإسرائيلي

يحتل موضوع الأمن القومي مكانة مركزية في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، فقد واجهت إسرائيل طوال تاريخها تحديات أمنية جسيمة، ولم تكن هناك دولة أكثر منها قلقاً على أمنها القومي بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لكونها الدولة الوحيدة التي خاضت "ستة" حروب واسعة النطاق مع جيرانها خلال أقل من نصف قرن.⁴ كما وأنها الدولة الوحيدة التي أنشأت على موقع جغرافي لا يعود لها في الأصل، والتي يُعتبر جيرانها أنّ وجودها غير شرعي وغريب في المنطقة، ما يطرح مسألة شرعية وجودها للنقاش من طرف أعدائها وحلفائها على حد السواء.⁵

¹ تيسير علي الحساينة، "مركزات الأمن القومي العربي مقابل مركزات الأمن القومي الإسرائيلي"، جامعة الأزهر، غزة، 2011م، من الموقع:

k_astal.com

تاريخ الاطلاع 2017/01/04م

² كميل منصور وآخرون، دليل إسرائيل العام 2011، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011م، ص 585.

³ إبراهيم محمود حبيب فرج، "أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي منذ (2000م، 2009م)"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 18، العدد 02، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، فلسطين، 2010م، ص 1086.

⁴ David Rodman, " Israel's National security Doctrine an Introductory overview", **Middle East Review of International Affairs**, vol. 5, No. 3 (September 2001), p 71.

⁵ Zeynep Civcik, "the Israeli security policy: changes and continuities", A Partial Fulfillment of The requirements For The Degree of Master of science in the Department of International Relations, The Graduate School Of Social Sciences of Middle East Technical University, Turkey, December 2004, P13.

يندرج مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ضمن مجموعة من العناصر التي تعبر عن ذاتها في إطار عام من المبالغة لم تعهده دول العالم قديماً أو حديثاً،¹ حيث يتم تفعيل هذه العناصر باستمرار بما يتناسب ومصالح إسرائيل الأمنية وتطلعاتها القومية، إضافة إلى سياساتها التوسعية.²

إن ما يميّز مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي عن غيره من مفاهيم الأمن القومي للدول الأخرى هو أنه لا يعني في الواقع الدفاع عن أرض محددة وحماية حدودها، بقدر ما يتحقق على أساس "ردعي"، وذلك في سعيه إلى مجابهة أي محاولة عربية لاتخاذ أي إجراءات أو تدابير أمنية حتى وإن كانت دفاعية تمس أو قد تمس بالوضع العام للأمن القومي الإسرائيلي، وحرصه كذلك على منع نشوب حرب أخرى إلى أن تحين الظروف التي تراها القيادة الإسرائيلية مناسبة،³ حيث تتزامن هذه الظروف عادة مع الحالات التي تشعر فيها إسرائيل بأنه أصبح من الصعب الحفاظ على قوة الردع الفاعلة وما تتضمنه من مفاهيم "الوضع الراهن"، ما يطرح بالضرورة افتعال تعديل في المناخ الجيوستراتيجي لصنع "وضع راهن جديد" تعيد فيه إسرائيل احتكارها للردع وتحافظ من خلاله على وجودها في المنطقة.⁴

تتمحور الفرضيات الأساسية لمضمون الأمن القومي الإسرائيلي حول مبدأ "تكون أو لا تكون" الذي يعتبر المفتاح الرئيسي لاستراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي، والمحدد الأول لمنهج عمل الحكومات والقيادات السياسية كما العسكرية. وقد استلزمت طبيعة النشأة الاستثنائية في بيئة إقليمية معادية، والطبيعة الدينية والوظيفية لدولة إسرائيل بالضرورة أن يكون الإطار العام للأمن القومي إطاراً أمنياً عسكرياً بالدرجة الأولى، أما الإطار السياسي فهو مجرد عملية تكميلية تستهدف سد الثغرات الموجودة في الإطار العسكري.⁵ حيث تعتمد إسرائيل في مفهومها للأمن القومي على أبعاد أمنية واستراتيجية تستند بالأساس إلى القدرة العسكرية المتفوقة والفاعلة، والتي لا بد أن تتمتع بها المؤسسة

¹ محمد المصري، نظرية الأمن الإسرائيلي، دنيا الوطن، غزة، 2009م، ص 03.

² منيب عبد الرحمن شبيب، مرجع سابق، ص 65.

³ حسن أبحيص، "آفاق الأمن الإسرائيلي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2007م، من الموقع:

[http:// www.Aljazeera.net](http://www.Aljazeera.net)

تاريخ الاطلاع : 2016/12/15م

⁴ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 586.

⁵ حسين خلف موسى، "محددات سياسية للأمن القومي الإسرائيلي في ضوء الثورات العربية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، د ن، من الموقع:

democraticac.de

تاريخ الاطلاع: 2016/11/15م

العسكرية الإسرائيلية دون المؤسسات العسكرية لباقي الدول العربية،¹ وذلك ما تطلب تأمين قوة عسكرية ضاربة قائمة على مفهوم الحسم وتفعيله واللاتوازن والحرص على استمراره.²

فانطلاقاً من افتراض القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية بأنّ هناك خطر على وجود إسرائيل وبقائها، يتم تحديد مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بالتركيز على الأبعاد والجوانب العسكرية لتُسخر باقي الأبعاد والاستراتيجيات في خدمة الاستراتيجيات العسكرية، وذلك على الرغم من أنّ هذا الخطر لم يكن قائماً في أي مرحلة من مراحل الصراع العربي-الإسرائيلي، وعلى الرغم كذلك من تفوق إسرائيل في الأسلحة التقليدية، بالإضافة إلى احتكارها السلاح النووي، فضلاً عن امتلاكها ترسانة نووية تضعها في مصاف الدول التي تحتل المراتب الأولى في امتلاك السلاح النووي.

وقد أدت حالة عدم الثقة هذه إلى جعل بقاء الدولة واستمرار وجودها محسوم ومحصور بصفة نهائية في مفهوم الأمن القومي ضمناً، حيث تم ربط حالة الوجود بالدفاع "عن كل شيء من أي شيء"، ما أدى بالنتيجة إلى أن يحتل الجيش والمؤسسة العسكرية المكانة الأهم في إسرائيل وذلك بالمقارنة مع باقي مؤسسات الدولة الإسرائيلية أو المؤسسات العسكرية في باقي دول العالم.³

كما وأثر ذلك على حدود تعريف الأمن القومي الإسرائيلي ليخرج عن المألوف، فقد قدم اللواء "فلناتي" تعريفاً له بأنه: "الإطار الذي يعمل فيه الجيش كجزء من جهد قومي عام يعبر عن مجمل قدرات الدولة لضمان وجودها"، فعلى الرغم من أنّ هذا التعريف لم يحدد المقصود بالجهد القومي والعناصر المكونة له، إلا أنّه اكتفى بذكر الجيش باعتباره العنصر الأساسي بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي.

وذلك انطلاقاً من كون القوة العسكرية هي المطلب الأول للأمن القومي الإسرائيلي الذي ينطلق من مقولة "شعب بلا أرض لأرض بلا شعب"، والقائمة على إنكار الوجود العربي وضرورة فرض الوجود الصهيوني، ومن ثم إن وجد مثل هذا الشعب فلا بد أن يغيب باستعمال كل الطرق والأساليب، ولما كان ذلك غير ممكن التحقيق بالأساليب السياسية والدبلوماسية، تبرز أهمية الأداة العسكرية واستعمال القوة كحتمية.⁴

¹ منيب عبد الرحمن شبيب، مرجع سابق، ص 15.

² كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 585، 586.

³ محمود محارب، مرجع سابق، ص 73، 70.

⁴ منيب عبد الرحمن شبيب، مرجع سابق، ص 48.

فالأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من إنكار الزمان والوجود العربي والتمسك بالمكان،¹ أي "الأرض" وبذلك فقد اعتبر مفهوم خاص، كونه لا يسعى فقط إلى تحقيق الأمن عبر ضمانات دبلوماسية وسياسية دولية كما جرت العادة، وإنما يستهدف إيجاد الوسائل الداخلية والعملية القادرة على تجسيد منظور إسرائيل للأمن القومي.²

في هذا الصدد تقول "غولدا مائير _ Golda Mair": "إن ما نريده ليس ضمانا من الآخرين لأننا بل ظروف مادية وحدودا في هذه البلاد تضمن بشكل أكيد منع نشوب حرب أخرى"، وبذلك فهي ترى أن مضمون الأمن القومي الإسرائيلي يقوم على مبدأ الحقائق الملموسة، وبتعبير آخر يستند إلى القوة الفعلية التي تتجسد في جيش قوي يشكل "سياجا أمنيا حقيقيا" للأمن القومي في مرحلة معينة، ووسيلة لتجسيد مضمون الأمن القومي القائم على فكرة التوسع في مراحل لاحقة.³

في نفس السياق وفي إطار الأمن القومي الإسرائيلي اعتبر "تسور تسفي _ T. Tsevi" أن الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل وأمنها القومي يختلف عن وضع معظم دول العالم، فالتهديد العسكري منذ إقامة دولة إسرائيل من جانب الدول العربية يضع أمامها مشكلة وجود أساسية تلزمها بإقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له.

حيث يصر "تسور تسفي" على الحالة الاستثنائية لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، ومضمون المصالح الحيوية الإسرائيلية ويقول: "أنه لا توجد دولة في العالم تعتبر مسألة الأمن القومي حيوية لوجودها كما في إسرائيل، حيث أن مسألة الأمن القومي بالنسبة لها ليست مسألة وجود قومي فحسب، بل هي مسألة حياة أو موت... حيث أن خطأ واحد بإمكانه قتلنا".⁴

¹ أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص 62.

² محمد المصري، مرجع سابق، ص 21.

* رابع رئيس وزراء للحكومة الإسرائيلية من 17 مارس 1969م وإلى غاية 1974م.

³ المرجع نفسه، ص 22.

** ضابط إسرائيلي شغل منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السادس.

⁴ عباس خضر، "الأمن القومي الإسرائيلي نظرياته ومستوياته"، مركز الوعي للدراسات والتدريب، فلسطين، 2003م، من الموقع:

إنّ محور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يقوم على توظيف القوة العسكرية وضم الأراضي وهو مفهوم يخضع للمزايدات كثيرا وللتنازلات نادرا، وذلك تبعا للظروف المحلية والإقليمية والدولية.¹ كما وأنّه يسعى إلى منع نشوب حرب من موقف التعادل خشية فرض التنازل عن قيم قومية حيوية، حيث تعتبر قضية إقامة علاقات استراتيجية مع قوى كبرى تُؤمّن مصادر متنوعة للمساعدات العسكرية من أهم الأساليب التي تعتمد عليها إسرائيل لتحقيق ذلك.²

وقد حدد الجنرال البروفيسور "هركابي" **Y. Harkabi*** مضمون المصالح الحيوية الإسرائيلية في كتابه "حرب واستراتيجية"، والمتمثلة حسبه في الدفاع عن وجود الدولة واستقلالها وكمالها الإقليمي والدفاع عن حياة مواطنيها وطبيعة نظام الحكم فيها وعن أمنها الداخلي والأمن اليومي على حدودها وعن أيديولوجيتها وميزانها الديمغرافي ومكانتها في العالم.³

إنّ مشكلة الأمن القومي الإسرائيلي هي مشكلة "كينونة" إسرائيل أي أن "تبقى أو تزول"،⁴ وذلك في إطار بيئة أمنية إقليمية تتميز بحروب وصراعات متكررة وعمليات سلام فاشلة مع سوريا وفلسطين، أو باردة في إطار سياسة الأمر الواقع مع مصر والأردن.⁵

وقد انعكس ذلك على مكانة ومفهوم الأمن القومي وليفرض ضرورة استعمال القوة العسكرية لردع العرب وإضعافهم من خلال احتفاظ الجيش الإسرائيلي بقدرته العسكرية المتفوقة، واحتفاظ الدولة الصهيونية بعلاقاتها الاستراتيجية مع عالم الغرب الذي يدعمها ويمولها ويضمن تفوقها العسكري الدائم. من جانب آخر قدم العقيد "إيجال ألون" **Yigal Allon** تعريفا شاملا للأمن القومي الإسرائيلي على أنه: "محصلة اتصالات الدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة والتي تعكس قوتها وجاهزيتها ووسيلتها وقدرتها على التنفيذ من أجل حماية مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها وغاياتها القومية".

قدم هذا التعريف الأمن القومي الإسرائيلي كنموذج يشبه المعادلات الرياضية يطلق عليه عادة مصطلح "معادلة الأمن القومي الإسرائيلي"، حيث تعتبر هذه المعادلة أداة لضبط العمل الاستراتيجي

¹ أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص 62.

² تيسير علي الحساينة، مرجع سابق، ص 03.

* شغل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية في الفترة الممتدة من 1955م وحتى عام 1959م، وبعد ذلك تحول إلى التدريس كأستاذ للعلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط في الجامعة العبرية في القدس.

³ محمود محارب، مرجع سابق، ص 70.

⁴ تيسير علي الحساينة، مرجع سابق، ص 03.

⁵ Cluck Freilich, "Israeli National security strategy Policy and Decision Making", Modular Seminar, Spring 2007, p02.

الإسرائيلي فهي قائمة على ثلاث متغيرات أساسية هي "القدرة القومية" كطرف في المعادلة، و"الغايات القومية" كطرف آخر وبينهما الوسيلة،¹ هذه الوسيلة ممثلة في المؤسسة العسكرية والجيش، حيث يؤثر الوضع الاستراتيجي لإسرائيل من وجهة النظر الإسرائيلية ويدفع باتجاه خلق إجماع قومي على إعطاء الأولوية للجوانب والفواعل العسكرية حتى وإن كان ذلك على حساب الفواعل السياسية.²

المطلب الثاني: جذور الأمن القومي الإسرائيلي

يتأثر أي مفهوم سياسي كان أو عسكري بالمنظومة الفكرية والأيدولوجية السائدة في الدولة، والأمن القومي الإسرائيلي كأحد هذه المفاهيم لم يتبلور صدفة بل تأثر وإلى حد بعيد بالخبرة التاريخية والمنطلقات القومية والدينية التي آمن بها الصهاينة وسعوا إلى تجسيدها.³

أولاً: الجذور الدينية _ التوراتية

وفقاً لإعلان الاستقلال "إسرائيل" دولة يهودية ديمقراطية، تُتخذ قرارات الأمن القومي فيها على أساس القوانين والأنظمة التي تكفل الفصل بين السلطات.⁴ إلا أنه وعلى الصعيد العملي توصف عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل من طرف الممارسين على غرار "إياهو بن اليسار _ E. B. Ellissar" * بأنها عملية جد معقدة، تخضع للعرف وتتداخل وتتنافس في إطارها عوامل برغماتية وأخرى أيديولوجية أبرزها العامل الديني.⁵

والذي كشفت دراسة قام بها المعهد الديمقراطي الإسرائيلي عام 2013م، موقعه وتأثيره في الدولة حيث توصلت الدراسة إلى أن 32,3% من الإسرائيليين فضل كون إسرائيل دولة دينية توراتية، بينما 29,9% منهم فقط انحاز لكونها دولة ديمقراطية.⁶

فقد استمد الأمن القومي الإسرائيلي واستراتيجياته شرعيته السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة التوراتية، إلى حد القول بأنّ الاستراتيجيات القومية الإسرائيلية ماهي إلاّ الإطار الفكري

¹ منيب عبد الرحمن شبيب، مرجع سابق، ص 48،50.

² محمود محارب، مرجع سابق، ص 126.

³ منيب عبد الرحمن شبيب، مرجع سابق، ص 51.

⁴ محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، د س ن، ص 07.

* شغل منصب مدير مكتب رئيس الوزراء خلال حكومة "مناحيم بيغن - M. Begin".

⁵ المرجع نفسه، ص 9 - 12.

⁶ Tamar Hermann and others, The Israeli Democracy Index 2013, The Israel Democracy Institute (R.A), Israel, 2013, P61

والتطبيقي للعقيدة الدينية اليهودية، سواء في دعوتها للاستيلاء على الأرض "تنفيذا لوعده الرب"، أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية التي تعطي أساسا لاهوتيا للسياسة التوسعية وأحقية اللجوء إلى القوة والعنف،¹ حيث شكلت المصادر الدينية التوراتية المبررة لإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين ذريعة أساسية لليهود العالم وحركتهم الصهيونية العالمية،* للبحث عن وطن قومي يحقق أمنهم.²

وقد ساعدت الظروف السياسية الدولية عامة، وظروف منطقة الشرق الأوسط خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على تنفيذ مخططات الصهيونية العالمية،³ والتي انتهت بتسليم اليهود إلى فلسطين وإعلان قيام دولتهم عام 1948م يدفعهم في ذلك معتقدتهم الديني التوراتي ومقولات "أرض الميعاد".⁴

حيث يعتقد اليهود وفقا للشرائع التوراتية بأنّ "الرب" قد اصطفاهم دون غيرهم من بني البشر وملكهم الأرض مشارفها ومغاربها بما فيها ومن عليها، ومكّنهم على غيرهم من الأمم.⁵ وذلك ما يتم طرحه عادة تحت مسميات "شعب الله المختار"، والذي يجد أصوله في التوراة** والتلمود*** كعقيدة أساسية بالنسبة للإسرائيليين.⁶

إنّ الرسالة التلمودية حاكمة على بقية الأجناس، ولا تفرق في ذلك بين أتباع دين ودين آخر، أو أبناء جنس وجنس آخر،⁷ فقد جاء في نص التلمود ما يلي: "وخلق الله الأجنبي على هيئة انسان ليكون

¹ أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص 78.

* منذ مؤتمر "بال" في سويسرا والذي انعقد عام 1897م، وتمثلت أهم قراراته في وضع برنامج الحركة الصهيونية لاستعادة اسرائيل الكبرى بحدودها التاريخية وإعادة اليهود إلى وطنهم القديم من خلال تنمية حركة الاستعمار اليهودي في فلسطين وتنمية الوعي القومي.

² المرجع نفسه، ص 77.

³ سهيل حسين الفتلاوي، جذور الحركة الصهيونية، دار وائل للنشر، عمان، 2002م، ص 107.

⁴ أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص 77.

⁵ منيب عبد الرحمن شبيب، مرجع سابق، ص 51.

* كتاب اليهود المقدس أو "التوراة" بالعبرية تعني الشريعة، ولا يختلف اليهود في أنّ التوراة هي المرجع الأول بالنسبة لهم في الأمور العقائدية لكونه كلام "الله تعالى" حسبهم وذلك على خلاف المسلمين الذين يؤمنون بأنّ التوراة قد حرّفت.*** كلمة عبرية تعني الدراسة، وهو كتاب تعليم الديانة اليهودية أو هو تدوين لنقاشات حاخامات اليهود حول الشريعة اليهودية أي أنه عبارة عن اجتهاد.

⁶ روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، تر: محمد هشام، ط4، دار الشروق، القاهرة، 2002م، ص 54.

⁷ بولس حنا مسعد، همجية التعاليم الصهيونية، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص 6، 7.

لائقا لخدمة اليهود الذين خلقت الدنيا لأجلهم... إنَّ اليهود يشكلون جزءا من العزة الإلهية، لذلك تكون الدنيا وما فيها ملكا لهم، ولهم عليها حق التسلط".¹

بالنسبة لأحقية اليهود بأرض فلسطين وتبرير سياستهم التوسعية كعنصر أساسي من عناصر الأمن القومي الإسرائيلي فهي تجد كذلك مصادرها في التوراة، وذلك في قوله: " كل موطاً تطأه أخامص أقدامكم يكون لكم من البرية ولبنان من النهر الكبير نهر الفرات إلى البحر الأقصى يكون تخمكم" (سفر التثنية 11).²

لقد ترسخت هذه المعتقدات والشرائع في فكر القادة الإسرائيليين، وانعكست على مفهوم الأمن القومي واستراتيجياته، ولا أدل على ذلك ما ذكره الجنرال "موشيه دايان-M. Dayan" في مقال له جاء فيه: " إذا كنا نملك التوراة، ونعتبر أنفسنا شعب التوراة، فمن الواجب علينا أن نمتلك جميع الأراضي المنصوص عليها في التوراة"، فهم يجمعون حول كون إسرائيل وجدت تنفيذا لوعده الرب ، وعليه فلا يصح أن نسأله ايضاحا عن شرعية ذلك الوجود حسب غولدا مائير.³

إذن يعتقد الإسرائيليون أن وجودهم في فلسطين حق إلهي مقدس وشرعي حيث صرح "مناحيم بيغن - M. Begin" بذلك قائلا: " لقد وعدنا هذه الأرض ولنا الحق فيها".⁴ كما يقول في كتابه "ثورة اليهود": "لقد أتى اليهود إلى فلسطين ليقوا ويؤسسوا وطنهم الذي يمتد من النيل إلى الفرات"، فالقيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية تعتقد بأنَّ وطن الأمة اليهودية هي الأرض المخصصة لها منذ تكوينها الغابر، وذلك ما تعكسه التوراة وتعبّر عنه.⁵

كما وتجد النزعة العنصرية والعنيفة المميّزة لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي والتي تستهدف التطهير العرقي للطرف الآخر أصولها في نصوص التوراة⁶ التي تدعو اليهود ليس فقط للاستيلاء على أرض فلسطين وحسب بل بقتال سكانها وقتلهم إن أمكن.⁷

¹ عبد الله رشيد حلاق، مرجع سابق، ص 06.

² منيب عبد الرحمن شبيب، مرجع سابق، ص 51.

³ روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، تر: محمد هشام، ط4، دار الشروق، القاهرة، 2002م، ص 41.

⁴ أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص 77.

⁵ ياكوف. م راكن، المناهضة اليهودية للصهيونية، تر: عائدة دعد قناب ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص 105.

⁶ منيب عبد الرحمن شبيب، مرجع سابق، ص ص 51، 52.

⁷ المرجع نفسه، ص 53.

إنّ مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يقوم على عنصر تمجيد القوة وعقيدة العنف و إفناء العدو وقاتل الجيوش والعزل على حد سواء، كما وأتّه يضع مكانة خاصة ومميزة للجيش وصلت إلى درجة تقديسه، ويجد ذلك تفسيره في التوراة الزاخرة بقصص الحروب والقتال والانتصار والهادفة إلى غرس التقاليد القتالية في نفوس اليهود، حيث تربط العقيدة التوراتية بين "حرب إسرائيل" و"رب إسرائيل"، فيسمى هذا الرب "رب الجنود" الذي يمهد لبني إسرائيل السبل لتحقيق الغزو والاحتلال وطرده الشعوب.¹

من جهة أخرى لعب التاريخ دوره في صياغة مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي، فمن وجهة نظر يهودية إنّ معاناة اليهود واضطهادهم في مراحل تاريخية سابقة،* فتحت المجال أمامهم لتبني مفاهيم أمنية حاقة.²

عموما يجد الأمن القومي الإسرائيلي تعريفه ومرجعته في التوراة والتلمود الذي اتخذ مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة"،³ فقد اعتبر العقيد "إيجال ألون" أن الوسائل التي تتبعها الدولة العبرية في تحقيق مصالحها الحيوية وفي التعامل مع الآخرين لها مرجعية دينية في التوراة. وقد ذهب المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي "لانير_Lanier" إلى أبعد من ذلك عندما قال بأنّ استراتيجية الحرب الاستباقية كأحد أهم استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي مستمدة من التوراة، داعما قوله بما جاء في التلمود: "من قام عليك ليقتلك اسبقه واقتله".⁴

تأسيسا على ما سبق تبدو المصادر الدينية_التوراتية طاغية التأثير في مضامين الأمن القومي الإسرائيلي بدءا بمفهومه القائم على القوة العسكرية ووصولاً إلى استراتيجياته التي تعتمد على ثنائية الحسم والردع.

¹ بولس حنا مسعد، مرجع سابق، ص 07.

* على غرار المحرقة النازية أو الهولوكست، حيث تقول الروايات الإسرائيلية أنّ ضحاياها من اليهود وصلوا إلى "سنة" ملايين، رغم أنّ الدراسة المثيرة للجدل والتي قام بها "دوغلاس ريد" سنة 1949م، كشفت بالأرقام إحصاء عصابة الأمم لليهود سنة 1938م في آخر تقرير سنوي لها قبل الحرب العالمية الثانية، ثم قارنته بما ورد في أول إحصاء قامت به الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عام 1947م، وإذ بالمقارنة تكشف أنّ عدد اليهود بعد الحرب بقي كما كان قبلها في حدود 11 مليون نسمة، وقدّرت الدراسة أنّ ضحايا المحرقة لم يزد عن ثلاثمائة ألف إلى أربعمائة ألف فقط.

² إيريز تدمور، إيرئيل سيغال، النكبة الهراء، تر: إسرائيل بالعربية وكتابة المحتوى، د د ن، إسرائيل، د س ن، ص 37.

³ بولس حنا مسعد، مرجع سابق، ص 11.

** وزير الدفاع إبان فترة السبعينيات.

⁴ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 54.

يتصل بما سبق الصعود المتزايد لدور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية الإسرائيلية،¹ لتقدم بذلك إسرائيل نموذجا وبامتياز في "تدوين السياسة"، و"تسييس الدين"، بسعي التيار الديني في الحركة الصهيونية إلى بناء الدولة ومفهومها للأمن القومي والقوة العسكرية وفقا لقوانين التوراة،² لتكتسب بذلك صفة القداسة من خلال قراءة حرفية وانتقالية لنص منزل تم تحريفه.³

ثانيا: الجذور القومية_ الصهيونية

اختلفت تعاريف "الصهيونية"^{*} ودلالاتها بتعدد أبعادها ومستوياتها، فمن جهة قد يجد الطرح الذي يعتبرها حركة قومية أساسا له في أهدافها، كما وقد يجد الطرح الآخر الذي يعتبرها مذهب سياسي تبريرا له في طبيعتها،⁴ بينما يرى طرح آخر أنّ تعريف الصهيونية لن يكتمل إلاّ في إطار سياقها الكولونيالي الموضح لمعادلة المصلحة والمصلحة المتبادلة بين ممثليها من جهة والقوى الاستعمارية من جهة أخرى كعامل حاسم في نشأتها و تجسيد أهدافها على أرض الواقع.⁵

اشتقت كلمة "صهيونية" من لفظ "صهيون" وهو في التراث الديني اليهودي جبل يقع جنوبي غربي القدس،⁶ وقد اتسعت لفظة "صهيون" في معناها ودلالاتها لتشير إلى "أرض اليهود المقدسة"، وبذلك يختصر لفظ "صهيون" رغبة اليهود بالعودة إلى أرض الآباء والأجداد.⁷

¹ عبد الخبير محمود عطا، الدور السياسي للأحزاب الدينية في المشروع الصهيوني قضايا المستقبل وتحديات الأمن

القومي العربي والإسلامي، ط1، مركز دراسات العالم الإسلامي، مصر، 1993م، ص11.

² المرجع نفسه، ص ص 71، 72.

³ روجيه جارودي، مرجع سابق، ص23.

^{*} "الصهيونية" لا تعني في الواقع "اليهودية" حيث يعتبر بعض اليهود المتدينين أنّ أيديولوجية الصهيونية وممارساتها معاكسة للأسس الدينية اليهودية انطلاقا من أنّ الصهيونية كمفهوم غريب عن التقليد اليهودي، لكنهم يتسامحون معه، ويستعملون دولة إسرائيل كأية تركيبة سياسية زمنية أخرى.

⁴ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 54.

⁵ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

⁶ سميح ديب، "الأيديولوجية الصهيونية والعنف الصهيوني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة دمشق، 1986 م، ص 06.

⁷ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء 03، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981م، ص659.

عموماً يجمع الباحثون على أنّ بدايات الصهيونية كحركة قومية يهودية يعود إلى نهايات القرن التاسع عشر، عندما ظهرت بين أوساط اليهود المتأثرين بفكرة القومية التي كانت تجتاح أوروبا آنذاك، حيث نادى "الصهيونية" آنذاك بإيجاد حل للمسألة اليهودية يقوم على إيجاد وطن خاص باليهود شأنهم في ذلك شأن باقي الأمم الأخرى.¹

وقد تجسدت الأفكار الصهيونية واتضحت معالمها، واتخذت شكل برنامج سياسي منظم بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول وإعلان قيام المنظمة الصهيونية العالمية،² التي قامت بتحويل المسألة اليهودية إلى مشكلة سياسية، وخلقت حركة منظمة محددة الأهداف والوسائل تسعى لإيجاد حل لعدم مقدرة اليهود على الاندماج في المجتمعات الغربية المعادية للسامية، وذلك من خلال هجرة اليهود وتجميعهم في وطن خاص بهم، بعد أن استقر الرأي على أن يكون هذا الوطن "فلسطين".³

ثالثاً: مبادئ الصهيونية

من أجل تجسيد رؤيتها والحرص على استمرارها، اتخذت الحركة الصهيونية من قواعد ومبادئ الانغلاق على الذات منهاجاً لها،⁴ ومن العنف والإرهاب والتوسع مسلحاً لها، وفيما يلي عرض مختصر لهذه المبادئ التي انعكست على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي واستراتيجياته.

أولاً: مبدأ الانغلاق على الذات (الغيتو)

إنّ الحافز الأقوى للحركة الصهيونية هو تمكين الأمة اليهودية من تحقيق ذاتها وتكوين دولة عبرانية صهيونية عقائدية تعكس فرادة الشخصية الوطنية اليهودية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إقامة نظام يؤمن عزلة اليهود عن غيرهم،⁵ حيث أنّ هدف الحركة الصهيونية هو بناء قومية يهودية بقدر ما هي الأمة الفرنسية فرنسية، وبقدر ما هي الأمة البريطانية بريطانية،⁶ فقد فرضت الخبرة التاريخية على زعماء

¹ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 55.

² طارق بوكعباش، "التحالف بين التيار البروتستانتي المتطرف واللوبي الصهيوني اليهودي وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الصهيوني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006م، ص 25.

³ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء 03، مرجع سابق، ص 664.

⁴ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 56.

⁵ نبيل جامع، مرجع سابق، ص 11.

⁶ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 56.

الحركة الصهيونية حتمية الاعتماد على الذات،¹ والافتراض المسبق بأنّ تحقيقها يستلزم العزلة ومنع الانحلال في الغير، بل السعي إلى التميز والتفوق على كل ما هو أجنبي.²

تاريخياً تعد عقيدة "الانغلاق على الذات" متأصلة في الشخصية اليهودية، فقد أدى البناء الحضاري والديني "للغيتو"^{*} إلى عزلة شبيهة كاملة لليهود وعدم انحلالهم في مجتمعات الشتات، كما وعمّقت القوانين الدينية اليهودية^{**} ذلك الوضع وحرصت على استمراره،³ على اعتبار أنّ اندماج اليهود وفق العقيدة الصهيونية يعني فقدان الهوية اليهودية ومن تم الاتجاه نحو الزوال.⁴

لقد كان مُنطلق الحركة الصهيونية انغلاقياً وكان يتفق مع الطابع الإثني القومي للشعب اليهودي، حيث كان يتوقف نجاح مشروعها القومي على مدى قدرتها على إيجاد وخلق الحواجز بين العرب واليهود في فلسطين.⁵ وذلك من خلال تأمين انتقال جميع اليهود من أرض الشتات إلى الأرض الأم، وترحيل كل من هو غير يهودي عن التجمع القومي الذي لا بد أن يكون نقياً ولا يقيم فيه أحد من الأغيار.⁶

انعكست عقيدة "الغيتو" على مضامين الأمن القومي واستراتيجياته، وتجسدت في عدة مشاريع أمنية أبرزها فكرة إقامة "الجدار العازل"، كعقيدة مهيمنة على اليهود الذين تميزوا عبر التاريخ بهاجس البعد عن الآخر والعزل⁷، وحجتهم في ذلك أنّهم يشكلون عنصراً منفصلاً و متميزاً.⁸

¹ طاهر شاش، استراتيجية إسرائيل الجديدة، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008 م، ص 56.

² منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 56.

^{*} أو "المعزل" يشير إلى منطقة يعيش فيها طوعاً أو كرها مجموعة من السكان يعتبرهم أغلبية الناس ذو خلفية عرقية أو دينية واحدة و متميزة.

³ عبد الوهاب محمد المسيري، الأيديولوجية الصهيونية دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982م، ص 30.

^{**} خاصة قوانين الطعام وتحريم الزواج المختلط وصلاة الجماعة، وعادات الدفن، والمدافن الخاصة التي تميز اليهود، وتحرم عليهم الأكل مع الأغيار أو الصلاة معهم، أو الزواج منهم.

⁴ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 56.

⁵ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 26.

⁶ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 57.

⁷ ريم تيسير خليل العارضة، "جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي"، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في القانون، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007 م، ص 04.

⁸ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 57، 58.

حيث تسعى الحركة الصهيونية إلى إقامة دولة يهودية ضمن مجموعة من المنطلقات لعل أهمها أنّ اليهود لا يستطيعون بفطرتهم أن يتعايشوا مع غير اليهود، وأنّه لكي يحافظ اليهود على هويتهم لابد لهم من التجمع في وطن قومي خاص بهم دون سواهم، وعليه فإنّ العناصر غير اليهودية يجب أن تستبعد من الدولة اليهودية وأن تعيش منعزلة عن اليهود بحيث تفصل بين الجانبين حواجز قانونية وسيكولوجية.¹

ثانياً: العنف

يعتبر العنف أحد المقومات الأساسية للحركة الصهيونية التي رفعت شعار "بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار ستقوم"، مضمية نوعاً من القداسة على كل سلوك عنف تبني خطاب سياسي يمجّده ويضفي عليه صبغة دينية.

ولعل أبلغ ما يعبر عن مكانة العنف بالنسبة للأمة اليهودية المقاتلة ما قاله "مناحيم بيغن" عندما رفع شعار "أنا أحارب إذن فأنا موجود"، الأكثر من ذلك فقد كان يفتخر بارتكابه مذبحه "دير ياسين" وفضلها في إقامة الدولة الإسرائيلية.²

تبرز مكانة الحرب و خصوصية العنف في منظومة الأمن القومي الإسرائيلي في كونه عنفاً يسعى إلى إلغاء الآخر، وكونه عنف شمولي ممنهج ومركب وفريد في مخاطره ونتائجه، يزاوج بين الخطاب الأخلاقي في إطار سياسة الدفاع عن النفس، والممارسة القمعية والوحشية المؤسّسة، فهو يتجه نحو عسكرة نوعية لكافة رموز ومؤسسات الدولة، كما وأنّه ليس موضوع للمساءلة والمحاسبة،³ فقد تطلب تجسيد الخطة الصهيونية أرضاً بلا شعب ما حتمّ تبني خيار العنف المدعوم بالقوة العسكرية الفعالة لإنجاح الفكر "الترانسفيري".^{4*}

يرى "شابيرو shapira"^{**} أنّ الخيار العسكري العنيف بالنسبة للصهاينة لم يتبلور إلاّ مع ثورة 1936م وخلال الحرب العالمية الثانية باعتباره الحل الوحيد الذي لا بد منه لتأسيس الدولة، إلاّ أنّه ومنذ

¹ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 61.

² طاهر شاش، مرجع سابق، ص ص 25، 26.

³ سميح ديب، مرجع سابق، ص 03.

* فكر صهيوني قائم على ترحيل الفلسطينيين عن وطنهم من خلال خطط وعمليات ممنهجة.

⁴ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص ص 16-33.

** حايم موشيه شابيرو من كبار السياسيين الإسرائيليين خلال السنوات الأولى من وجود الدولة على اعتبار أنّه أحد الموقعين على وثيقة إعلان استقلال إسرائيل.

ذلك الحين تحول الاعتماد على القوة العسكرية والسلاح باعتباره الخيار المفضل لإدارة الصراع بالنسبة للقادة الإسرائيليين، وبهذا المعنى جرت عسكرة السياسة تدريجياً.¹

فالشخصية الصهيونية تتميز بالتعصب والعنف،² حيث أنّ سجلها حافل بالإرهاب ليس كمنظمة فقط، وإنما كأفراد أيضاً فزعماء إسرائيل كانوا أعضاء في الوكالة اليهودية خلال فترة الانتداب البريطاني، والتي كانت تخطط للأعمال الإرهابية وتتولى تنفيذها، أو كانوا أعضاء عاملين في المنظمات الإرهابية السرية التي كانت حكومة الانتداب تلاحق أعضاءها لتقديمهم إلى المحاكم على جرائم ارتكبوها.³

من هذا المنطلق يعتبر "العنف" أحد المكونات الأساسية للإدراك الصهيوني للذات وللواقع وللتاريخ، فقد أعاد الصهاينة كتابة "التاريخ اليهودي" مؤكداً على جوانب العنف فيه، فصوروا الأمة اليهودية في نشأتها كجماعة محاربة وغازية،⁴ وقد عبّر العنف عن نفسه بطرق مباشرة وغير مباشرة عن طريق عشرات القوانين والمؤسسات على غرار المؤسسة العسكرية الإسرائيلية،⁵ فقد وضّفت الصهيونية العنف قبل وبعد إعلان الدولة كوسيلة لتخويف العرب وطردهم من فلسطين، عبر ارتكاب المجازر والمذابح واسعة النطاق، وكذا الهجمات العسكرية على أراضي الدول العربية المجاورة.⁶

ثالثاً: النزعة التوسعية

تدل وثائق الحركة الصهيونية ومذكرات قادتها على أنّ الصهيونية تسعى ومنذ نشأتها لإقامة الدولة اليهودية على عموم أرض فلسطين، ففي المذكرة التي قدمتها المنظمة عام 1919م إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس حددت تعريفاً لامتداد أرض إسرائيل الكبرى،⁷ منشأة بذلك دولة قائمة على الاستعمار والتوسع.⁸

¹ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 34.

² نبيل جامع، سابق، ص 19.

³ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 62.

⁴ عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002م، ص 62.

⁵ المرجع نفسه، ص 44.

⁶ Faye A.Sayegh, **Zionist colonialism in Palestine**, Research center Palestine liberation organization, Palestine, 1965, P 30-31.

⁷ منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 63.

⁸ طاهر شاش، مرجع سابق، ص 27.

تأسيسا على ما سبق تجتمع ثلاثية الانغلاق على الذات، والنزعة التوسعية المؤمّنة بالعنف والأداة العسكرية لتؤسس لدولة فريدة في مفهومها للأمن القومي وتراتبية مؤسساته واستراتيجياته لتعطي الأولوية بحكم وضعها للقوة العسكرية على حساب السياسية، وتضمن بذلك مكانة خاصة للمؤسسة العسكرية على حساب باقي المؤسسات.

المطلب الثالث: مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي

جراء ديناميكية ووتيرة التغيرات الجيو-سياسية المنكررة والممتدة على الصعيد الدولي والإقليمي والتي تشمل دول الواجهة العربية تبدو الحاجة ماسة بالنسبة لإسرائيل¹ من أجل تخطيط وتنفيذ استراتيجيات أمنها القومي والقائمة على مجموعة مرتكزات تشكل مع بعضها البعض القاعدة الأساس للاستراتيجيات الإسرائيلية التي تتم صياغتها في إطار نظرية الأمن القومي الإسرائيلي²، بما توفره هذه الأخيرة من قواعد ومبادئ ومفاهيم يتم في إطارها تحديد أهداف الأمن القومي في مواجهة مصادر التهديد طبقا لأولويتها وطرق التصدي لها،³ مع الأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الأمثل لمعطيات القوة الوطنية في مقابل تحجيم مصادر القوة العربية.

حيث تعكس نظرية الأمن القومي الإسرائيلي رؤية واقعية متجددة وشاملة، وهي لا تعبر عن الإطار العام للحماية الذاتية كما هو رائج بالنسبة للدول الأخرى، بقدر ما تعكس المنطلق الفكري الذي يراد من خلاله تبرير سياسة التوسع والهيمنة بالاعتماد على القوة العسكرية.⁴

يعتمد الأمن القومي الإسرائيلي على جملة من المرتكزات الثابتة وليدة الظروف والمعطيات الاستراتيجية التي رافقت المراحل الأولى لميلاد فكرة إقامة الدولة الإسرائيلية على أرض فلسطين، وصولا إلى إعلانها والمراحل اللاحقة لذلك،⁵ فعندما تبلورت فكرة إقامة الدولة الإسرائيلية في مشروع عملي، راحت المنظمة الصهيونية تروج له في أوساط يهود الشتات، وتعمل على توفير مستلزمات تجسيده على أرض الواقع بشريا وجغرافيا وعسكريا.

¹ رندة حيدر، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015م، ص41.

² تيسير علي الحسانية، مرجع سابق، ص 04.

³ أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص60.

⁴ محمد المصري، مرجع سابق، ص06.

⁵ منيب عبد الرحمن شبيب، مرجع سابق ص65.

وانطلاقاً من كون المشروع لم يكن معبراً عن إرادة كتلة بشرية موحدة تقيم على أرض محددة، كان طبيعياً في وضع مماثل أن يبدأ تجسيد المشروع من النهاية، فيعتمد الصهاينة أولاً إلى إقامة السلطة أي الحكومة، ثم راحوا يبحثون عن مادته البشرية الاستيطانية لتجنيداً لهذه المهمة، وبالموازاة مع ذلك بذلوا مجهودات من أجل تأمين الرقعة الجغرافية التي سيقوم عليها المشروع، وما يستلزمه ذلك من تعميق العلاقات مع دول معينة، وتجنيد الإمكانيات المادية وخاصة العسكرية في إطار السعي لتأمين الدعم الإقليمي والدولي.¹ فكانت تأسيساً على ذلك مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي ولازالت قائمة على مجموعة من العناصر الحيوية لخصناها في الهجرة والاستيطان، والتحالفات الإقليمية والدولية، واستخدام القوة العسكرية.²

أولاً: الهجرة والاستيطان

يعتبر الصراع الديمغرافي أحد الأوجه المحورية في الصراع بين اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين منذ بداياته الأولى، حيث تبرز أهم مظاهره في حرص الحركة الصهيونية ومن بعدها الدولة الإسرائيلية على دفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين وكبح نزوحهم منها من جهة وكبح الزيادة الطبيعية بالنسبة للفلسطينيين من جهة أخرى.³

وذلك عبر تنفيذ مخططات ومشاريع استيطانية تستلزم استخدام القوة والعنف المكثف لخفض أعداد الفلسطينيين عبر ترحيلهم أو طردهم وصولاً إلى إبادتهم ومن ثم ضرورة افتعال الحروب العدوانية لتحقيق التوسع، والاحتلال، والضم، وتهويد الأراضي والمقدسات* لفرض واقع جديد يؤكد على يهوديتها،⁴ حيث يكتسب هذا الجانب من الصراع أهمية بالغة بحكم أنّ نتائجه ومستقبله ستكون حاسمة على مجمل نتائج الصراع العام.⁵

¹ الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عام المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 01، ط1، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، 2002م، ص103.

² منيب عبد الرحمان شبيب، مرجع سابق، ص 65.

³ فواز حامد الشرفاوي، "السكان اليهود في فلسطين دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من ق 20"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 02، فلسطين، 2007م، ص627.

* يقصد به المحاولات المستمرة من قبل إسرائيل وجيشها لنزع الهوية العربية الإسلامية عن فلسطين وفرض هوية جديدة قائمة على الطابع اليهودي.

⁴ حسين غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2003م، ص17.

⁵ فواز حامد الشرفاوي، "، مرجع سابق، ص627.

ولمّا كان للعامل الديمغرافي أهمية في تحديد قوة الدولة، فقد ربطت إسرائيل بين صيانة أمنها القومي وضرورة توسيع قاعدتها البشرية والاستيطانية ليس من خلال الزيادة الطبيعية، ولكن بأسلوب تنفرد به إسرائيل عن باقي دول العالم. ألاّ وهو تشجيع هجرة يهود العالم إليها، مستهدفة خلق واقع ديمغرافي جديد يدعم هياكلها السياسية، والاقتصادية، وخاصة العسكرية، وذلك في مواجهة التفوق الديمغرافي الفلسطيني والذي لا تستطيع الزيادة الطبيعية لليهود تجاوزه.¹

وانطلاقاً من كون الهجرة الجماعية هي أساس البناء الذاتي للمشروع الصهيوني ونظراً لطبيعته الإحلالية الاستعمارية القائمة على مفهوم الاستيطان وتجميع اليهود ونقلهم إلى فلسطين،² افترضت الحركة الصهيونية ومن بعدها الدولة الإسرائيلية أنّ التكتل القومي للشعب اليهودي المبعثر والمجزأ لن يتحقق إلاّ من خلال عملية تدريجية ومخططة وطويلة الأمد وربما لا نهاية لها،³ ولقد كانت حصيلة هذه العملية ارتفاعاً وانخفاضاً متوقفة وبدرجة كبيرة على التطورات العسكرية والأمنية المتعلقة بالمشروع الصهيوني ككل،⁴ والتي سخّرت لدعم الهجرة وبناء المستوطنات كركيزة من ركائز الأمن القومي الإسرائيلي.⁵

ثانياً: تأمين مصادر الدعم والمساندة الإقليمية والدولية

لقد ساهم طرح "هرتزل" للمسألة اليهودية كمشكلة سياسية دولية غربية بالأساس، يتم حلها فقط بالتعاون مع الأمم الامبريالية المتحضرة من خلال مشروع استيطاني تتولى هذه الأخيرة حمايته ودعمه مقابل توظيفه في خدمة مصالحها الاستراتيجية، في التأثير بصورة أو بأخرى في التصور الاستراتيجي العام السائد في إسرائيل، والقائم على ضرورة الاستفادة قدر الإمكان من الظروف الإقليمية، وخاصة

¹ موسى بن قاصير، "البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008م، ص 93.

² الياس شوفاني، مرجع سابق، ص 161.

³ موسى بن قاصير، مرجع سابق، ص 88.

⁴ علي عبد الله جمال الدين جبار، "أضواء على حقيقة الهجرة اليهودية إلى فلسطين 1948-1989"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 02، جامعة الكوفة، 2008 م، ص 198.

⁵ الياس شوفاني، مرجع سابق، ص 184.

الدولية عبر التحالف مع القوى الكبرى و المهيمنة في النظام الدولي أو إحداها على الأقل كورقة رابحة تساهم بصورة قاطعة في إمالة الكفة لصالح الصهاينة.¹

فقد أدى الوضع الجيو-سياسي المعقد لإسرائيل وعدم التكافؤ الأساسي بينها وبين أعدائها الإقليميين على خلفية عدم كفاية القوة اليهودية الذاتية إلى اكتساب مسألة التحالف وضرورة تأمين مصادر الدعم والمساندة الإقليمية والدولية أهمية استراتيجية،² لكونها تؤمن اعترافا دوليا واسعا بإسرائيل يفتح لها المجال لإقامة علاقات استراتيجية ودعم قوتها العسكرية، وتحويل هذه العلاقات إلى عوامل ضاغطة على الدول العربية في اتجاه القبول بإسرائيل بصفتها كيان عنصري استعماري لا يمتلك مقومات الدولة سواء من الناحية الجغرافية أو البشرية.³

إنّ تتبع غير معمّق لمراحل تطور المشروع الصهيوني يكشف حقيقة واحدة مفادها أنّ نجاح الإسرائيليين في تجسيد مخططهم من مرحلة زمنية إلى أخرى كان يتوقف ويعتمد على التحالف مع إحدى القوى الكبرى أو المهيمنة في تلك الفترة، فيكفي أن نستشهد هنا بالدور الذي لعبته بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى في نقل المشروع الصهيوني إلى الواقع بعد اقتناعها بالفوائد التي ستجنيها من توطين اليهود في فلسطين.⁴

ومرة أخرى اصطدمت تطلعات القائمين على المشروع النووي الإسرائيلي بواقع مفاده أنّه لا يمكن أن تتجح إسرائيل في إنتاج السلاح النووي دون تلقي المساعدة من دولة متقدمة. ومن أجل تحقيق ذلك، وجهت إسرائيل أنظارها في أواسط الخمسينيات إلى فرنسا على خلفية وجود علاقات أمنية هامة بين الطرفين، حيث وافقت هذه الأخيرة عشية العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م على تزويد إسرائيل بمفاعل نووي، وفي أعقاب العدوان الثلاثي بلور الطرفين مسألة تعاونهما في الشأن النووي ووقعتا

¹ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 02، ط 1، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، 2002م، ص 07.

² رندة حيدر، مرجع سابق، ص 36.

³ تيسير علي الحسانية، مرجع سابق، ص 4، 5.

⁴ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 10.

اتفاقيتين* التزمت فرنسا بموجبهما بمساعدة إسرائيل في بناء مفاعل نووي، كما والتزمت بتزويدها "باليورانيوم" علاوة على تقديم مساعدات علمية وتقنية ذات أهمية استراتيجية.¹

بعد أن فرغت إسرائيل من بريطانيا ثم فرنسا لتراجع مكانتهما كقوى كبرى استلزمت الظروف الإقليمية والدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ضرورة التحالف مع الولايات المتحدة باعتبارها إحدى القوى العظمى بعد الحرب والتي أولت أهمية استراتيجية وقصوى لعلاقتها المتنامية مع إسرائيل.² فقد شكلت الولايات المتحدة البلد الأم لإسرائيل منذ قيامها، فاحتضنتها وتعهدها بمختلف أشكال الرعاية التي تعزز مرتكزات أمنها القومي، سواء من ناحية أمن القاعدة الاستيطانية، أو تأمين الدور الوظيفي أو توطيد العلاقة الاستراتيجية بينهما، لتقدم شكل ومضمون فريد في الأعراف الدولية لمفهوم التحالف الاستراتيجي، الذي رُفعت إسرائيل من خلاله إلى مرتبة "المصلحة القومية الأمريكية".³

عموماً يعتبر عنصر التحالف والدعم مرتكز أساسي من مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، فقد تربت إسرائيل في أحشاء بريطانيا، وشهدت ميلادها في أحضانها، ثم انتقلت إلى فرنسا لتمنحها أفضل أداة للدفاع عن وجودها غير الشرعي، ثم اضطرت لتغيير ميولها لصالح الولايات المتحدة التي حرصت على رعايتها.

وقد أشارت بعض الأوساط الأكاديمية في هذا الصدد إلى أنّ مبدأ علاقات إسرائيل هي "الزبانية" أي أنّ استمرار التحالف مرهون بتأمين مصالح الكيان، انطلاقاً من أنّ صراع القوى الكبرى يتترك انعكاسات واضحة على تحالفات إسرائيل التي قد تميل مستقبلاً لصالح الطرف الأقوى دون الولايات المتحدة.⁴

* الأولى وقعت في 12 ديسمبر 1956 م، والثانية في 30 أكتوبر 1957 م.

¹ محمود محارب، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

² ستيفن والت، جون ميرشايمر، اللوبي الصهيوني والسياسة الخارجية الأمريكية، تر: أنطوان باسيل، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009م، ص 23.

³ الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 01، مرجع سابق، ص 353.

⁴ رندة حيدر، مرجع سابق، ص 35.

أما على صعيد التحالفات الإقليمية فقد شكلت تركيا عنصرا مهما من عناصر الاستراتيجية الإسرائيلية،¹ قبل أن تضطرب العلاقات بين البلدين وصولا إلى مرحلة الأزمة،* حيث فرض الواقع الإقليمي المعقد الذي أعقب أحداث "الربيع العربي" تحالفات جديدة مع دول من داخل منطقة الشرق الأوسط ومن خارجها.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ثلاث دوائر اهتمام إستراتيجية لإسرائيل وهي شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة اليونان وقبرص، ومنطقة الشرق الأوسط بما فيها المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج، إضافة دول شرق إفريقيا.**

ثالثا: استخدام القوة العسكرية

تعرف القوة تقليديا بأنها القدرة على الحرب،² حيث ينطبق هذا التعريف حاليا واستثناءً على إسرائيل، ففي الوقت الذي تتشغل فيه باقي دول العالم في وضع استراتيجيات لكيفية مواجهة التحديات العسكرية وغير العسكرية المحتملة مانحة لها نفس القدر من الأهمية، فإنّ إسرائيل تنفرد كعادتها بحصر اهتمامها بقضية "الوجود في حد ذاته" والتحديات العسكرية وتداعياتها، فمن المؤكد بالنسبة لإسرائيل أنّ عمق القلق على الوجود يتجاوز وبدرجة كبيرة القلق على النمو والتطور في الجوانب غير العسكرية، وقد ترتب عن ذلك نوع من المبالغة في تحديد مفهوم التهديد وحدود الاستجابة.³

¹ سمية حوادسي، "العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014 م، ص 05.

* وذلك عندما وقعت البحرية الإسرائيلية في عرض البحر الأبيض المتوسط "تسعة" قتلى من مواطنين أتراك، كانوا يشاركون في مسعى دولي سلمي لفك الحصار عن "غزة" ضمن ما سمي "أسطول الحرية" عام 2010م.
** يتعلق الأمر بأثيوبيا، وكينيا، وجنوب السودان، وأوغندا.

² زايد بن محمد حسن العمري، "مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي"، مجلة الدفاع الجوي، العدد 03، المملكة العربية السعودية، 2010 م، ص 19.

³ وليد عبد الحي، "التحديات الاستراتيجية للفكر الصهيوني"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012م، من الموقع:

حيث يقوم الأمن القومي الإسرائيلي على افتراض أنّ إسرائيل دولة صغيرة لا تملك عمقا استراتيجيا، وبالتالي فإنّ حدودها مع العرب غير آمنة وأنّ أي هزيمة قد تتعرض لها ستعني بالضرورة زوالها، انطلاقا من ذلك قامت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على أساس إعطاء مكانة محورية للقوة العسكرية.¹ وقد انعكست مضامين هذه العقيدة على كافة مؤسسات الدولة وهيكلها حيث تنتشر مظاهر استخدام القوة العسكرية وبشكل مفرط في كافة مرافق الدولة، وقد عبّر "موشى شاريت_M. Sharett*" عن ذلك بقوله: "إنني أدعو الشعب اليهودي في إسرائيل إلى العيش بمبدأ القوة. لأن الجيش مهما بلغت قوته، لا يمكنه أن يحقق أهدافه ما لم يكن كل فرد في الدولة قويا، وعلى الشعب كله أن يكون قوة مرادفة ومستعدة للمعركة".²

إنّ استخدام القوة يعد أحد المرتكزات المحورية للأمن القومي الإسرائيلي وهو يقوم على مبدأ الاستعداد التام والدائم للحرب والأوضاع الطارئة عبر تفعيل نظرية "القوة الكاملة الضاربة" والتي تقوم على ضرورة وحتمية امتلاك قوة عسكرية كبيرة تشكل حصنا منيعا يوفر الأمن لإسرائيل، ويمنع الدول العربية من محاولة القيام بأي عمل عسكري ضدها.³

هذا وتستخدم إسرائيل قوتها العسكرية بأساليب وطرق متنوعة،⁴ بدءا بالتهديد ووصولاً إلى تبني استراتيجية الانتقام المحدود أو الشامل،⁵ في إطار تسخير كافة الإمكانيات القومية خدمة للاستراتيجية العسكرية.⁶

¹ وائل العبد درويش الحمص، "البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي 1991-2000"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2010 م، ص 02.

* أول وزير خارجية لدولة إسرائيل.

² تيسير علي الحساينة، مرجع سابق، ص 05.

³ أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص 64.

⁴ تيسير علي الحساينة، مرجع سابق، ص 05.

⁵ أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص 64.

⁶ تيسير علي الحساينة، مرجع سابق، ص 05.

المبحث الثالث: الثابت والمتغير في استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي

تنقسم استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي إلى مستويين، مستوى أعلى يعرف عادة "بالخطة الكبرى"، ومستوى أدنى يختص بمعالجة "مشاكل الأمن الجاري"، حيث تحدد "الخطة الكبرى" استراتيجية تنفيذ الغايات والأهداف القومية العليا بعيدة المدى، والتي تسعى إسرائيل لتجسيدها طبقاً لمراحل زمنية خمسية وعشرية مخططة.¹

أما استراتيجيات معالجة "مشاكل الأمن الجاري"، والتي تجري خاصة على الساحة الفلسطينية، فهي ترسم وتحدد أسلوب التعامل الاستراتيجي الأمثل لتأمين دولة إسرائيل في كيانها الحالي، وما تحتله من أراضي عربية، كما وتشغل هذه الاستراتيجية برسم كفاءات مواجهة المشاكل الأمنية الآنية.²

المطلب الأول: مضمون استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي

إنّ استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي هي مجرد أداة مركزية تسعى بشكل خاص إلى تغيير المعطيات الجغرافية والديمغرافية عبر توظيف تخطيط استراتيجي وعسكري مُنحاز لجماعة إثنية وعرقية ودينية وعلى حساب جماعة أخرى، حيث يركز هذا التخطيط على أيديولوجيا قائمة على الإقصاء والهيمنة، لا تأخذ بعين الاعتبار حقوق الطرف الآخر.

وحيث أنّ معاييرها الأخلاقية محدودة، فإن استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي تحمل في طياتها أهداف استراتيجية وأمنية متناقضة تسعى إلى التعمير، والبناء، والتطوير من جهة، وإلى الهدم، والسلب، وإقصاء الآخر، لا بل وتصفيته من جهة أخرى، فهي مفهوم قائم على مضامين عنصرية تعتمد على توظيف القوة العسكرية والعنف.³

تتمحور استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي حول حماية الوجود المادي الشامل للدولة العبرية،⁴ عبر ضمان تصفية القضية الفلسطينية، وفرض سياسة الأمر الواقع على الدول العربية، وتوفير

¹ حسام سويلم، "الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها"، شبكة الجزيرة العالمية، 2004م، من الموقع:

www.aljazeera.net

تاريخ الاطلاع: 2016/12/26م

² أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص 88.

³ يوسف حيارني، التخطيط القومي في إسرائيل استراتيجيات الإقصاء والهيمنة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، فلسطين، د س ن، ص ص 09، 10.

⁴ طال يسرائيل، أمن إسرائيل في الثمانينات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981م، ص 70.

عنصر الأمن في إطار توسيع مفهوم المصلحة الاستراتيجية والأمنية الإسرائيلية.¹ إن استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي لا تُحدّد انطلاقاً من معطيات القوة الوطنية وحدود إمكانياتها، بقدر ما تركز على كفاءات وطرق تحقيق الأهداف القومية الشاملة،² والتي تسعى للاستجابة إلى معضلة مصيرية مُستديمة، وهي كيفية تحقيق الأمن لشعب قليل العدد ومحدود الموارد في مواجهة بيئة أمنية عربية معادية ومتزامية الأطراف، فضلاً عن كونها غنية بالموارد الطبيعية.³ إن جوهر الاستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية لم يتغيّر منذ إنشاء دولة الكيان الصهيوني،⁴ ولعل أن الأثر الأكبر في صياغة هذه الاستراتيجيات كان قبل إعلان قيام الدولة، فقد ظلت قائمة على مبدأ ثابت مفاده أن الاتفاق الاختياري بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو أمر لا يمكن توقعه في جميع الحالات والظروف، وعليه لا بد من إقامة "جدار حديدي" قوامه القوة العسكرية الفتاكة باعتبارها السبيل الأمثل، إن لم يكن الأوحّد لفرض إمكانية التعايش بين اليهود والعرب.⁵ انطلاقاً من ذلك تسعى استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي لضمان الإستجابة العقلانية لمعطيات البيئة الاستراتيجية الشرق أوسطية، وذلك في إطار التخطيط والإعداد الشامل وصولاً إلى الأهداف المرغوبة من خلال توظيف الإمكانيات المتاحة في إطار بيئة أمنية تتميز بطابع الحركية المستمرة والفاعلية المتجددة.⁶

وقد حدد "أرييل شارون - A. Sharon" عندما كان وزيراً للدفاع دائرة المجال الحيوي الإسرائيلي، مقدماً تعريفاً استراتيجياً موسعاً لمفهوم الأمن والتهديد الذي يدخل في حيز انشغال استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي، والتي تمتد لتشمل المنطقة التي تضم مصالح إسرائيل الاستراتيجية، بما في ذلك

¹ أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص 82، 83.

² طال يسرائيل، مرجع سابق، ص 70.

³ جمال عبد الهادي، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية كيف تفكر إسرائيل، دار الوفاء، دمشق، 2007م، ص 54.

⁴ Mati Leshem, *Israel's National Security Strategy: Past and Future Perspectives*, US Army War College Carlisle Barracks, Bennisy Ivaania, 1998, P1.

⁵ محمد أبو رمان، حسن هنية، الاستراتيجية الإسرائيلية والبدائل الفلسطينية، د د ن، الأردن، د س ن، ص 131، 132.

⁶ غابرييل سيبوتي وآخرون، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ضد حماس وحزب الله، تر: عدنان أبو عامر، ط1، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2011م، ص 15.

جميع مناطق العالم العربي المتاخمة للكيان الصهيوني وصولاً إلى إيران، وتركيا، وباكستان، وشمال إفريقيا، وزيمبابوي، وجنوب إفريقيا جنوباً.¹

إنّ استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي ما هي في الواقع إلا انعكاس لهذه الرؤية الاستراتيجية الموسّعة لواقع ومعطيات البيئة الأمنية، وعليه فقد تضمنت بالنتيجة أبعاداً ومستويات محلية، وإقليمية وأخرى دولية.² كما وأنها تميزت بهيمنة الطابع العسكري والاستراتيجي، وإن كانت في الواقع تشتمل على أبعاد وجوانب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، إلا أنها تبقى مصنفة كأولوية ثانية، وذلك بحكم طبيعة المناخ الأمني الإسرائيلي، والذي تميز بطابعه المعقد على خلفية تاريخ إسرائيل المشحون بالحروب والصراعات والتحديات العسكرية التي واجهها الصهاينة لتأمين بيئة أمنية تحفظ لهم وجودهم.³

وذلك خاصة بعد بروز استراتيجية المقاومة الفلسطينية المسلحة كأسلوب وحيد لحل الصراع بالنسبة لقطاعات واسعة من الفلسطينيين، بعد تبني الأطراف الإسرائيلية لاستراتيجية إدارة الصراع بدلاً من حله، عبر فرض خيار الدولة الفلسطينية غير المكتملة السيادة، وذات الحدود المؤقتة التي تسمح بتوسيع دائرة الاستيطان وتنفيذ المخططات الإسرائيلية بأشكالها المتنوعة.⁴

المطلب الثاني: أهداف استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي

يتلخص مضمون الهدف القومي الأول لإسرائيل في إقامة دولة إسرائيل الكبرى ذات الهوية اليهودية النقية كقوة إقليمية مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط⁵ فقد صيغت أسس استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي في السنوات الأولى لميلاد الدولة، مؤكدة على أنّ إسرائيل هي دولة ذات أغلبية يهودية تربطها علاقة انتماء بجميع يهود العالم، كأحد الأهداف المحورية في إطار استراتيجيات الأمن القومي.⁶

¹ حسام سويلم، مرجع سابق، ص 03.

² أحمد عواد نويران الفاعوري، مرجع سابق، ص 90.

³ خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، د س ن، ص 13.

⁴ هاني المصري، "القضية الفلسطينية... قراءة في الخيارات والبدائل الاستراتيجية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر السنوي الأول: "القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإسرائيلية، فلسطين، 2012م، ص ص 19، 20.

⁵ حسام سويلم، مرجع سابق، ص 01.

⁶ Yigal Alon, **Conceptual Framework A New National Security vision for Israel's 75th year**, The Reut Institute, Israel, 2013, P01.

ولتحقيق ذلك في المراحل اللاحقة، فإنّ على إسرائيل أن تسعى من خلال معاهدات السلام، وترسيم الحدود التي قبلتها الدول العربية،¹ إلى زيادة مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، وتكثيف عملية بناء المستوطنات، وتعزيز الحضور اليهودي مقابل إخلاء الأراضي من سكانها الفلسطينيين.² ما يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق متطلبات أمنها القومي من وجهة النظر الجيوستراتيجية، ويكفل لها فرض شرعيتها على تلك الأراضي عبر تهويدها، على أن تعمل الاستراتيجية العسكرية على ضمان تحقيق ذلك من خلال الردع الوقائي والانتقامي، وتأمين عمليات الضم والاستيطان، والتحكم في المنطقة عسكريا واقتصاديا. ما يكفل بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة ومعترف بها، في ظل تفوق حضاري وعلاقات عميقة مع دول الجوار الجغرافي، بما يؤمن سيادة إسرائيل على المنطقة، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة ومجاورة لإسرائيل.³

ولا يكون ذلك إلاّ من خلال دفع الحكومات العربية للاعتراف بإسرائيل بصفة رسمية ووفق شروطها، وتبني استراتيجيات عسكرية تسعى إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية وإجهاضها من خلال منع إقامة قوة عسكرية هجومية موجهة ضد إسرائيل وتقييد حرية عمل منظمة التحرير الفلسطينية. هذا ولا تجد إسرائيل حرجا في الإعلان صراحة عن سعيها لتحتيم الإرادة العربية الشاملة من خلال تبني استراتيجيات تسعى إلى دفع الانقسامات داخل الدول العربية عبر تشجيع إقامة دويلات عربية على أسس طائفية وإثنية.⁴ والواقع أنّ هذه الفكرة تعود إلى مراحل تاريخية سابقة، إلاّ أنّ الإفصاح عنها جرى على نطاق متواضع، حيث تبرز محوريتها كهدف قومي لوجود علاقة سببية مباشرة بين السعي لإقامة دولة إسرائيل كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وحتمية تقسيم دول المنطقة إلى دويلات صغيرة.⁵ ولا يتأتى ذلك إلاّ من خلال وضع الكيان الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة عسكريا، وغير المباشرة سياسيا واقتصاديا، والتكثيف مع التأثيرات التي تفرضها عملية السلام.⁶

¹ حسام سويلم، مرجع سابق، ص 01.

² طاهر شاش، مرجع سابق، ص 155.

³ حسام سويلم، مرجع سابق، ص 01.

⁴ أحمد عواد نويران الفاعودي، مرجع سابق، ص ص 83، 84.

⁵ Israel shahak, **the zionist plan for the midle east**, INC, Israel, 1982, P03.

⁶ حسام سويلم، مرجع سابق، ص 01.

من جهة أخرى تسعى إسرائيل إلى وضع أهداف قومية، وتبني استراتيجيات أمنية قائمة على رؤية واضحة بشأن طبيعة المنافسة العسكرية والاستراتيجية، وأشكال الصراعات والحروب المستقبلية،¹ فعلى الصعيد العسكري، تسعى إسرائيل إلى الاحتفاظ بتفوق عسكري كمي وخاصة كفي، وذلك في المجالين التقليدي وفوق التقليدي على الدول العربية مجتمعة، بما يمكنها من تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية وفرض إرادتها على دول المنطقة.²

وذلك عبر ضبط التسليح الإقليمي كأحد أهداف الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية التي تسعى بالأساس الى تقويض جهود الأطراف الإقليمية العربية في سعيها لزيادة قدراتها العسكرية التقليدية، ودعم مبدأ الاحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط عبر اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر.

هذا وتولي إسرائيل في إطار استراتيجيات الأمن القومي أهمية خاصة للتعاون العسكري الإقليمي وخاصة الدولي مع الولايات المتحدة حيث تسعى إلى تعميمه عبر الانتقال من موضع الحليف إلى موضع الشريك الاستراتيجي. أما على الصعيد الإقليمي فإسرائيل تدرك جيداً وجود مصالح حيوية قد لا تتحقق إلا من خلال الارتباط الاستراتيجي مع إحدى القوى الإقليمية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط لمواجهة وموازنة النفوذ الإيراني المتزايد، والذي يؤثر بصورة مباشرة على مصالح إسرائيل، خاصة فيما يتعلق بالمحور الإيراني-السوري الذي يحول دون عقد اتفاقية سلام بينها وبين سوريا.³

أما على الصعيد الاقتصادي فإنّ إسرائيل تسعى لتقديم نفسها باعتبارها امتداد للحضارة الغربية المتطورة في منطقة الشرق الأوسط عبر صياغة استراتيجيات⁴ تستهدف استثمار الإمكانيات الذاتية والاستفادة في نفس الوقت من المساعدات الخارجية في بسط هيمنتها على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة، كما تولي أهمية قصوى للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وخلق مصالح مشتركة مع القوى الكبرى والمهيمنة.⁵

¹ Alon Paz, **transforming israel's security establishment**, the Washington institute for near east policy, Washington, 2015, p42.

² حسام سويلم، سابق، ص 01.

³ دلال محمود السيد محمود، **الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية دراسة مقارنة لما بعد حربي أكتوبر 1973 ويونيو 2006**، الجزء 01، المكتب العربي للمعارف، مصر، د س ن، ص ص 220، 221.

⁴ إبراهيم البحراوى وآخرون، **استراتيجية اسرائيل 2028م دراسة تحليلية**، د د ن، مصر، د س ن، ص 100.

⁵ حسام سويلم، مرجع سابق، ص 02.

هذا وتوسع إسرائيل في إطار استراتيجيات الأمن القومي إلى تأمين حصولها على المزيد من الموارد المائية والنفطية بما يمكنها من استيعاب المهاجرين الجدد،¹ حيث يبرز في هذا الإطار مظهر من مظاهر الصراع العربي-الإسرائيلي، والذي تثيره السياسة المائية الإسرائيلية التي تستهدف السيطرة على منابع المياه في منطقة الشرق الأوسط.²

إنّ ما يبرز في إطار استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي بشكل خاص هو أهمية الأبعاد العسكرية والأيدولوجية، وذلك من خلال الدور الذي لعبه الجيش في بناء الدولة اليهودية الحديثة عبر تقوية ودعم المكونات الأساسية للهوية الجماعية التي تجمع وتوحد الشعب اليهودي.³

¹ مايكل أيزنشتات، ديفيد بولوك، "اختبار الثورات كيف تستفيد الولايات المتحدة من تحالفها مع إسرائيل"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2012م، من الموقع:

www.washington institute.org تاريخ الاطلاع: 2016/12/27م

² بيان العساف، "انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005م، ص22.

³ Moshe maor, " istael studies an anthology the history of Zionism", a Project of The American-Israeli Cooperative Enterprise, 2009, from: www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/asdf/text/maor-html visited:27 -12-2016

إذن الأمن القومي هو القدرة التي تتمكن من خلالها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة التهديدات العسكرية وغير العسكرية في أوقات السلم كما في أوقات الحرب تحقيقاً للأهداف القومية الشاملة، التي تعكسها وتعبر عنها استراتيجيات الأمن القومي باعتبارها رؤية كلية وشاملة لكيفية تجسيد الأهداف القومية عبر موازنة استراتيجية بين الإمكانيات والموارد من جهة، والغايات والمصالح من جهة أخرى، مع تأمين الوسيط الملائم أي الوسيلة المثلى، واستراتيجيات الأمن القومي هي تعبير سياسي يختص به السياسيون عموماً، والعسكريون استثناءً، حيث تشكل الاستراتيجيات العسكرية جزءاً من استراتيجيات الأمن القومي.

قد تعرّف استراتيجيات الأمن القومي استثناءً بدلالة الاستراتيجيات العسكرية وذلك في حالات الحروب والصراع والأزمات، أين تُختزل استراتيجيات الأمن القومي في إطار الاستراتيجيات العسكرية، ولمّا كانت إسرائيل دولة استثنائية تعيش في حالة حرب شبه دائمة فإنّه غالباً ما يتم تعريف وتحديد استراتيجيات أمنها القومي في إطار الاستراتيجيات العسكرية، والتي تعد من اختصاص العسكريين دون السياسيين.

يحتل الأمن القومي مكانة مركزية بالنسبة لإسرائيل ويستحوذ الجانب العسكري منه على انشغال النخبة السياسية كما العسكرية، وذلك انطلاقاً من الوضع الأمني الذي تتميز به إسرائيل "كدولة ثكنة"، فلا عجب والحال كذلك أن تحتل الاستراتيجيات العسكرية المكانة الأهم التي تفوق أهميتها بكثير الأبعاد الأخرى لاستراتيجيات الأمن القومي الأخرى، ليرتبط الأمن القومي في إسرائيل، أكثر من أي دولة أخرى، ارتباطاً وثيقاً بالاعتبارات والمتطلبات العسكرية التي تجد أصولها في قيم المجتمع الإسرائيلي وثقافته بما تتضمنه هذه الأخيرة من جذور دينية وتاريخية وأهداف قومية.

وعليه تسعى استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي لتحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول صون أمن الدولة وبقائها قبل أمن الأفراد ورفاههم، على اعتبار أنّ الأمن القومي الإسرائيلي هو أمن يتحقق بالأداة العسكرية قبل باقي الأدوات، حيث يتم تصنيف القضايا الأمنية والعسكرية على اعتبار أنّها تشكل قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا هي موضوعات السياسة الدنيا فهي تأخذ حيزاً ضيقاً من الاهتمام السياسي.

الفصل الثاني:

دور المؤسسة العسكرية في قيام الدولة الإسرائيلية

شكلت الأداة العسكرية ومؤسستها العمود الفقري لإنجاح مشروع التكنة الصهيوني وتحقيق الأهداف المتوخاة منه، حيث أنّ نظرة سريعة أو خاطفة إلى دولة إسرائيل كافية لإبراز أولوية المؤسسة العسكرية عن باقي المؤسسات، والتي يتم إخضاعها لمتطلبات ومستلزمات قيام الأداة العسكرية بدورها الوظيفي، فقبل إعلان ميلاد الدولة الإسرائيلية، وفي إطار العمل الصهيوني وعى قادة المشروع الاستيطاني بمدى أهمية وحيوية بناء أداة عسكرية متفوقة وتوظيفها في تنظيم الهجرة، وحماية المستوطنات وتوسيعها، وذلك في مواجهة المقاومة الفلسطينية والعربية المبكرة.

فمن حراسة وحماية المستوطنات في إطار نظام "الغيتو"، إلى إعلان قيام الدولة الإسرائيلية، وفرض وجودها بالقوة بحثاً عن تأمين عمق استراتيجي لها، كان للمنظمات شبه العسكرية، ثم للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية دور أساسي وحاسم في قيام الدولة الإسرائيلية، قبل أن يكون لها دور أساسي في صنع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي.¹

هذا الدور وتطوره من مرحلة زمنية إلى أخرى هو ما نسعى إلى كشف أهم جوانبه في هذا الفصل، انطلاقاً من ذلك نطرح مجموعة من التساؤلات:

- كيف ساهمت بنية وعقيدة المؤسسة العسكرية في تحديد دورها على الصعيد السياسي؟
- كيف ساهم دور المنظمات شبه العسكرية في قيام دولة إسرائيل في تحديد دور المؤسسة العسكرية؟
- فيم يتمثل دور المؤسسة العسكرية قبل و بعد قيام الدولة الإسرائيلية؟

¹ الياص شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص435.

المبحث الأول: دراسة في بنية وعقيدة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

إنّ إسرائيل كانت تدرك حتى قبل إعلان قيامها بأنها ستكون جسم غريب في منطقة متجانسة، وأنّ الدول العربية ستشكل تيارا قويا ضد إرادتها وأهدافها التوسعية، لذلك فقد حددت أهم أولوياتها في التركيز على بناء قوة عسكرية وتفعيل دورها لتثبيت الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط.¹ وقد أدت الحالة الاستثنائية لدولة إسرائيل إلى تخطيط وتنفيذ بنية وهيكلية خاصة للمؤسسة العسكرية بمكوناتها الثلاث أي الجيش، وأجهزة المخابرات، والصناعة العسكرية، لينعكس ذلك على تشكيل القوات المسلحة الإسرائيلية وعقيدتها العسكرية والقتالية، ومدى أهمية استخدام القوة وتحقيق تفوق عسكري إقليمي تدعمه علاقات تحالف استراتيجي تساعد على تنمية قدرات عسكرية شاملة.²

المطلب الأول: هيكلية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

أولا: الجيش الإسرائيلي

I- بنية الجيش الإسرائيلي:

يحظى الجيش الإسرائيلي بمكانة خاصة باعتباره باني الدولة، وحامي الشعب، ومصنع لتكوين قادة الأمة، والضامن الوحيد والأساسي لبقائها وأمنها على أساس أنّه الأداة المفضلة لدمج الجاليات اليهودية وتوحيدها. وقد أحيط الجيش منذ السنوات الأولى لقيام الدولة الإسرائيلية بهالة من القدسية جعلته فوق النقد، لنتاح له فرصة أداء دوره الوظيفي العدواني دون التعرض للمساءلة، وفي الواقع فإنّ إسرائيل بدت للوهلة الأولى عبارة عن جيش وبضعة ملايين من المستوطنين يقومون على خدمته، إلى درجة أصبح فيها مصطلح "دولة الجيش" أكثر انسجاما من مصطلح "جيش الدولة" لوصف العلاقة بين الدولة الإسرائيلية وجهازها العسكري.³

¹ عرجون شوقي، "المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007م، ص 17.

² المرجع نفسه، ص 17-61.

³ الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 444.

يخضع الجيش الإسرائيلي للحكم المدني الديمقراطي وقوانين الدولة،¹ ويعرف رسمياً بـ "جيش الدفاع الإسرائيلي"، أو بالعبرية "تساهل"، حيث استخدمت كلمة الدفاع ضمن أهداف إعلامية وسياسية معينة،² لتؤكد على أنّ هدفه هو حماية وجود دولة إسرائيل واستقلالها.

وقد شكل الجيش الإسرائيلي منذ نشأته نموذجاً فريداً بين الجيوش الحديثة سواء في هيكلته، أو عقيدته العسكرية والقتالية، أو دوره في الشؤون العسكرية وغير العسكرية، وذلك لاعتبارات وعوامل عدة، منها ما هو بنيوي، ومنها ما هو موضوعي جعلته يعد الأكثر قوة، وتطوراً، وتسليحاً طيلة العقود الماضية.³ حيث تمتد أنشطته لتشمل كل نواحي الحياة في إسرائيل، مشكلاً بذلك النواة الصلبة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ومعبراً في نفس الوقت عن الطبيعة العسكرية الإستيطانية للمشروع الصهيوني في فلسطين، وذلك في سعيه إلى جعل إسرائيل نقطة جذب ليهود العالم عبر تحقيق السيطرة الكاملة على فلسطين، واستكمال بناء إسرائيل ككيان مستقل عسكرياً واقتصادياً.⁴

يرجع تأسيس الجيش الإسرائيلي إلى 26 ماي 1948م، أي بعد إعلان قيام إسرائيل بـ 12 يوماً، وبذلك انتهت فترة العمل السري للمنظمات شبه العسكرية التي شكلت نواة الجيش الإسرائيلي، حيث تم على إثر ذلك المصادقة على القانون الأساسي للجيش والذي عرف بمرسوم "جيش الدفاع الإسرائيلي"،* والذي تم تشكيله من ثلاث أسلحة هي الأسلحة البرية، وسلاح الطيران، وسلاح البحرية.⁵

هذا ويتكون الجيش الإسرائيلي من ثلاث أنظمة على خلاف جيوش باقي الدول وهي القوات الدائمة، ويطلق عليها الجيش الدائم، والقوات النظامية ويطلق عليها الجيش النظامي، إضافة إلى قوات الاحتياط، حيث يتكون الجيش الدائم من الأفراد الذين جددوا فترة خدمتهم العسكرية بعد قضائهم فترة الخدمة العسكرية الإلزامية،⁶ والذين يؤدون خدمة مستدامة في صفوف الجيش الإسرائيلي، ويشكلون

¹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013م، ص 05.

² رأفت خليل حمدونه، تعاظم القوة العسكرية لإسرائيل لن يحميها من الإنهيار، مركز الأسرى للدراسات والأبحاث الإسرائيلية، فلسطين، 2016م، ص 02.

³ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 05.

⁴ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 19.

* والذي نص على حظر إنشاء أو بقاء أية قوة مسلحة خارج نطاق الجيش الإسرائيلي.

⁵ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 07، ص 08.

⁶ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 20.

الهيكل الأساسي لجميع القوات العسكرية حيث يتولون أعمال القيادة والتدريب، وهؤلاء هم الذين جعلوا الأعمال العسكرية مهنة لهم.¹

أما الجيش النظامي فعادة ما يكون صغير الحجم، لأنه يعتمد في بنيته على الجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية،² حيث يخضع جميع المقيمين في إسرائيل إقامة مُستدامة لقانون الخدمة العسكرية الإلزامية* بغض النظر عن جنسياتهم ودياناتهم عدا العرب والمسلمين.³

بالنسبة لقوات الاحتياط فهي تضم كل الذين أنهوا الخدمة العسكرية الإلزامية، وتركوا الجيش النظامي، والخاضعين لنمط منظم** من التدريب يبقوهم على استعداد للالتحاق بالحرب في حالة إعلان الطوارئ.⁴

وقد أدى ذلك إلى تكوين الجيش الإسرائيلي من قوات دائمة هي الأصغر حجماً، وأخرى احتياطية*** هي الأكبر، حيث تتفاوت نسبة الأولى إلى الثانية حسب نوع السلاح، فهي أصغر في القوات البرية عموماً منها في سلاح الجو والبحرية، في حين تستثنى شعب معينة من القوات الاحتياطية نظراً لأهميتها الاستراتيجية كشعبة الاستخبارات مثلاً.⁵

إذن فقد جرى تنظيم الجيش الإسرائيلي بعد إعلان قيام الدولة على أساس مبدأ "الميليشيا"، ما يسمح بتعبئة أكبر عدد ممكن من الوحدات في حالة الحرب، أما في وقت السلم فإنّ هذا الجسم، وهو الأكبر حجماً وعدداً فيبقى بمثابة احتياط في القوات المسلحة، يتم استدعاؤه للخدمة بضعة أسابيع في السنة.⁶

¹ محمود شيت خطاب، العسكرية الإسرائيلية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968م، ص125.

² فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص20.

* تصل مدة الخدمة إلى ثلاث سنوات بالنسبة للرجال، وستين بالنسبة للنساء.

³ محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص125، 126.

** يتم استدعاء الاحتياط للتدريب يوماً واحداً كل شهر، أو ثلاثة أيام كل ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى فترة أخرى تتراوح بين أسبوعين وشهر في السنة حسب الرتبة والخبرة والجنس والسن.

⁴ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص21.

*** تنقسم إلى قوات احتياط الخط الأول، والتي لا تستغرق تعبئتها أكثر من 48 ساعة، وقوات احتياط الخط الثاني التي تتطلب تعبئتها من 4 إلى 5 أيام.

⁵ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص513.

⁶ المرجع نفسه، ص457.

وذلك تناسبا مع الوضع الاستراتيجي العام لإسرائيل، حيث يسمح هذا النظام بعدم مضاعفة النفقات العسكرية، أو التأثير سلبا على الأوضاع الاقتصادية، خاصة وأنه يضمن تحول جنود الاحتياط في الظروف العادية إلى قوة عاملة ذات مستوى عالي من الكفاءة والانضباط.¹

على صعيد البنية يعتبر وزير الدفاع الممثل السياسي للجيش والمسؤول الأول عن سياسة الجيش أمام الحكومة،² بينما يعتبر رئيس هيئة الأركان العامة القائد العسكري الأول للقوات المسلحة الإسرائيلية، والمسؤول الفعلي عن المعارك على أرض الميدان، حيث تتمثل مهمته الأساسية في توفير الحد الأقصى من التعاون والتنسيق بين كافة الأدرع والقيادات العسكرية، باعتباره المسؤول عن تنفيذ قرارات المستوى السياسي.³

عموما يعتبر جيش الدفاع الإسرائيلي أحد أهم أدوات تحقيق الاندماج القومي الإسرائيلي على أساس أنه يمثل القوة العسكرية التنفيذية، بينما تمثل وزارة الدفاع بأقسامها ووحداتها سيطرة السلطة السياسية على الجيش، باعتبارها تخضع هي الأخرى لسيطرة الحكومة.⁴ وقد قام الجيش الإسرائيلي كجيش نظامي، ولكنه وظروف اجتماعية خاصة بتاريخه وتكوينه ظل مكونا أساسا من جيش من المواطنين، ما منحه طابعا خاصا سواء في مكانته ودوره، أو في علاقته بالأمة اليهودية ونظامها السياسي.⁵

II- القوات العسكرية الإسرائيلية

بلغ مجموع قوات الجيش الإسرائيلي حوالي 621 ألف فرد في سنة 2011م، حيث بلغ تعداد القوات البرية في الخدمة الفعلية 133 ألفا، وعدد الاحتياط 380 ألفا، بينما بلغ مجموع القوات الجوية في الخدمة الفعلية 34 ألفا، وعدد الاحتياط 55 ألفا، أما بالنسبة إلى القوات البحرية، فقد بلغ تعدادها حوالي 9 آلاف في الخدمة الفعلية، و10 آلاف في الاحتياط.⁶

¹ محمود شيت خطاب، مرجع سابق، ص 108، 109.

² المرجع نفسه، ص 134.

³ الجيش الإسرائيلي، استراتيجية الجيش الإسرائيلي، تر: عدنان عبد الرحمن أبو عامر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015م، ص 41.

⁴ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 20.

⁵ يغال آلون، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، تر: عثمان سعيد، ط1، دار العودة، بيروت، 1971م، ص 134.

⁶ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 12.

حيث تعتبر القوات الإسرائيلية من أكثر وأسرع القوات العسكرية تطورا في العالم، فقد قفزت من ثلاثة ألوية وثلاثة أسراب من الطائرات، وبعض السفن التي كانت مخصصة للهجرة، إلى قوة عسكرية فعالة ومؤثرة لها وزنها في الميزان الاستراتيجي في المنطقة.¹

1- القوات البرية:

تشكل القوات البرية أكثر من ثلثي الجيش الإسرائيلي، حيث تعود نشأتها إلى التاريخ الرسمي لميلاد الجيش الإسرائيلي.² وقد تكونت هذه القوات في الأساس من الميراث العسكري للمنظمات شبه العسكرية الإسرائيلية، ومن المكونات العسكرية للجيش البريطاني قبل خروجه من فلسطين.³ تشكلت قيادة القوات البرية عام 1983م، وهي تضم أسلحة المشاة، والمظليين، والمدركات، والمدفعية، والهندسة، إضافة إلى قسم الاستطلاع الميداني. وقد أسست هذه القيادة في ضوء تجربة حرب 1973م، والتي أدت نتائجها إلى إعادة تقويم العقائد القتالية وبنية الجيش، وطرحت ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين صفوف القوات البرية، وتنفيذ العقائد القتالية المنسجمة مع متطلبات الحرب الحديثة،⁴ هذا ويعد سلاح المدركات أهم الأسلحة في القوات البرية الإسرائيلية، فقد اعتبرته القيادة العسكرية "شفرة السيف الحادة" التي يجب الاعتماد عليها للقضاء على الخصم، وإحراز النصر النهائي.⁵

2- القوات الجوية:

تعرف القوات الجوية الإسرائيلية بـ "الذراع الطويلة"، وتشكل العنصر الأكثر فعالية وتوقفا في الجيش،⁶ وذلك بفضل القاعدة التقنية العالية التي بنى عليها هذا السلاح،⁷ خاصة وأنه يحظى بالأولوية

¹ محمد إسماعيل محمد الجيش، "الأوضاع الداخلية في إسرائيل وأثرها على حرب 1967م"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008م، ص30.

² المرجع نفسه، ص32.

³ رأفت خليل حمدونه، مرجع سابق، ص05.

⁴ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص521.

⁵ محمد إسماعيل محمد الجيش، مرجع سابق، ص33.

⁶ رأفت خليل حمدونه، مرجع سابق، ص09.

⁷ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص534.

في ميزانية الجيش،¹ ويتمتع باستقلال ذاتي يفوق استقلال الأسلحة الأخرى،² لما يمثله من أهمية في العقيدة القتالية الإسرائيلية القائمة على التفوق الجوي لحسم الحرب في أقصر مدة ممكنة.³

3- القوات البحرية:

تعتبر القوات البحرية أحد الأدرع الأساسية في الجيش الإسرائيلي، نظرا لمحورية المهام التي تقوم بها، خاصة بوجود حدود مائية واسعة لإسرائيل تطل على البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر والبحر الميت.⁴

حيث تسعى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لتمكين سلاح البحر من أن يكون قوة استراتيجية رادعة، فعلى الرغم من صغر حجمه،⁵ إلا أنه يضم نخبة من الجنود الذين يخضعون لتدريبات متقدمة تعمل ضمن تقنيات وأدوات جد متطورة،⁶ على غرار الغواصات، والسفن المقاتلة، وتقنيات التحكم عن بعد.⁷

هذا ويحظى عالم "السايبير" أو الحرب الافتراضية هو الآخر بحيز من الاهتمام في الجيش الإسرائيلي، حيث تعتبر القيادة العسكرية الإسرائيلية بأنّ العالم الافتراضي يشكل هو الآخر جبهة قتالية تتضمن عمليات هجومية ودفاعية، بكل ما تحمله الكلمة من معاني ودلالات، ونظرا لأهمية هذه الجبهة فقد قررت قيادة هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي إقامة قيادة خاصة بها، تكون تابعة لرئيس هيئة الأركان، وتكون مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية الافتراضية عبر شبكة الأنترنت.⁸

¹ رأفت خليل حمدونه، مرجع سابق، ص 09.

² فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 29.

³ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 627.

⁴ رأفت خليل حمدونه، مرجع سابق، ص 11.

⁵ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 633.

⁶ رأفت خليل حمدونه، مرجع سابق، ص 11.

⁷ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 631.

⁸ الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 52.

بالإضافة إلى هذه القوات طور الجيش الإسرائيلي وحدات خاصة مثل وحدة "الناحل"،* ووحدة "الغدناع"،** وكذا "الهاخامية العسكرية" التي تعتبر أعلى سلطة دينية وقضائية-دينية مستقلة في الجيش.¹ وقد أنشأ الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة وحدات تقتصر على المتطوعين من المتدينين المتطرفين تتسم بمعايير دينية صارمة وخاصة، ساهمت في انقسام المؤسسة العسكرية في ولائها بين الجنرالات والمؤسسة الدينية التي يقودها الهاخامات.²

III-العقيدة العسكرية في الجيش الإسرائيلي

العقيدة العسكرية مصطلح يطلق بشكل عام للدلالة على المستوى الاستراتيجي، حيث تعرف العقيدة العسكرية بأنها مجموعة القيم والمبادئ التي تستهدف إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحروب، لتحديد بناء وتركيبة، وكذا استخدامات القوات المسلحة، وحدود أدوارها إن كان في زمن السلم أو الحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية.³

فانطلاقاً من قاعدة الوعي بطبيعة المشروع الصهيوني وأهدافه الآنية والمرحلية، صيغت في بداية الخمسينات المفاهيم الأساسية للعقيدة العسكرية الإسرائيلية،⁴ حيث ساهمت شخصية "بن غوريون"*** التي يغلب عليها الطابع العملي بشكل كبير في ذلك، فبالرغم من كونه لم يكن منظراً استراتيجياً أو قائداً عسكرياً، إلا أنه أصر دائماً على تولي وزارة الدفاع إلى جانب رئاسة الحكومة في السنوات الأولى لميلاد الدولة الإسرائيلية، الأمر الذي أثر بشكل واضح على مضمون العلاقات المدنية-العسكرية وحدود أدوار

* كلمة "الناحل" اختصار للاسم الكامل لهذا السلاح أي "الشباب الطلائعي المحارب"، حيث يوزع المتطوعون في هذه الوحدة نشاطهم بين التدريب العسكري والعمل الزراعي الاستيطاني الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

** كلمة "الغدناع" اختصار لاسم "كتائب الشباب"، حيث تنشط هذه الوحدة عادة في المدارس المتوسطة باتفاق مع وزارة التعليم، وهي تسعى لتوفير ثقافة أمنية للشباب بغرض تأهيلهم للخدمة العسكرية والالتحاق بالجيش.

¹ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 531،530.

² محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 19.

³ نزار إسماعيل الحياي، عمار حميد ياسين، "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، مجلة دراسات دولية، العدد 56، جامعة بغداد، د س ن، ص 04.

⁴ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 453.

*** أول رئيس وزراء إسرائيلي (1948-1953م)، يعتبر من المؤسسين الأوائل للدولة الإسرائيلية حيث قاد كرجل عسكري انتصارات اليهود على العرب في حرب 1948م، كما وأنه كان عنصراً فاعلاً في حربي 1956م و1967م.

المؤسسة العسكرية على الصعيد السياسي، وذلك خاصة في إطار هيمنة مفهوم الخضوع النسبي في العقيدة العسكرية الإسرائيلية والتي تتمحور حول إعطاء الأولوية لحرية التصرف واتخاذ القرار لأفراد القوات المسلحة الإسرائيلية في الميدان.

العقيدة العسكرية الإسرائيلية هجومية في إطار دفاعي، تتميز بثبات أسسها والتي ظلت قائمة على مجموعة من المبادئ لعل أهمها مبدأ الردع، ومفهوم الحرب الخاطفة الذي يعتمد على استراتيجية نقل المعركة إلى أرض العدو والتفوق العسكري النوعي.¹

ثانياً: الاستخبارات الإسرائيلية

تحظى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بنفوذ واسع في عملية صنع قرارات الأمن القومي، وتحديد التوجهات العامة والرئيسية لقيادة الدولة العبرية، حيث تعتبر السلطة صاحبة القرار الأول في صنع والمشاركة في تنفيذ الاستراتيجيات العسكرية المتعلقة بتوجيه ضربات استباقية ضد الدول العربية والمقاومة الفلسطينية،² كما وأنها تشكل حزام أمني دفاعي في إطار غياب العمق الاستراتيجي.³

وقد أنشأت إسرائيل ثلاث أجهزة استخباراتية هي جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، وجهاز الاستخبارات والمهام الخاصة "الموساد"، بالإضافة إلى جهاز خدمات الأمن العام الذي يتمحور نشاطه حول الأمن الداخلي الإسرائيلي، حيث تتبع أهمية هذه الأجهزة لارتباط نشاطها بالجيش الإسرائيلي كأقوى مؤسسة في الدولة العبرية من جهة، وعلاقتها المباشرة مع الحكومة من جهة أخرى، حيث تحظى تقاريرها السنوية ونصف السنوية باهتمام سياسي واسع في الأوساط الإسرائيلية.⁴

ثالثاً: الصناعة العسكرية

تعد الصناعات الحربية الإسرائيلية إحدى دعائم المؤسسة العسكرية والاقتصاد الإسرائيلي على حد سواء، ويرجع ذلك في الأساس إلى الاهتمام الذي أولته الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة في بعديها

¹ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 451، 452.

² عودد غرانوت، الموسوعة العسكرية الإسرائيلية "6" سلاح الاستخبارات الإسرائيلي، تر: دار الجليل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1988م، ص 09.

³ غابرييل سيبوتي وآخرون، مرجع سابق، ص 55.

⁴ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 632، 633.

العسكري والاقتصادي لإقامة صناعة عسكرية وطنية، تعد في الواقع جزءاً لا يتجزأ من منظومة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وعقيدتها العسكرية.¹

وقد صنّفت صناعة الأسلحة كأولوية قومية سخّرت لها كل الإمكانيات المادية وغير المادية، والتي جعلت منها القطاع الأكثر تقدماً في إسرائيل،² والصناعة التي يعوّل عليها الصهاينة لإيجاد موطنٍ قدم لهم في الأسواق العالمية، وذلك ما تم بالفعل منذ بداية الخمسينات،³ حيث تعتبر إسرائيل تصدير الأسلحة بمثابة استمرار للدبلوماسية، فهي تعتمد عليه كمدخل لإنشاء تحالفات وعلاقات تعاون وتنسيق صناعي وعسكري مشترك خاصة مع الدول المتقدمة، وبذلك تحول هذا القطاع إلى مصدر أساسي للدخل القومي.⁴

المطلب الثاني: القدرات الشاملة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية

I- الموازنة العسكرية

انطلاقاً من قناعة القيادة الإسرائيلية بأنّ الوضع في فلسطين لا يمكن تسويته إلاّ من خلال استعمال القوة،⁵ فإنّ حاجة دولة الكيان إلى جهاز عسكري قوي ومتفوق تعد مسألة وجودية، حيث يخصص للمؤسسة العسكرية نصيب كبير نسبياً من ميزانية الدولة مقارنة بما هو معمول به في أكثر دول العالم تقدماً،⁶ فحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بلغت الميزانية العسكرية في سنة 2011م نحو 14 مليار دولار،⁷ بعد أن شكلت قيمتها حوالي 15% من ميزانية الدولة، وأكثر من 6% من الناتج القومي العام في سنة 2010م.⁸ في حين أنّها ارتفعت إلى حوالي 15 مليار دولار في سنة 2012م، لتبلغ أكثر من 16 مليار دولار في نفس السنة بعد أن قررت لجنة المال في الكنيست* زيادة ميزانية الجيش.⁹

¹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص29.

² كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص ص573-638.

³ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص551.

⁴ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص638.

⁵ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص101.

⁶ غابرييل سيبوتي وآخرون، مرجع سابق، ص123.

⁷ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص43.

⁸ غابرييل سيبوتي وآخرون، مرجع سابق، ص127.

*البرلمان الإسرائيلي.

⁹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص44.

فقد ذكر تقرير لنفس الدائرة في فيفري 2013م، أنّ ما تصرفه إسرائيل على مؤسساتها العسكرية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى "سنة" أضعاف ما تصرفه بعض الدول الصناعية، وقالت الدائرة أنّ حصة الجيش من الموازنة العامة بلغت في السنوات الأخيرة نحو 17 مليار دولار سنويا، علما أنّ هذا الرقم لا يشمل على ميزانيات الصرف على الجيش في المناطق الفلسطينية، ونفقات تأمين المستوطنات، والتي تصل مجتمعة إلى حوالي 30% من الميزانية العامة.¹

II- القدرات العسكرية التقليدية

تُترجم القدرات العسكرية الشاملة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية المراتب المتقدمة التي يحتلها الجيش الإسرائيلي على الصعيد العالمي، فقبل عدة أشهر نشرت "آي إتش إس-جايز" المتخصصة في الشؤون العسكرية ترتيبا لأقوى 15 جيشا في منطقة الشرق الأوسط، وذلك انطلاقا من القدرات العسكرية الشاملة للدول، وقد احتل الجيش الإسرائيلي المرتبة الأولى متفوقا على الجيش التركي والإيراني.² من جهة أخرى تعبر ضخامة المخصصات العسكرية المالية عن الأهمية القصوى التي يوليها الجيش لامتلاك أجهزة ومعدات قتالية حديثة ومتطورة،³ حيث تتميز القوات العسكرية الإسرائيلية بالمكننة الكبيرة والعالية التقنية، إذ تملك القوات البرية 3500 دبابة، ونحو 408 من المدرعات الاستطلاعية، بينما يبلغ مجموع ناقلات الجند أكثر من 10 آلاف ناقلة وبيوازي ذلك أقل من ضعف مجموع ناقلات الجند لدى كل من مصر، وسوريا، والأردن معا.⁴

تملك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وتصنع كل أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة بدءا بالطائرات وكل أنواع الصواريخ،⁵ ووصولاً إلى الأجهزة التي تعتمد على تكنولوجيا الليزر،⁶ فابتداء من نوفمبر 2006م، بدأت إسرائيل بتطوير أسلحة اغتيال دقيقة تعمل باستخدام تقنية "النانو"، على غرار طائرة

¹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص ص44، 45.

* موقع بريطاني متخصص في الشؤون العسكرية.

² عادة غالب، "أقوى 10 جيوش في الشرق الأوسط"، المصري اليوم لايت، 2014م، من الموقع:

Lite.almasryalyoum.com.

تاريخ الاطلاع: 2017/02/07م

³ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص ص454.

⁴ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص ص625.

⁵ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص ص30.

⁶ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص ص574.

"دبور الدكاء" والتي هي عبارة عن طائرة متناهية الصغر بحجم حشرة "الدبور" مزودة بأجهزة حساسة ترصد تحركات العدو وتقل صور مباشرة، كما وأن بإمكانها حمل قذائف متناهية الصغر لتنفيذ الاغتيالات.¹

تملك إسرائيل من الطائرات المتطورة ما يمكنها من شن غارات مدمرة في فترة وجيزة، حيث يملك سلاح الجو أضخم عدد من طائرات "آف16" خارج الولايات المتحدة، وصل عددها إلى 319 طائرة، فقد أفاد المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، أن عدد الطائرات المؤهلة للقتال في سلاح الجو الإسرائيلي قد ارتفع إلى 435 طائرة في سنة 2009م، حيث تملك إسرائيل 267 طائرة قاذفة، وما يزيد عن 200 طائرة احتياطية، بالإضافة إلى 103 مروحية قتالية،² كما وتنتج المؤسسة العسكرية الإسرائيلية طائرات بدون طيار مزودة بعيون إلكترونية وقادرة على البقاء في الجو لأكثر من 40 ساعة.³

هذا ويملك الجيش الإسرائيلي 05 غواصات من نوع "دولفن" تستطيع أن تحمل صواريخ مزودة برؤوس نووية، و03 زوارق صاروخية كبيرة، و10 زوارق صاروخية سريعة، و19 زورقا هجوميا سريعا، بالإضافة إلى 07 زوارق خافرات سواحل، ومركبتين برمائييتين.⁴

III- القدرات العسكرية النووية

في ظل الغموض الذي يكتنف سياستها النووية، فإنّ معظم الدلائل تؤكد بأنّ إسرائيل دولة نووية كبيرة، بامتلاكها القاعدة التقنية والعلمية، فضلا عن المفاعلات النووية، وكذا المخصصات المالية اللاّزمة.⁵

عموما تشير أغلب التقديرات السائدة إلى وجود أكثر من 200 رأس نووي لدى إسرائيل،⁶ بالإضافة إلى منظومة متكاملة من وسائل الإيصال المختلفة على غرار الغواصات، والصواريخ، والطائرات الحاملة للرؤوس النووية يصل مداها إلى منتصف الجمهورية الروسية.⁷

¹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 32، 35.

² كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 627.

³ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 35.

⁴ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 629، 630.

⁵ عرجون شوقي، مرجع سابق، ص 81، 84.

⁶ عرجون شوقي، مرجع سابق، ص 91.

⁷ رأفت خليل حمدونه، مرجع سابق، ص 13.

المطلب الثالث: العلاقات العسكرية والاستراتيجية

لتأمين دور فعال للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية لابد من توفر عوامل داخلية، وأخرى خارجية لا تقل أهمية لعل أبرزها وجود علاقات استراتيجية لهذه المؤسسة مع غيرها من المؤسسات والدول، حيث تبرز في هذا الصدد العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، باعتبارها المحور الأبرز للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،¹ ففي إطار دعم التعاون العسكري بين البلدين تم التوقيع على "مذكرة التفاهم" في نوفمبر 1981م، والتي تعد بمثابة التصريح عن انخراط الجيش الإسرائيلي في التشكيل العسكري الذي يجري إنشاؤه في منطقة الشرق الأوسط، حيث ينضوي المشروع على تقوية الجيوش المحلية وتسليحها، وربطها ببعضها البعض في إطار مخطط استراتيجي يمكنها من العمل سوية في إطار ما يسمى بـ "الإجماع الاستراتيجي" بموازاة "التعاون الاستراتيجي" مع إسرائيل.²

توصف العلاقات بين البلدين بالخاصة والتميّزة حيث تحظى الآلة العسكرية الإسرائيلية بمكانة استثنائية في الاستراتيجية الأمريكية،³ ولعل المؤشر الأكثر وضوحاً لذلك هو مجموع المساعدات العسكرية الممنوحة لإسرائيل، حيث نصت "مذكرة التفاهم" على التزام الولايات المتحدة بمنح إسرائيل سنوياً مبلغ 3 مليارات دولار كمعونة عسكرية واقتصادية.⁴ فإسرائيل تتلقى سنوياً أكبر حجم من المساعدات الأمريكية وبامتيازات خاصة،⁵ بلغ مجموعها الكلي عام 2005م نحو 154 مليار دولار، مع العلم بأن معظمها عبارة عن منح مباشرة وليست قروض.⁶

إضافة إلى ذلك، وفي إطار دعم التعاون الاستراتيجي بين البلدين، والحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، قررت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عام 2010م مضاعفة قيمة الذخيرة والمعدات العسكرية الأمريكية في إسرائيل، والتي بلغت قيمتها 800 مليون دولار لاستخدامها

¹ ستيفن والت، جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 23.

* نصت على تمكين البلدين من التعاون، وأن يقدم كل منهما المساعدات العسكرية للطرف الآخر، وقد تضمن الإتفاق على أن تضع إسرائيل تحت تصرف الولايات المتحدة كل التسهيلات المتعلقة بالنشاطات الحربية.

² إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 500.

³ منيب عبد الرحمن شبيب، مرجع سابق، ص 91.

⁴ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 505.

⁵ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 640.

⁶ ستيفن والت، جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 46، 49.

من جانب الطرفين متى دعت الضرورة لذلك.¹ كما وتجري الولايات المتحدة وإسرائيل مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة تصب في إطار تعزيز القدرات القتالية للجيش الإسرائيلي.²

¹ كميل منصور وآخرون، سابق، ص 640.

² محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص ص 25، 28.

المبحث الثاني: المنظمات شبه العسكرية تؤسس لدور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

إنّ الحديث عن دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية يحتم علينا تتبع مراحل بناء الجيش الإسرائيلي ودوره حتى قبل إعلان قيام الدولة الإسرائيلية،¹ وذلك انطلاقاً من كون دور الأداة العسكرية قد نمت وتطور في كنف المشروع الصهيوني الاستيطاني قبل عام 1948م،² كما وتطابق حجم الأداة العسكرية الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر وإلى غاية بدء القتال بعيد قرار التقسيم سنة 1947م مع مراحل نمو عدد المستوطنات واتساع حجمها ومساحتها تناسبا مع قوة المنظمة الصهيونية العالمية.

فخلال الفترة السابقة لقيام الدولة الإسرائيلية نمت الظروف الموضوعية اللازمة والكافية لإنشاء الدولة العبرية نموا متدرجا وتراكميا، وقد تكونت هذه الظروف من نسيج متشابك ومعقد من التطورات والظروف المحلية، والإقليمية، وخاصة الدولية، كانت حصيلتها على الصعيد العسكري نموا مطردا لدور وقدرة الأداة العسكرية الصهيونية على الحسم والنصر، بحيث غدا إعلان الدولة بمثابة النتيجة المنطقية لحصيلة التطورات والمتغيرات السابقة، والتي ساهمت بدرجة كبيرة في رسم حدود دور المؤسسة العسكرية بعد إعلان قيام الدولة الإسرائيلية.

المطلب الأول: المنظمات شبه العسكرية تؤسس للعمل العسكري الصهيوني

ارتبط الاستيطان الصهيوني منذ مراحله الأولى باستخدام القوة وتوظيف العنف،³ من خلال إنشاء منظمات عسكرية وشبه عسكرية لتقوم بتجسيد المشروع الصهيوني، وقد كان حجر الأساس لتلك المنظمات الهجرات الصهيونية المتتالية التي أمتت إقامة مستوطنات في المناطق المختلطة، ومن ثم تشكيل قوات عبرية مسلحة بدرية الدفاع عنها.⁴

¹ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 07.

² وليد الخالدي، "بناء الدولة اليهودية، 1897-1948: الأداة العسكرية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 10، العدد 39، 1999م، ص 09.

³ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 435.

⁴ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، "المنظمات العسكرية والأمنية الصهيونية في فلسطين (1897-1920)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م، ص 10.

فتحت شعار "استيطان أرض إسرائيل هو الخطوة الأولى لبعث الأمة اليهودية"، توالى موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين في إطار الموجة الأولى ثم الموجة الثانية،¹ وإذا كان مهاجري الموجة الأولى قد رضوا في معظمهم بتشغيل اليد العاملة العربية، فقد تعالت النقمة والرفض جراء ذلك في أوساط جماعات متزايدة من مهاجري الموجة الثانية، لأسباب ومسوغات تراوحت بين الأيديولوجية والقومية من جهة، والاقتصادية من جهة أخرى.²

وقد اعتبرت الهجرة الثانية من أهم الهجرات الصهيونية،³ حيث تمكن أفرادها الذين سبق لهم أن كانوا أعضاء في "كتائب الدفاع الذاتي" العاملة بين التجمعات الصهيونية في روسيا،⁴ من استغلال الفرص التي أتيحت لهم في تطوير النظم العسكرية الجديدة،⁵ ووضع الأسس الأولية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ودور الجيش في المشروع الصهيوني ككل،⁶ حيث كان لصعوبات التكيف التي واجهها هؤلاء، دافعا حاسما لانتهاجهم سبيل الاعتماد على النفس، والعمل المسلح لتأمين وجودهم في فلسطين.

خاصة وأنهم حملوا معهم أفكار عمالية كان لها عظيم الأثر في تغيير معالم الأوضاع في فلسطين، وذلك من خلال وضع الأسس اللازمة لتأسيس "الأحزاب العمالية" التي عملت على تكوين وتنظيم الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين عبر إنشاء اتحادات عمالية، تسعى إلى تجسيد مبادئ رئيسية أهمها "احتلال العمل والحراسة"، والاعتماد على "النضال العمالي" بهدف خلق "استيطان عمالي

* الموجة الأولى (1882-1903م)، ثم الموجة الثانية (1904-1914م).

¹ وليد الخالدي، "بناء الدولة اليهودية، 1897-1948: الأداة العسكرية"، مرجع سابق، ص 02.

² المرجع نفسه، ص 03.

³ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 10.

^{**} بعد اغتيال القيصر الكسندر الثاني اتهم اليهود بمشاركتهم في ذلك، وعلى إثر موجة العنف التي قادها أفراد روسيين ضد اليهود بهدف تصفيتهم، أصدرت رابطة الكتاب اليهود بيانا دعت فيه إلى حمل السلاح وضرورة تشكيل قوات دفاعية يهودية في روسيا، وبالفعل فقد تم تشكيل "منظمة الدفاع الذاتي"، والتي حملت معها نفس الأفكار وسعت إلى تجسيدها بعد الهجرة إلى فلسطين.

⁴ بدر حمدان، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (3): دور منظمة الهاغاناه في إنشاء إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، 2016م، ص 12.

⁵ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 08.

⁶ حسن عبد الله يوسف أبو حلبية، "تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905-1948م)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م، ص 75.

مستقل"¹، تجسيدا لفكرة "العمل العبري" كأساس للوجود الصهيوني في فلسطين،² والذي تقضي فكرته بضرورة التخلص من اليد العاملة العربية في حراسة المستوطنات واستبدالها بالعمال الصهاينة.³ ونتيجة تميز أعضاء الهجرة الثانية بحمل فكرة "الدفاع الذاتي" و"العنف المسلح"،⁴ فقد ازدادت حدة المناوشات بين الطرفين، ما أدى في النهاية إلى انهيار حالة الأمن، لتبرز مسألة استعمال السلاح في حراسة المستوطنات كضرورة ملحة،⁵ ففي مواجهة العنف المصاحب "لاحتلال العمل والأرض" أصبحت المشكلة الوحيدة هي تنظيم قوة شبه عسكرية دفاعية تتولى مهمة حراسة المستوطنات كشرط أساسي للحفاظ على الوجود الصهيوني في فلسطين.⁶

في إطار هذه الظروف برزت أولى المنظمات الصهيونية المسلحة في فلسطين، وقد كانت البداية متواضعة، حيث قرر أعضاء حزب "بوعالي تسيون"^{*} في سبتمبر 1907م إنشاء منظمة حراسة صهيونية سرية أطلق عليها اسم "بارغيورا"،⁷ كمنظمة عمالية شبه عسكرية،⁸ مهمتها تحرير الشعب، وإقامة دولة يهودية، وتأمين الوجود الصهيوني في فلسطين من خلال إقامة قوة دفاعية مسلحة تتولى مهمة احتلال العمل والحراسة، وحماية المستوطنات وتزويدها بالحراس، وتوسيعها عبر إقامة مستوطنات زراعية شبه عسكرية.⁹

على الصعيد الاقتصادي سعت المنظمة إلى تأمين حصول المهاجرين الجدد على العمل من خلال تطبيق مبدأ "عمل عبري وحراسة عبرية"،¹⁰ ولتحقيق ذلك عمدت المنظمة عند توقيع إتفاق الحراسة

¹ حسن عبد الله يوسف أبوحليبة، مرجع سابق، ص 37، 38.

² فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 09.

³ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 20.

⁴ المرجع نفسه، ص 22.

⁵ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 10.

⁶ حسن عبد الله يوسف أبوحليبة، مرجع سابق، ص 75.

^{*} انقسم العمال الصهاينة منذ وصول موجة الهجرة الثانية إلى فلسطين على الصعيد السياسي إلى معسكرين متنافسين أحدهما حزب "بوعالي تسيون" أي "عمال صهيون" عام 1906م.

⁷ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 10.

⁸ حسن عبد الله يوسف أبوحليبة، مرجع سابق، ص 75.

⁹ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 35.

¹⁰ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 10.

مع إدارة المستوطنة إلى إضافة شرط إلزامية قبول عمال عبريين لا يقل عددهم عن "خمسة عشر" عامل عدا الحراس للعمل مدة عامين، حيث أصبح بذلك شرط "العمل العبري" جزء لا يتجزأ من قبول الحراسة.¹ على الصعيد الاجتماعي كان هدف المنظمة توحيد الطبقة العمالية اليهودية من خلال دعم ثقافة صهيونية مشتركة،² فقد كان شعارها "بالدم والنار سقطت يهودا، وبالدم والنار ستعود" كما وأطلق اسم "بارغورا" على المنظمة تخليدا لاسم أحد القادة اليهود في العهد الروماني، حيث سعى مؤسسوها من خلال ذلك إلى إحياء البعد التاريخي والقومي في نفوس المهاجرين الجدد، وضرورة مشاركتهم في تجسيد الأهداف الصهيونية بعيدة المدى.

عسكريا، فرضت المنظمة على أعضائها إجبارية التدريب على السلاح،³ وبدل جهود مشتركة من أجل الحصول على الأسلحة،* وتخزينها ترقبا لأي مواجهة مقبلة، وقد رأت المنظمة في أعمال الفلاحة طريقا مثلى لاحتلال الأرض واستعمارها وتقوية الارتباط بها، لذلك ألزمت أعضائها على العمل فيها لمدة سنة كاملة، كما وألزمهم بالتعرف على المنطقة، وتضاريسها، إضافة إلى سكانها وزعمائها، فضلا عن تعلم اللغة العربية عبر الاستعانة بمعلم خاص كشرط أساسي قبل البدء بالعمل في الحراسة الليلية.

رغم جهود المنظمة في إقامة شبه دولة عسكرية مصغرة، إلا أنها لم تنجح في تحقيق السيطرة الكاملة على الحراسة في المستوطنات، وبدى واضحا أنّ الأمر يحتاج إلى منظمة أكثر تنظيما وتسليحا، تتولى مهمة تطوير سريع للقواعد الأمنية وأعمال الحراسة، حيث رأى زعماء "بارغورا" أنّ الحل الوحيد أمام اتساع نطاق العمل وكبر حجم التحديات هو حل المنظمة والبحث عن البديل.⁴

فبعد سنة ونصف على إقامة "بارغورا" عقد أعضاؤها بتاريخ 12 أبريل 1909م الاجتماع التأسيسي لمنظمة "هاشومير"⁵ كمنظمة عسكرية علنية شبه شرعية أكثر اتساعا وتنظيما تحل محل المنظمات المتفرقة التي شرع في تأسيسها منذ ميلاد الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر.⁶

¹ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضورة، مرجع سابق، ص 35، 36.

² فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 10.

³ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضورة، مرجع سابق، ص 36-38.

* كل مستوطنة تقوم بتخصيص جزء من الدخل لشراء الأسلحة.

⁴ المرجع نفسه، ص 43، 45.

⁵ حسن عبد الله يوسف أبو حليبية، مرجع سابق، ص 77.

⁶ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 11.

وإذا كانت "هاشومير" قد عنيت منذ تأسيسها بأعمال الحراسة، فإنها سرعان ما تحولت إلى قوة محاربة منظمة، حيث لم يقتصر نشاطها على الحراسة فقط، بل قامت بدور أساسي في إقامة المستعمرات الصهيونية في فلسطين، كما وشكلت المنظمة أحد الأطر الرئيسية لتدريب العناصر العسكرية التي شكلت فيما بعد قوام منظمة "هاغاناه" التي تعتبر نواة الجيش الإسرائيلي.¹

فقد اعتبرت المنظمة نفسها مسؤولة عن المجال الأمني في الاستيطان الصهيوني، كما وتعاملت منذ بداياتها مع أهدافها الأمنية على أنها أهداف قومية، وألقت على عاتقها مهمة ثلاثية الأبعاد هي الهجوم، والحراسة، والعمل على إقامة نقاط استيطان وتمركز صهيونية في مناطق استراتيجية محددة.² فقد شكلت "هاشومير" مرحلة جديدة في تنظيم القوة العسكرية الصهيونية في فلسطين، حيث توسعت رأسياً وأفقياً، وضمت إليها عشرات الصهاينة، كما تولت مهمة تعليمهم العمل، والتوطن، والانضباط، والمسؤولية، والاندماج في التجمع الاستيطاني والعسكري.³

لقد تمت صياغة هذه النواة العسكرية بالشكل الذي يتيح تطويرها لتؤدي دورها في إطار المشروع الصهيوني وأهدافه البعيدة المدى، حيث كان واضحاً منذ البداية الدور المزدوج المنوط بهذه المنظمة، فمن جهة كان عليها حماية الاستيطان والتمهيد لتوسيعه عبر الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وطرد سكانها بقوة السلاح، ومن الأخرى الإعداد للقيام بالدور المستقبلي في التصدي للمقاومة العربية للمشروع قاعدة ودورا وظيفياً.⁴ وبالفعل فقد تمكنت "هاشومير" خلال عامين 1913-1914م من استلام الحراسة في كل المستوطنات تقريباً.⁵

على الصعيد العسكري، كانت هذه المنظمات بمثابة الحلقة الرابطة بين الاستيطان الزراعي والعمل العسكري، حيث يبرز دورها في ترسيخ نهج تكريس لاحقاً في عقيدة الجيش الإسرائيلي من خلال الجمع بين العمل العسكري والزراعي.^{6*} إضافة إلى دورها في تجسيد المنظور الأمني الصهيوني، وإضفاء

¹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 08.

² إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 184، 185.

³ حسن عبد الله يوسف أبو حلبية، مرجع سابق، ص 78.

⁴ إلياس شوفاني، الجزء 02، مرجع سابق، ص 436.

⁵ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 11.

* وحدة الناحل.

⁶ وليد الخالدي، مرجع سابق، ص 07.

الطابع العسكري على الوجود الصهيوني في فلسطين، حيث يتم إعداد الوافدين الجدد وتدريبهم على استعمال الأسلحة، ما أتاح لهم تعلم بعض الأمور الفنية والتقنية ذات الطابع العسكري.¹

وبذلك ساهمت هذه المنظمات العسكرية الصهيونية بدرجة كبيرة في تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، حيث دخل في هذه المرحلة بحافز الصهيونية نحو 46 ألف يهودي معظمهم من مهاجري الموجة الثانية استقر أغلبهم بالمدن الفلسطينية المختلطة ونحو ربعهم بـ 47 مستعمرة.²

حيث لعبت المنظمات العسكرية الصهيونية دورا رئيسيا في هذه المرحلة في تجسيد نظرية التواصل الجغرافي للمستوطنات كأساس لترسيخ البنية الأرضية لدولة المستقبل عن طريق وضع الخطوط الجيوستراتيجية لانتشار المستعمرات الموجه على شاكلة حرف «N»* وفي إطار "وحدة الكيبوتس" ** كوعاء دفاعي شبه عسكري لاستيعاب المهاجرين الجدد تجسيدا لعقيدة "الغيتو".³

حيث يشبه هذا النموذج الجديد للمستوطنات بالقلعة أو الثكنة العسكرية، فثُحاطت المستوطنات بشبه جدار أمني لحمايتها،⁴ مشكلة قلاعا حصينة تترايط فيما بينها بشبكات دفاعية هجومية تتوسع شيئا فشيئا حتى تحوز الأرض الكافية لتأسيس الدولة في مراحلها الأولى،⁵ وبذلك وضع أعضاء الهجرة الصهيونية الثانية بمنظمتهم العسكرية حجر الأساس للعمل العسكري الصهيوني الذي أخذ على عاتقه مهمة تهيئة الظروف وتطويعها لتجسيد مشروع الدولة العبرية كمفهوم سياسي.⁶

المطلب الثاني: المنظمات العسكرية تكتسب خبرة الجيوش النظامية

في إطار الارتباك الداخلي والضعف الذي كان يعاني منه الجناح العسكري للمنظمة الصهيونية العالمية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى سعى الصهاينة إلى تشكيل "كتائب عبرية مسلحة" تشارك في

¹ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 43، 45.

² وليد الخالدي، مرجع سابق، ص 03.

* والذي عند تجسيده يتم الانتقال إلى المرحلة التالية وهي التوسع خارج حدوده سعيا إلى السيطرة على المساحة الكافية لإعلان الدولة.

** أو مستوطنة زراعية وعسكرية وهي عبارة عن تجمع سكني تعاوني يضم جماعة من العمال الذين يزاولون العمل الزراعي إضافة إلى العمل العسكري.

³ المرجع نفسه، ص 06.

⁴ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 21.

⁵ هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل، ط 1، دار الشروق، بيروت، 1997م، ص 96.

⁶ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 126.

الحرب إلى جانب الحلفاء،¹ وتكون بمثابة نواة للجيش اليهودي الذي يقوم باستعادة فلسطين،² حيث أدركت القيادة الصهيونية مبكراً أنّ الحرب العالمية الأولى هي بمثابة فرصة استراتيجية لحل المسألة اليهودية،³ وخلق المقاتل الصهيوني الذي يشارك في تحقيق أهدافها بعيدة المدى،⁴ وذلك من خلال استغلال ظروف القتال لتدريب أفراد الوحدات العسكرية الصهيونية على استخدام أحدث الأسلحة وتزويدها بال سلاح والتنظيم اللازم.⁵

وذلك ما تحقق بالفعل، فمنذ أن لاحت في الأفق علامات نشوب الحرب العالمية الأولى، حتى سارعت المنظمة الصهيونية بموافقة بريطانيا إلى تشكيل قوة عسكرية يهودية تخدم في القوات البريطانية عرفت باسم "كتيبة سائقي البغال الصهيونية". وقد أوكلت إلى هذه الفرقة مهمة نقل الذخائر والأسلحة والمؤن إلى الجبهة الحليفة في "غاليبولي"،⁶ وتضمن نشاطها العسكري تدريبات مكثفة على السلاح، كما جرى تنظيمها في إطار قيادة عسكرية صهيونية واحدة،⁷ فعلى الرغم من صغر حجمها، إلا أنّها تعتبر أول فرقة عسكرية صهيونية تشارك في حرب عالمية إلى جانب قوات نظامية، فاعتبرت بذلك النواة الأولى للمنظمات العسكرية الصهيونية اللاحقة.

فبعد اتصالات ومناقشات طويلة وشاقة أصدرت الحكومة البريطانية قراراً يقضي بتشكيل **الفيلق اليهودي** في 23 أوت 1917م،⁸ والذي تشكل من ثلاث وحدات هي: "الكتيبة 38 حملة البنادق الملكية" التي تكونت من متطوعين يهود في بريطانيا، و"الكتيبة 39 حملة البنادق الملكية" في الولايات

¹ بدر حمدان، مرجع سابق، ص ص 16، 17.

² وليد الخالدي، مرجع سابق، ص 07.

³ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضورة، مرجع سابق، ص 64.

⁴ المرجع نفسه، ص 90.

⁵ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 08.

* حملة جاليبولي أو حملة الدردنيل هي حملة عسكرية شنتها قوات بريطانية وفرنسية مشتركة خلال الحرب العالمية الأولى بهدف احتلال العاصمة العثمانية إسطنبول.

⁶ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 436.

⁷ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضورة، مرجع سابق، ص 93.

⁸ هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 115.

المتحدة، و"الكتيبة 40 حملة البنادق الملكية" في مصر،¹ حيث استُخدمت هذه الكتائب بعد الحرب في أعمال الحراسة،² وغيرت شعاراتها البريطانية بأخرى صهيونية، وأطلق عليها "الجيش الأول ليهودا".³ إذن فقد شارك الصهاينة خلال الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا، حيث وفروا لها المساندة في معاركها الأولى، ثم أنشأوا الكتائب العبرية الثلاث على شاكلة الجيوش النظامية تدريجاً وتسليحاً، كما وأولوا الجانب الأمني أهمية خاصة، فقد أقاموا منظمة تجسسية اضطلعت بمهمة تقديم المعلومات العسكرية إلى الحلفاء عرفت باسم منظمة "تيلي"، وذلك بهدف احتلال فلسطين.⁴ وإذا قمنا بتحليل المعطيات السالفة الذكر، نجد بأنّ الصهاينة دخلوا إلى الحرب العالمية الأولى وخرجوا منها بشبه مؤسسة عسكرية رسمية بلغ عديدها حوالي 64 ألف جندي.⁵ وقد حاولت المنظمة الصهيونية الحفاظ عليها والحصول على موافقة بريطانيا لزيادة عددها لتكون بمثابة جيش صهيوني علني، إلا أنّ الحكومة البريطانية رفضت الأمر.

وبذلك شكلت الحرب العالمية فرصة استراتيجية لتدريب الجنود الصهاينة لأول مرة على أساليب القتال النظامية، وكيفية استخدام الأسلحة الحديثة جنباً إلى جنب مع أقوى الجيوش وأكثرها حداثة وتطوراً في تلك الفترة، ما أكسبهم القدرة على خوض حروب أكثر اتساعاً، كما شكل استخدامهم على الجبهة الفلسطينية فقط، وإشراكهم في القتال فرصة لهم للتعرف أكثر على المنطقة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى أكدت المصادر بأنّ الكتائب الصهيونية الثلاث أدارت أثناء وبعد الحرب عمليات مخططة ومدروسة لتهريب وسرقة الأسلحة في اتجاه فلسطين،⁶ كما وشكلت ظروف الحرب فرصة مواتية لتنظيم الهجرة، وتوفير تدريب عسكري جماعي مسبق للراغبين في التوجه نحو فلسطين.⁷

¹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 09.

² علي أكرم فضل مهاني، "العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918-1936م"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م، ص 26.

³ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 09.

⁴ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضورة، مرجع سابق، ص 119.

⁵ وليد الخالدي، مرجع سابق، ص 08.

⁶ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 436، 437.

⁷ وليد الخالدي، مرجع سابق، ص ص 08، 09.

ففي مقابل العمل العسكري الكبير الذي قدمه الصهاينة للحلفاء أثناء الحرب تم إصدار وعد بلفور 1917م، ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني،¹ والذي نَمى في إطاره الوطن القومي لليهود نموًا مطردًا في ظل توفر القوة العسكرية التي أخذت على عاتقها مهمة حماية المستوطنات وتنظيم الهجرة حيث ارتفع عدد اليهود في فلسطين من 57 ألف سنة 1919م إلى أكثر من 120 ألف سنة 1925م، وارتفعت بذلك نسبة اليهود إلى أكثر من 9% سنة 1919م، وبازدياد قوتهم وتسليحهم ازدادت مساحة الأراضي التي في حوزتهم إلى أكثر من 2% من مساحة فلسطين الإجمالية.²

المطلب الثالث: دور منظمة الهاغاناه في إعلان قيام دولة إسرائيل

أولاً: نشأة وتطور منظمة الهاغاناه

مع اتساع حجم المستوطنات الصهيونية المختلطة وارتفاع عدد المستوطنين طُرحت وبإلحاح فكرة إقامة تنظيم عسكري إقليمي تتاط به مهام الدفاع في جميع المناطق التي يسيطر عليها المستوطنون،³ وذلك خاصة بعد انفلات الوضع الأمني وتصاعد أحداث العنف* الناتج عن عدم فعالية منظمة "هاشومير" وعدم تعامل السلطات البريطانية بجديّة مع الوضع،⁴ الأمر الذي أثر بشكل حاسم في الدفع باتجاه انشاء منظمة إقليمية⁵ تخضع لقيادة واحدة ولتدريب واحد.⁶

حيث ساهم حزب "أحداث هاغفوداه"^{**} بزعامة بن غوريون بشكل كبير ومؤثر في تكون القوة العسكرية الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى ووضع الأسس الأولية لمنظمة "الهاغاناه"،^{***} والتي كان

¹ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 01، مرجع سابق، ص 128، 129.

² وليد الخالدي، مرجع سابق، ص ص 08، 09.

³ حسن عبد الله يوسف أبوحلبية، مرجع سابق، ص 130.

* في أجواء الاحتقان الشعبي ضد "وعد بلفور" والانتداب، تحول موكب الاحتفال بموسم النبي موسى عليه السلام في القدس في عام 1920م إلى اشتباكات مسلحة بين العصابات الصهيونية والفلسطينيين أسفرت عن سقوط قتلى في صفوف كلا الطرفين.

⁴ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 283.

⁵ حسن عبد الله يوسف أبوحلبية، مرجع سابق، ص 130.

⁶ بدر حمدان، مرجع سابق، ص 283.

** باعتباره أكبر الأحزاب الصهيونية آنذاك.

*** كلمة عبرية تعني بالعربية الدفاع.

أبرز قادتها من العسكريين ينتمون إلى هذا الحزب.¹ ففي الوقت الذي واصل فيه زئيف جابوتنسكي* رفع شعار الدعوة إلى تشكيل جيش يهودي علني مستقل، عمد بن غوريون وأنصاره من الصهاينة إلى إنشاء منظمة "الهاغاناه" في مؤتمر الحزب المنعقد من 13 إلى 15 جوان 1920م، وتسليحها والحفاظ على سريتها،² باعتبارها جزء لا يتجزأ من الحزب، وأنها تخضع لمسؤولية نقابة العمال الصهاينة أو "الهستدروت".

وبذلك تم إنشاء منظمة "الهاغاناه" ككتل عسكري إقليمي يعتبر الحفاظ على التجمع الاستيطاني الصهيوني والدفاع عن حياة وممتلكات الصهاينة أهم أهدافه،³ باعتباره مكون من ميليشيات متماسكة من المتطوعين،⁴ تكون بمثابة النواة الصلبة والفعالة لتنظيم وتشكيل جيش رسمي، خاصة وأن المنظمة كانت غير حزبية ومركزية تتولى مهمة الدفاع عن التجمع الاستيطاني بأكمله.⁵

وقد خضعت منظمة "الهاغاناه" في السنوات الأولى بعد تأسيسها لإعادة ترتيبها على أسس مغايرة لما كانت عليه "كتائب حملة البنادق الملكية" الثلاث، وبشكل مختلف عما كان يدعو إليه جابوتنسكي، فقد تم بناء هذه المنظمة العسكرية في إطار نقابة العمال، وبالاعتماد على تحويل مئات العمال إلى جيش سري مدرب وموزع في جميع أنحاء البلد،⁶ يتخذ من مبدأ الإندماج المدني-العسكري والتوسع، والاحتلال، والعدوان والإرهاب أساساً لعقيدته العسكرية والقتالية.

فقد قادت منظمة "الهاغاناه" عمليات عسكرية منظمة ومخططة تستهدف تدريب الصهاينة وإعدادهم للحرب،⁷ والوقوف في وجه كل خطر يتهدد المنجزات الصهيونية في مجال تأسيس الوطن

¹ حسن عبد الله يوسف أبو حلبية، مرجع سابق، ص 130.

* زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية.

² إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 290.

** تم الإعلان رسمياً عن قيامها في عام 1921م كتاريخ لبداية نشاطها العسكري الفعلي، حيث صدر في عام 1924م دستورها الذي نص على أنها: "مفتوحة لكل عبري وعبرية يبلغان من العمر سبعة عشر عاماً وما فوق".

³ المرجع نفسه، ص ص 285، 290.

⁴ حسن عبد الله يوسف أبو حلبية، مرجع سابق، ص 132.

⁵ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 284.

⁶ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 437.

⁷ هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 117.

القومي لليهود،¹ وذلك من خلال إقامة قاعدة إدارية وتنظيمية سرعان ما تحولت بعد إعلان قيام الدولة إلى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.²

وقد تولت المنظمة قيادة الاعتداءات الصهيونية على الفلسطينيين لإنشاء دولة الكيان الصهيوني، فحينما اقترب موعد إعلان قيام دولة إسرائيل كانت "الهاغاناه" قد بلغت من التنظيم والتسليح والإعداد الأمر الذي سمح بإدماجها مع غيرها من المنظمات العسكرية الصهيونية* مشكلة قوام الجيش الإسرائيلي.³ وقد كلفت "الهاغاناه" بثلاث مهام رئيسية هي تنظيم الهجرة، وإقامة المستوطنات، وشن العمليات العسكرية، حيث كان لتلك المهام الحيوية بالنسبة لأهداف المشروع الصهيوني وأساليب تنفيذها أثرها المباشر على نتيجة الخبرة العسكرية "للهاغاناه" ودورها اللامحدود في إقامة دولة إسرائيل، والذي أثر بصورة مباشرة على دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ومكانة وأهمية العامل العسكري بعد إعلان قيام دولة الكيان.⁴

ثانيا: الدور العسكري للهاغاناه كمؤسسة عسكرية شبه رسمية

سرعان ما اكتشف الصهاينة أنهم لا يستطيعون الاعتماد على سلطات الانتداب البريطاني، فلم يبقى أمامهم خيار سوى أن ينهضوا بمنظمتهم العسكرية التي لم تنزل بعد في مرحلة التكوين، والتي أعلنت سلطة الانتداب البريطاني عدم شرعيتها، فعملوا على توفير كل الشروط الضرورية و اللزّمة لضمان قيامها بدورها العسكري.⁵

وباعتبار "الهاغاناه" المنظمة العسكرية الأم فقد قادت الصراع المسلح لإنشاء دولة إسرائيل من العام 1921م التاريخ الرسمي لانطلاق نشاطها العسكري، وإلى غاية عام 1948م، وأدت بذلك دورا رئيسيا في احتلال فلسطين واستعمارها وإعلان قيام دولة إسرائيل.

¹ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 292.

² هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 117.

* احتجاجا على "سياسة الهاغاناه الدفاعية" تم سنة 1931م تأسيس منظمة "الأرجون" واسمها الكامل "المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل"، وأطلق عليها أيضا اسم "اتسل"، حيث تأسست هذه المنظمة السرية بالاشتراك مع جماعة مسلحة أخرى من حركة "بيتار" ومنشقون عن "الهاغاناه"، وقد تزعمها جابوتنسكي في سنة 1940م حدث انشقاق في منظمة "الأرجون" تم على إثره تأسيس عصابة "ليحي" أي "المحاربون من أجل حرية إسرائيل"، وقد نفذت هذه العصابات الإرهابية بالتنسيق مع "الهاغاناه" عمليات إرهابية وتخريبية واسعة النطاق.

³ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 09.

⁴ إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 295.

⁵ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 12.

وبنات خطت المنظمة خلال سنوات معدودة خطوات واسعة في اتجاه تحولها إلى جيش قادر على الحسم في أي مواجهة عسكرية مستقبلية¹، فمن 200 إلى 300 فرد تطوع في صفوف "الهاغاناه" عند إنشائها²، بلغ عديدها في العام 1946م حوالي 60 ألف جندي و700 ضابط منتظمين في شبه مؤسسة عسكرية تمكنت من إلحاق هزائم كبيرة بالقوات العربية عادة إعلان "استقلال" دولة إسرائيل³. وقد اجتمعت عوامل وظروف عدة ساهمت في تكوين هذه المؤسسة وتفوقها في السنوات السابقة لإعلان قيام الدولة، ولعل المحطة الأولى الأبرز هي ذلك التعاون الوثيق أو الشراكة بين "الهاغاناه" وسلطات الانتداب البريطاني في مواجهة الثورة العربية المسلحة 1936-1939م⁴.

فقد ضمت "الهاغاناه" سنة 1937م حوالي 21 ألف مجند، كما و قام الجيش البريطاني بتجنيد 22 ألف جندي سنة 1939م، حيث جرى تنظيم "الهاغاناه" الرسمية هذه وتدريبها على غرار الجيش الإقليمي البريطاني، وكان أكبر تشكيل فيها ما سمي تمويها "شرطة المستعمرات اليهودية"⁵، وقد أطلق على هذا التعاون اسم "التعاون الرسمي".

أما بالنسبة إلى التعاون غير الرسمي فقد جاء من خلال تشكيل وحدة يهودية انجليزية مشتركة عرفت باسم "الفرق الليلية الخاصة"⁶، كما وتأسس ضمن "شرطة المستعمرات اليهودية" وحدة خاصة سميت "الحرس السيار"، قوامها 60 دورية متقلة، والتي أصبحت بمثابة القوة الضاربة "الشرطة المستعمرات". وقد اكتسبت "الهاغاناه" من خلال هذه الوحدات خبرة عملاية وقاتالية واسعة، نتيجة الإشتراك المباشر مع الجيش البريطاني في أعماله العسكرية⁷.

مع بداية الحرب العالمية الثانية كثاني أكبر محطة لتطور "الهاغاناه"، أدرك الصهاينة في فلسطين أنّ هذه الأخيرة يمكن أن تكون ميدانا لمعارك كبرى تكون بمثابة نقطة تحول فاصلة لصالح المشروع الصهيوني وأهدافه⁸، ودور المنظمة كأداة عسكرية في تجسيده.

¹ هيثم الكيلاني، سابق، ص ص116، 118.

² إيمان رويين عبد العزيز أبو خضرة، مرجع سابق، ص 280.

³ هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 118.

⁴ المرجع نفسه، ص 117.

⁵ وليد الخالدي، مرجع سابق، ص 13.

⁶ هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 117.

⁷ وليد الخالدي، مرجع سابق، ص ص15، 16.

⁸ فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص 13.

وقد بلغ عدد الصهاينة الذين تطوعوا في الجيش البريطاني 25 ألف مجند تلقوا جميعا نفس التدريب الذي يتلقاه الجندي البريطاني، وخدم معظمهم لفترات تتراوح بين 3 و5 سنوات، وحصل 450 مجند منهم على رتبة ضابط.¹

هذا وقد استجابت القيادة العليا "لهاغاناه" بموافقة الهيئة التنفيذية الصهيونية العالمية في ماي 1941م لاقتراح يقضي بضرورة تشكيل قوة ضاربة سرية ومستقلة تضم تسع سرايا تتمتع بسرعة وحرية الحركة للعمل في أي وقت وأي مكان، حيث عرفت تلك الوحدة باسم "البالماخ"،* وتولت قيادة انتصارات الصهاينة في حرب 1948م.²

وفي إطار الإعداد لتنفيذ دورها العسكري الأساسي إلى جانب تجنيد وتدريب الصهاينة، استغلت "لهاغاناه" ظروف الحرب العالمية الثانية لامتلاك أكبر قدر ممكن من السلاح، من خلال عقد صفقات سرية لشراء الأسلحة وتكديسها وصولا إلى تصنيعها،³ فقد ورد في تقرير اللجنة الإنجليزية-الأمريكية الذي صدر في أبريل 1946م أنه كان لدى "لهاغاناه" حينئذ قوات كاملة التنظيم بقيادة مركزية واحدة تخضع لها قيادات إقليمية، وكانت قوات المنظمة قبل سنة 1948م مؤلفة من ثلاث أقسام، هي قوة ثابتة من سكان المستعمرات والمدن، وقوة ميدان تدريب على الحركة، وقوة دائمة التعبئة.

وقد كان عديد "لهاغاناه" في سنة 1946م حوالي 67 ألف جندي، وفي ربيع 1947م، أصبح لدى هيئة الأركان التابعة للمنظمة جهاز دائم، وتم توزيع المهام العسكرية والقتالية بين هيئة الأركان والقيادات القطرية، حيث تولت الأولى المهام الفنية، والثانية الشؤون المالية والقتالية.⁴

ثالثا: دور لهاغاناه في إقامة المستوطنات وتنظيم الهجرة

في هذه المرحلة امتدت المستوطنات الصهيونية خارج المخطط «N» لتدخل هذه المناطق ضمن الدولة اليهودية المرتقبة، وهكذا انتظمت كل نقطة استيطان في البلد داخل إطار عسكري قطري واحد.⁵ فعلى إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية وانشغال الحكومة البريطانية عن تنفيذ بنود الكتاب

¹ وليد الخالدي، مرجع سابق، ص ص19، 20.

* أو القوة الضاربة "لهاغاناه" والتي جاء انشاؤها نتيجة هزيمة الجيش البريطاني في اليونان.

² فتحي محمود حسان، فاطمة سيد يوسف، مرجع سابق، ص13.

³ علي أكرم فضل مهاني، مرجع سابق، ص15.

⁴ وليد الخالدي، مرجع سابق، ص ص26، 27.

⁵ المرجع نفسه، ص ص16، 23.

الأبيض، عمدت "الهاغاناه" بالتنسيق مع المنظمة الصهيونية العالمية إلى تنشيط الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين.¹

حيث قدرت احصائيات الصندوق القومي اليهودي في مارس 1948م، عدد اليهود في فلسطين بـ 660 ألف نسمة، أي بنسبة 32,81% من المجموع الكلي للسكان، كما وبلغ عدد المستوطنات عشية إعلان الدولة نحو 324 مستعمرة، حيث استطاعت "الهاغاناه" في هذه المرحلة تنظيم الشعب العبري وتجنيدته وإعداده للحرب بامتلاك الأسلحة ومضاعفة عدد المستوطنات التي أصبحت أكثر استقراراً وأماناً. فكان لها بذلك دور محوري في قيام الدولة العبرية، وكانت المفارقة بالنسبة لإسرائيل أنّ تأسيس المؤسسة العسكرية حتى وإن كانت غير رسمية قد سبق إعلان قيام الدولة، بل الأكثر من ذلك، فإنّ المؤسسة شبه العسكرية الإسرائيلية هي التي تولت مهمة إنشاء الدولة والإعلان عن قيامها ومن ثم قيادتها.²

¹ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجد إلى الملموس، الجزء 01، مرجع سابق، ص156.

² وليد الخالدي، مرجع سابق، ص ص24-29.

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية وبدايات تشكل الأمن القومي الإسرائيلي

بعد أن تولت المنظمات الصهيونية دورها في إقامة الدولة،¹ ونظرا لحاجة الدولة الفتية لفرض سيطرتها السياسية عليها،² تم في 26 ماي 1948م حلها وتحويلها إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، في الوقت الذي تولى فيه ضباطها وزعمائها المناصب القيادية والسياسية سواء في الحكومة وأجهزة الدولة، أو في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.³

وبحكم كون إسرائيل دولة صغيرة محاطة في الغالب بدول معادية، فقد اضطرت للاحتفاظ بقوات عسكرية قوية ومدربة، كما وأجبرت حسب رأي الصهاينة على إعطاء الأولوية للقضايا العسكرية والاستراتيجية، ما منح مؤسستها العسكرية دورا متميزا يعتبر الأشد تعقيدا وتداخلا،⁴ وجعل جيشها في الوقت نفسه، ومن وراء ستار يملك الكلمة الأخيرة والفاصلة في أغلب القضايا باعتباره القوة المحركة والحامية التي تملك النفوذ الحاسم في كافة مجالات الأمن القومي.⁵

المطلب الأول: الدور العسكري للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية

أولا: حرب 1948م التوسع والاحتلال نحو تجسيد مشروع "إسرائيل الكبرى"

بتشجيع ودعم كل من الولايات المتحدة وبريطانيا صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947م على قرار تقسيم فلسطين، والذي دعى إلى تقسيم البلد إلى دولة يهودية على مساحة 14,400 كيلومتر مربع، مقابل 12,200 كيلومتر مربع مخصصة للدولة الفلسطينية،⁶ حيث أعطى قرار التقسيم ما نسبته 56,5% من مساحة فلسطين لليهود،⁷ بينما لم تزد المساحة الفعلية التي هي في حيازة

¹ هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص ص98، 99.

² روجر اوين، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط، تر: عبد الوهاب علوب، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004م، ص 125.

³ هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص ص98، 99.

⁴ يهودا بن مائير، العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل، تر: مصطفى الرز، المركز العربي للنشر والترجمة والدعاية، القاهرة، 1996م، ص 04.

⁵ المرجع نفسه، ص ص13، 14.

⁶ عدنان السيد حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989م، ص ص33، 34.

⁷ فوزي الجديبة، حرب عام 1948م وقيام دولة إسرائيل (دراسة في الجغرافيا السياسية)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008م، ص 04.

الصهاينة داخل الدولة العبرية المقترحة على ما نسبته 11,18% فقط، وبذلك كان قرار التقسيم بمثابة إعلان للحرب على عرب فلسطين ودعوة إلى احتلال 88,82% من مساحة الدولة العبرية المقترحة.¹ عقب قرار التقسيم أعلنت بريطانيا نيتها بالانسحاب من البلد في 15 ماي 1948م ليضع الصهاينة الخطة "د" كخطة عسكرية تستهدف احتلال كامل فلسطين وليس فقط الاكتفاء بما نص عليه قرار التقسيم.² ففي الوقت الذي أصرت فيه بريطانيا على سيادتها السياسية على فلسطين بكاملها إلى غاية تاريخ الجلاء المعلن، مع غيابها العسكري المتدرج، فإنها سرعان ما بدأت بسحب قواتها من البلد، إلا أنها ونظرا لعلاقتها العسكرية الخاصة مع الصهاينة، وبفضل الجهود العسكرية المشتركة بين الطرفين، فقد بدأت بالجلاء عن المناطق اليهودية أولا.

الأكثر من ذلك فقد قامت حكومة الانتداب البريطاني بتسليم سلطات هذه المناطق إلى الوكالة اليهودية، كما وقامت بتسليمها المعسكرات والتحصينات و المطارات، فضلا عن مستودعات الأسلحة والذخيرة، مانحة لها كل الشروط اللوجستية الضرورية للانتصار في الحرب المقبلة.³ وهكذا ساعدت بريطانيا الصهاينة على خلق جهاز إداري عسكري قبل ستة أشهر على الأقل من انسحابها النهائي، في حين أنها لم تتسحب من المناطق العربية حتى آخر أيام الموعد المحدد، وظلت تمارس صلاحياتها كاملة ضد الفلسطينيين وضد استعداداتهم العسكرية للدفاع عن أنفسهم.⁴

وقد نجم عن ذلك أمران على الصعيد الاستراتيجي أولهما ردع الجيوش العربية عن التدخل قبل تاريخ الانسحاب النهائي البريطاني، وبالتالي توفير الحماية اللازمة للعمليات العسكرية الصهيونية، وفتح المجال لتنفيذ الخطة "د" في مناطق غياب بريطانيا مع حضورها السياسي فيها.

بدأت التعبئة العامة للحرب في 30 نوفمبر 1947م، حيث بلغ قوام القوات الصهيونية عشية إعلان الحرب حوالي 94 ألف مقاتل.⁵ ومع انسحاب القوات البريطانية في 14 ماي 1948م، أعلن بن

¹ وليد الخالدي، مرجع سابق، ص 25.

² المرجع نفسه، ص ص 29، 30.

³ عبد الله عبد الدائم، نكبة فلسطين عام 1948م، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1998م، ص ص 04، 05. * خلال الفترة الواقعة بين أبريل وماي 1948م، وقعت عدة اشتباكات وهجمات إرهابية قام بها الصهاينة تستهدف إخراج الفلسطينيين من قراهم ومدنهم لعل أشهرها مذبحة "دير ياسين"، المعروفة في 09 أبريل 1948م، والتي قال عنها "مناحيم بيغن": "إن تلك المذبحة ليست مبررة فحسب، بل لولاها لما قامت دولة إسرائيل".

⁴ المرجع نفسه، ص 05.

⁵ وليد الخالدي، مرجع سابق، ص ص 30، 31.

غوريون قيام "دولة إسرائيل"، وفي اليوم التالي وعلى الفور، دخلت إلى فلسطين جيوش خمس دول عربية* كان إجمالي قوامها مجتمعة 24 ألف مقاتل فقط.¹

مع بدء تنفيذ الخطة "د" في الأسبوع الأول من أبريل 1948م تساقطت المدن والقرى الفلسطينية، وسنحت الفرصة للقيادة الصهيونية وبالاتماد على القوة العسكرية كي تحقق "الترانسفير" بحجة الضرورات الأمنية والعسكرية.² فقد كان الجيش الإسرائيلي معد بشكل نظامي قبل دخوله الحرب، علاوة على أنّ حجم قواته كان تقريبا أكثر من ثلاثة أضعاف الجيوش العربية مجتمعة، كما وامتلكت قواته كفاءة قتالية عالية في إدارة الحروب والتخطيط للعمليات.³

لقد حققت حرب 1948م للكيان الصهيوني وبفضل احترافية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وترسانتها من الأسلحة المتطورة من الأهداف ما فاق التوقعات، فقد كان من أهم نتائجها الإعلان عن ما يسمى "استقلال إسرائيل"،⁴ والاستيلاء على 78% من مساحة فلسطين، وذلك بعد أن اختارت الدولة الإسرائيلية قبل ميلادها لغة السلاح وفرض الأمر الواقع، وتجاوزت نصوص قرار التقسيم.⁵ فبفضل قواتها العسكرية تمكنت إسرائيل من سد كل الثغرات التي كانت تعتبرها نقاط ضعف على الخريطة السياسية التي أقرها قرار التقسيم، فأوجدت لها منفذا إلى البحر الأحمر، فإرضة بذلك توازنا جديدا للقوى في المنطقة تكون لها اليد العليا فيه، انطلاقا من تفوق مؤسستها العسكرية.⁶

ثانيا: حرب 1967م المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تبحث عن الحدود الآمنة

اجتمعت عدة عوامل ودفعت باتجاه هيمنة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على عمليات صنع قرارات الأمن القومي في عام 1967م، حيث أنّ مجرد الاطلاع على أوضاع الجيش الإسرائيلي وقدراته الكامنة ودرجة جاهزيته، تعد في الواقع كافية للقول بأنّ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كان لها اليد العليا في الدفع باتجاه اتخاذ قرار الحرب آنذاك.⁷

* هي مصر، وسوريا، والعراق، والأردن، ولبنان.

¹ أحمد زكريا محمد فرج، حرب 1948 ونكبتها، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010م، ص ص14، 15.

² وليد الخالدي، مرجع سابق، ص31.

³ أحمد زكريا محمد فرج، مرجع سابق، ص ص232، 233.

⁴ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص36.

⁵ عبد الله عبد الدائم، مرجع سابق، ص06.

⁶ أحمد زكريا محمد فرج، مرجع سابق، ص18.

⁷ محمد إسماعيل الجيش، مرجع سابق، ص115.

فبتاريخ 05 جوان من سنة 1967م، شنت إسرائيل هجوما عسكريا على الدول العربية في حرب خاطفة، تمكن من خلالها الجيش الإسرائيلي من احتلال مساحات واسعة من الأراضي العربية في مصر وسوريا والضفة الغربية، إضافة إلى قطاع غزة في ستة أيام فقط.¹

فقد حققت مخططات التوسع نجاحا كبيرا في هذه الحرب، حيث أصبحت مساحة إسرائيل تعادل أربعة أضعاف المساحة التي كان يحتلها الصهاينة قبيل الحرب،² بما أتاح لهم السيطرة على الموارد الطبيعية في الضفة الغربية، والجولان وسيناء.³ وبذلك عُدت حرب 1967م بمثابة انعطاف في الصراع العربي الإسرائيلي،⁴ فقد شكلت نتائجها فرصة استراتيجية بالنسبة لإسرائيل لتجسيد "نظرية الحدود الآمنة"،⁵ حيث تمكن الجيش الإسرائيلي من فتح مضائق "تيران" أمام الملاحة البحرية الإسرائيلية نحو البحر الأحمر، وأوقفت القوات الإسرائيلية توسعها عند موانع طبيعية،^{**} ما أوجد صعوبات استراتيجية جديدة أمام الجيوش العربية في أية حرب محتملة أو مقبلة، بعد أن نجح الجيش الإسرائيلي في توفير العمق الاستراتيجي بدفع خطوط المواجهة إلى نقاط بعيدة عن المواقع ذات الكثافة السكانية والأهمية الاقتصادية.⁶

اعتبر الإسرائيليون نتائج الحرب برهانا جديدا على تفوق المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، والتي بدى جيشها وكأنه لا يقهر، ما جعلها تفرض شروطها على الدول العربية والأطراف الفلسطينية، في إطار تمتعها بدعم القوى الغربية.⁷ فنتيجة الهزائم العربية المتتالية اكتسبت القضية الفلسطينية بعدا جديدا من خلال تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م لتأخذ على عاتقها مهمة تحرير فلسطين من

¹ بيدرو بريجر، الصراع العربي-الإسرائيلي مئة سؤال وجواب، تر: إبراهيم صالح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012م، ص62.

² عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص43.

³ المرجع نفسه، ص ص43-45.

⁴ بيدرو بريجر، مرجع سابق، ص62.

* الحدود الآمنة كما يفهمها قادة إسرائيل هي الحدود التي يمكن الدفاع عنها والتي تتركز على عمق إقليمي وموانع طبيعية كالجبال والمجاري المائية والصحاري.

⁵ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص25.

** هي قناة السويس، ونهر الأردن، ومرتفعات الجولان.

⁶ المرجع نفسه، ص45.

⁷ بيدرو بريجر، مرجع سابق، ص ص62-82.

جهة، والتحرر من وصاية الدول العربية من جهة أخرى، ليكون ذلك بمثابة بداية للحديث عن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بدل الصراع العربي-الإسرائيلي.

خاصة بعد أن تمكنت إسرائيل بعد حرب عام 1973م بفضل قواتها المسلحة من إفراغ الصراع العربي-الإسرائيلي من مضمونه بعد أن تمكنت من تقليص أطرافه، واختزال أهدافه، وتحويله من صراع بين الجيوش النظامية إلى جدال سياسي وحرب عصابات مع كيانات غير دولانية.¹ حيث انتهت حرب 1973م بتسوية سلمية باعتبارها آخر حرب بين الجيوش العربية والحيش الإسرائيلي، وقد تمكنت إسرائيل من خلالها من تأمين المكتسبات الإسرائيلية على أرض الواقع من خلال إبرام اتفاقية "كامب ديفيد" مع مصر عام 1979م، واتفاقية "وادي عربة" مع الأردن عام 1994م، إضافة إلى إتفاقية "أوسلو" مع الطرف الفلسطيني عام 1993م.²

إذن فقد اعتمدت إسرائيل أسلوب التوسع التدريجي، كتخطيط عسكري واع ومستمر لتحويل مقولة "إسرائيل الكبرى" إلى واقع ملموس، وذلك باعتبارها استراتيجية صهيونية متكاملة ترقى إلى مقدمة الأهداف الاستراتيجية التي تضطلع بها كافة المؤسسات الحكومية، وخاصة العسكرية.³

فكثيرا ما يلاحظ أنّ مشروع التوسع يتوقف وبدرجة كبيرة على مدى جاهزية الجيش الإسرائيلي واستعداده لوضع مخططات ضم الأراضي والاستيلاء عليها موضع التنفيذ، فقد تطورت مشاريع التوسع جنبا إلى جنب مع تطور قوة المؤسسة العسكرية فمن التوسع خارج حدود التقسيم، إلى التوسع خارج اتفاقيات الهدنة، إلى الوثبة الكبرى للتوسع في أعقاب حرب 1967م.

المطلب الثاني: الهجرة والاستيطان الحسم الديمغرافي مقابل الحسم العسكري

اعتبرت قضية الهجرة والاستيطان أولوية من أولويات القيادة العسكرية قبل السياسية في إسرائيل فقد بدلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية جهودا حثيثة في سبيل استقدام المهاجرين وبناء المستوطنات من خلال تأمين القوة العسكرية اللازمة لذلك، حيث يعتمد تحقيق المخططات الاستيطانية بدرجة كبيرة على الجهود والاستراتيجيات العسكرية أولا وقبل كل شيء.⁴

¹ بيدرو برييجر، مرجع سابق، ص 63-93.

² أحمد فؤاد إبراهيم المغازي، العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي: دراسة إحصائية استشرافية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، د س ن، ص 64.

³ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 11-26.

⁴ المرجع نفسه، ص 46.

وقد ارتبط معدل الهجرة الصهيونية ارتفاعا وانخفاضا بأداء المؤسسة العسكرية وجيش الدفاع الإسرائيلي في حروبه السابقة،¹ حيث فتح التفوق العسكري للصهاينة سنة 1948م الأبواب أمام تدفق أفراج واسعة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، فحتى قبل أن تضع الحرب أوزارها وصل خلال المعارك فقط نحو 25 ألف مهاجر، كما وقد عدد المهاجرين اليهود خلال السنة الأولى من إقامة الدولة بنحو 203 ألف مهاجر، لتشهد بذلك إسرائيل هجرات مكثفة في السنوات الأربع الأولى بعد الاستقلال والتي أدت إلى تضاعف عدد السكان تقريبا.²

وذلك بعد فتح أبواب الهجرة لكل يهودي يرغب بالعودة إلى إسرائيل من خلال سن "قانون العودة" سنة 1950م، و"قانون الجنسية" سنة 1952م، واللذان يمنحان لليهود حق الإقامة في فلسطين المحتلة، والجنسية الإسرائيلية دون قيد أو شرط.³

وقد تولى الجيش الإسرائيلي مسؤولية توطين الوافدين الجدد بعد إفراغ المدن والقرى الفلسطينية من سكانها بقوة السلاح سعيا إلى تحقيق الحسم الديمغرافي بعد تحقيق "الحسم العسكري"،⁴ حيث تم في هذا الإطار وبالاعتماد على القوات المسلحة ترحيل نحو 850 ألف نسمة من الشعب الفلسطيني،⁵ وتوفير الأمن والحماية للمؤسسات الاستيطانية الصهيونية لبناء المستوطنات، حيث أقيم إلى غاية 1967م ما مجموعه 587 مستوطنة إضافية في المناطق المحتلة عام 1948م.⁶

في أعقاب حرب 1967م شهدت الدولة الإسرائيلية تصاعدا ملحوظا في معدل الهجرة،⁷ حيث وصل آلاف المهاجرين إلى إسرائيل تجديهم نشوة النصر والثقة بقدرة الجيش الإسرائيلي.⁸ فقد أدت هذه

¹ نيباب مخادمة، موسى الدويك، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، د س ن، ص 41.

² المرجع نفسه، ص 35.

³ تحرير صوافطة، "سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015م، ص 08.

⁴ نيباب مخادمة، موسى الدويك، مرجع سابق، ص 35.

⁵ روجر اوين، مرجع سابق، ص 126.

⁶ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 39، 40.

⁷ نيباب مخادمة، موسى الدويك، مرجع سابق، ص 38.

⁸ بيدرو برييجر، مرجع سابق، ص 62.

الحرب إلى تحقيق الانطلاقة الكبرى للعمليات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة بعد ما تطور الفكر الاستيطاني الصهيوني إثر احتلال إسرائيل لمساحات إضافية من الأراضي العربية.¹ حيث تولت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عملية تخطيط وتنفيذ المخططات الاستيطانية لاعتبارات جيو-استراتيجية حيوية.² وقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنّ حجم التوسع الأفقي للمستوطنات منذ عام 1967م بلغ من مستوطنة واحدة إلى 144 مستوطنة، وهذا على إثر تسارع وتيرة الاستيطان خلال هذه المرحلة تناسباً مع انتصار وتفوق المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وجيش الدفاع الإسرائيلي.³

ففي السنوات السابقة لحرب أكتوبر 1973م بلغ معدل الهجرة السنوي نحو 50 ألف نسمة، بينما بلغ عدد المستوطنات نحو 745 مستوطنة، ففي الوقت الذي أثرت فيه هزيمة الجيش الإسرائيلي في حرب 1973م بشكل حاد على الهجرة، وأدت إلى خفض المعدل السنوي بنسبة 45% خلال السنوات الخمس التالية للحرب. أدى الاجتياح اليهودي للبنان عام 1982م إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات الهجرة حيث شهدت الفترة بين عام 1981م و1988م هجرة 123 ألف يهودي، وقد ترافق ذلك مع ارتفاع وتيرة إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة، والتي بلغ عددها في نفس الفترة 775 مستوطنة.⁴

المطلب الثالث: عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي

منذ قيام الدولة العبرية، ومع أول حكومة إسرائيلية حمل ديفيد بن غوريون المؤسسة العسكرية مسؤولية رسمية واسعة النطاق تتجاوز الحدود المهنية العسكرية المتعارف عليها. فقد أخذ الجيش الإسرائيلي على عاتقه مهام غير عسكرية مثل إقامة المستوطنات واستيعاب الهجرات اليهودية باعتباره بوثة الصهر لتشكيل وخلق المجتمع الإسرائيلي الجديد،⁵ كما واضطلعت المؤسسة العسكرية بعد كل

¹ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 47.

² المرجع نفسه، ص 52، 53.

³ بلال محمد صالح إبراهيم، "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010م، ص 87.

⁴ ذياب مخادمة، موسى الدويك، مرجع سابق، ص 38، 40.

⁵ أمنية أحمد محمد سالم، مرجع سابق، ص 31.

انتصار في حروبها بممارسة أدوار اقتصادية محورية،¹ من خلال تسخير ما تملكه من مكاسب وقوى تنظيمية وبشرية وتكنولوجية خدمة لمهام تنمية واقتصادية.²

ففي الوقت الذي شكلت فيه الأداة العسكرية العمود الفقري للمشروع الصهيوني الاستيطاني، كانت المؤسسة العسكرية ركيزة أساسية للتطور الاقتصادي والصناعي في إسرائيل، حيث وبموازاة عسكرة المستوطنين على الطريق إلى اتخاذه شكل "الثكنة العسكرية الاستيطانية"، جرت عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي على الطريق إلى "المجمع الصناعي الحربي" الذي تبرره الضرورات الأمنية والاستراتيجية وحتى الاقتصادية أيضا.

فبالنظر إلى البنية الاقتصادية الإسرائيلية، وخاصة منذ حرب 1967م، تتضح عملية العسكرة السريعة التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة بعد أن انتهجت إسرائيل توجهها مستقلا في مجال "الإنتاج الأمني والحربي" يقضي بعدم الاعتماد على جهات خارجية في مجال الصناعات العسكرية وضرورة الاعتماد على الاقتصاد المحلي لتطوير نظم السلاح.³

أولا: المؤسسة العسكرية تتحكم في سيرورة الاقتصاد الإسرائيلي

برز الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في إسرائيل منذ بداية الخمسينات، مع تركيز الصناعة العسكرية الإسرائيلية نشاطها على تصدير إنتاجها إلى الخارج الأمر الذي تعزز بعد حرب السويس عام 1956م، والتي غنم على إثرها الجيش الإسرائيلي كميات كبيرة من الأسلحة فضلا عن الكميات الوافرة التي تدفقت لصالحه من فرنسا، فتقلص على إثر ذلك اعتماده على الصناعة العسكرية المحلية لتلبية احتياجاته من السلاح الذي تم توجيهه للتصدير.⁴

على إثر ذلك تحولت الصناعة العسكرية إلى مورد اقتصادي هام، بدعم وتصرف من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، فمن المعروف أنّ الصناعة العسكرية قد نمت وباضطراد من خلال المؤسسة

¹ ميشيل ب.أورين، ستة أيام من الحرب حزيران 1967م وصناعة شرق أوسط جديد، تر: إبراهيم الشهابي، ط1، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2005م، ص557.

² هيفاء رشيد حسن، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نموذجا"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كركوك، د س ن، ص399.

³ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص572.

⁴ المرجع نفسه، ص552.

العسكرية وتحت إشراف ومتابعة وزارة الدفاع، ولوقت طويل كانت معظم المشاريع الصناعية العسكرية أقساما مستقلة من وزارة الدفاع أو وحدات مرتبطة بها.¹

حيث تعاضد موقع الصناعة العسكرية في الاقتصاد الإسرائيلي جنبا إلى جنب مع تزايد مركزية وأهمية الآلة العسكرية الإسرائيلية، فبحلول عام 1972م كانت قيمة الصادرات العسكرية عشرة أضعاف مستواها في سنة 1966م، وفي منتصف الثمانينات صدرت الصناعات العسكرية الإسرائيلية 80% من إنتاجها، في حين ارتفعت قيمة الصادرات الأكثر ارتباطا بالدفاع إلى 2,532 مليون دولار سنة 1990م.² فبحسب تقديرات أجنبية تجاوزت قيمة الصادرات العسكرية الإسرائيلية مليار دولار سنويا، مشكلة 25% من مجمل صادرات إسرائيل، حيث تعتبر هذه النسبة الأعلى في العالم في نسبة الصادرات العسكرية من مجمل الصادرات.

يبرز الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية بتوجه الصناعة العسكرية المتزايد نحو إنتاج بعض السلع المدنية، حيث أنّ غالبية الشركات الإسرائيلية تنتج خليطا من السلع العسكرية والمدنية، وذلك نابع من اعتماد حكومة إسرائيل سياسة مشاركة المؤسسات المدنية من القطاعين العام والخاص في الصناعة العسكرية من جهة، ودعم توجه الشركات المتخصصة في الصناعات العسكرية نحو إنتاج السلع المدنية، تبعا لذلك تتخبط أكثر من 800 شركة العديد منها مدني في إنتاج الأسلحة والمعدات الحربية.

فقد استخدم على سبيل المثال نحو 160 مصنع في إنتاج الطائرة "كفير"، وكذلك الأمر بالنسبة لدبابة "ميركافا" التي يأتي نحو 40% من القطع اللازمة لتصنيعها من القطاع الخاص، حيث يتعاقد "المجمع الصناعي الحربي الإسرائيلي" بصورة فرعية مع 500 مصنع مدني تقريبا.

وقد أدت الصناعات العسكرية وما يرافقها من أبحاث علمية وتطوير تكنولوجيات حديثة دورا كبيرا في تعزيز الصناعات الأخرى، وإتاحة الفرصة لها للاستفادة من المعارف التقنية المتقدمة فضلا عن العوائد المالية،³ والمناصب الوافرة لقوى العمل الإسرائيلية،⁴ حيث قدر أنّ ما بين 58 إلى 120 ألف

¹ بشير شريف البرغوثي، إسرائيل عسكر وسلاح، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1985م، ص15.

² إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص 253، 552.

³ المرجع نفسه، ص 572-586.

⁴ بشير شريف البرغوثي، مرجع سابق، ص11.

شخص في إسرائيل يعملون في الصناعات العسكرية أي ما يعادل 20% من قوة العمل الصناعية، وما بين 4 إلى 5% من مجمل قوة العمل، بما في ذلك ما يقارب 50% من علماء إسرائيل ومهندسيها.¹

ثانياً: تحول الجيش الإسرائيلي إلى جامعة للتكنولوجيا

يفسر أغلب الباحثين تصاعد دور الصناعات التكنولوجية العالية التقنية في الاقتصاد الإسرائيلي إلى الدور المحوري للجيش الإسرائيلي باعتباره مؤسسة معنية بالتطوير التكنولوجي وتدريب المجندين على استخدام أحدث التقنيات في العمليات العسكرية، بما يفرز عدد كبير من المبتكرين والباحثين في مجال التكنولوجيا المتقدمة يستفيد منها بصورة مباشرة الاقتصاد الإسرائيلي.²

حيث تشكل الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي خاصة بالنسبة لوحدات النخبة فرصاً للالتحاق بالشركات الكبرى، فمجرد امتلاك الخبرة العسكرية يسهم في تعزيز فرص شغل وظائف في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تقدم الخدمة العسكرية الخبرات التقنية والمهارات الإدارية التي تستفيد منها الشركات الإسرائيلية.³

لقد أدى التركيز على صناعة الأسلحة إلى تكثيف اعتماد الصناعة الإسرائيلية على اقتصاد الحرب، بكل ما ترتب عن ذلك من نتائج، فلم يعد إنتاج الأسلحة متوقف على حاجة إسرائيل منها، وإنما على حيويته في الاعتبارات الاقتصادية، فقد تغلغل اقتصاد الحرب في إسرائيل إلى درجة إدعاء القائمين عليه بأنّ التخفيض في موازنة الدفاع أو إنتاج الأسلحة قد يؤدي إلى بطالة جماعية في مصانع السلاح التابعة للدولة والتي يتولى إدارتها ضباط كبار متقاعدون. إذن لقد تطورت إسرائيل ككثنة عسكرية يقوم اقتصادها ويعتمد بشكل كبير على إنتاج الأسلحة وتصديرها.⁴

¹ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص552.

² دانييل سنور، ساوول سينجر، "قصة معجزة إسرائيل الاقتصادية"، تقرير واشنطن، 2010م، من الموقع:

<http://www.anntv.tv>

تاريخ الإطلاع: 2017/03/15م

³ شيماء جابر، "من قلب الكيان الصهيوني... الجيش الإسرائيلي وصناعة أمة الشركات الناشئة"، 2015م، من الموقع:

<http://www.arageek.com/2015/03/israel-army-and-the-startup-nation.html>

تاريخ الإطلاع: 2017/03/15م

⁴ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 02، مرجع سابق، ص586، 587.

إنّ الإعلان عن قيام دولة إسرائيل كوطن قومي لليهود في فلسطين لم يكن محض صدفة، وإنما جاء كحصيلة لجهود عسكرية قبل أن تكون سياسية بدلها الصهاينة منذ عام 1897م وإلى غاية عام 1948م، حيث كان للمنظمات العسكرية الصهيونية خاصة "الهاغاناه" دور محوري في تنظيم الهجرة وإقامة المستوطنات والاستيلاء على الأراضي.

فقد تمكن الصهاينة من إنشاء قوة حربية لها نظامها، وقيادتها، وسلاحها وقواعدها العسكرية، قبل أن يكون لهم دولة أو حكومة أو أي مظهر من مظاهر الاستقلال والعمل السياسي، حيث تولت المنظمات العسكرية توفير الظروف والشروط الكافية لإعلان قيام دولة إسرائيل ومن ثم قيادتها.

إنّ الدور التاريخي للمنظمات العسكرية الصهيونية ثم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في إنشاء الدولة ثم ترسيخ بقائها في بيئة إقليمية عدائية، منح هذه المؤسسة مكانة محورية ودورا متعدد الأوجه تجاوز الجانب العسكري ليتداه إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فبعد إعلان "استقلال إسرائيل" قامت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بمهام قتالية في الحروب الثلاث، وأخرى غير قتالية لا تقل أهمية عن الأولى، ما جعلها أكثر مؤسسات النظام الإسرائيلي تنظيما وقوة والأكثر تأثيرا في الدولة العبرية لامتلاكها القدرات والعقيدة العسكرية المدعمة لذلك، وذلك ما أدى ونظرا لخصوصية النشأة ومحورية الدور إلى تنامي الدور المدني للجيش، وعسكرة الاقتصاد وكافة مرافق ومؤسسات الدولة في إطار تنامي المجتمع العسكري الصهيوني.

الفصل الثالث:

دور المؤسسة العسكرية في صنع قرارات الأمن
القومي بعد فترة الحرب الباردة

انطلاقاً من الطبيعة "الفريدة" للمشروع الصهيوني، بصفته مشروعاً كولونيالياً استيطانياً، قائماً على مبدأ القوة العسكرية،¹ فقد أدى ذلك إلى امتداد أدرع المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الإسرائيلي، خاصة بعد فترة الحرب الباردة، والتي شكلت محطة فاصلة في إبراز مكانة ودور الجيش في صنع استراتيجيات الأمن القومي، لما حملته هذه الفترة من تغيرات وتحولات في البيئة الأمنية والاستراتيجية الدولية عامة والشرق أوسطية خاصة.² فاتحة بذلك المجال على الصعيد العملي كما الأكاديمي لنقاشات مُستفيضة حول الدور الجديد للمؤسسات العسكرية، وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية.³

وعليه نطرح مجموعة من التساؤلات:

- ما هي المؤسسات السياسية الإسرائيلية المعنية بعملية صنع قرارات الأمن القومي؟
- كيف ساهمت بنية وقيادة مؤسسات النظام السياسي الإسرائيلي في إضعاف دوره في صنع استراتيجيات الأمن القومي؟
- ما هي طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية الإسرائيلية بعد فترة الحرب الباردة؟
- كيف أثرت طبيعة البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة على دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؟ وما هي طبيعة هذا الدور؟

¹ خالد عايد، "العسكر والسياسة في إسرائيل نحو مقاربة عربية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 63، 2005م، ص10.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، "دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي (السلطة الفلسطينية ولبنان - نموذجاً) 2000-2009"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، عزّة، 2012م، ص04.

³ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص401.

المبحث الأول: العلاقات المدنية-العسكرية وعملية صنع قرارات الأمن القومي الإسرائيلي

تقدم حالة إسرائيل فيما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية على الصعيد السياسي نموذجاً فريداً من نوعه، اجتمعت في إطاره عوامل عدة، منها ما هو مرتبط ببنية النظام السياسي الإسرائيلي ونمط قياداته والأعراف المهيمنة على منهج عمله في صنع قرارات الأمن القومي، ومنها ما هو متعلق بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وعقيدتها السياسية، ودورها قبل وبعد إعلان قيام الدولة الإسرائيلية.¹

المطلب الأول: مسؤولية صنع قرارات الأمن القومي في النظام السياسي الإسرائيلي

أولاً: بنية النظام السياسي الإسرائيلي تضعف مركزه في عملية صنع القرار

يعتبر النظام السياسي الإسرائيلي من الأنظمة الحديثة التكوين و الفريدة في نشأتها، سواء في الكيفية التي تجتمعت بها عناصر قيام الدولة، وطريقة إدارتها لشؤونها، أو آليات وكيفيات صنع استراتيجيات أمنها القومي، والأطراف المشاركة في ذلك.²

فإسرائيل شاءت أو أبت هي صنيعة المشروع الصهيوني، وبالتالي فهي كيان سياسي استيطاني وحكومتها هي حكومة المستوطنين أصلاً، التي ورثت بعد قيام الدولة عام 1948م دور الوكالة اليهودية في المنظمة الصهيونية العالمية. ومن هنا كان طبيعياً أن يتخذ شكل نظام الحكم فيها وعملية صنع استراتيجيات الأمن القومي الخاصة بها شكلاً معبراً عن خصائصها الجوهرية وملامتها لتجسيد تلك الخصائص على أرض الواقع.³

لقد جاء النظام السياسي الإسرائيلي متماشياً مع كون إسرائيل دولة إجلالية عسكرية نموذجية ، ففي الوقت الذي تُعلن فيه إسرائيل نفسها بأنها "دولة ديمقراطية ليبرالية ويهودية"⁴، وأنها تتشاطر الدول الغربية في تقليد عميق الجذور، وفي التزام راسخ نحو حكم ديمقراطي يجسد المبدأ الدستوري حول الفصل بين السلطات، والسيادة المدنية على القوات المسلحة، ومأسسة عملية صنع القرار السياسي من جهة.

فإنها تجد نفسها من جهة أخرى منهكة في حالة حرب دائمة، ولأنها وليدة حرب، ولأنه نشأ عن ضرورة الحاجة إلى المحافظة على غريزة البقاء، فإنّ الجيش الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية أصبح رمزا

¹ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 04.

² المرجع نفسه، ص 64.

³ الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، ط1، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، 2003م، ص 45.

⁴ المرجع نفسه، ص 7-46.

للوحدة الوطنية، والقوة المهيمنة المنهمكة على نحو شديد في كل مظاهر الحياة الإسرائيلية، بما فيها تلك التي تعتبر من اختصاص النظام السياسي الإسرائيلي.¹

تعتمد إسرائيل النظام الجمهوري ذي النظام النيابي البرلماني الذي تكون في إطاره الوزارة مسؤولة مسؤولية جماعية أمام المجلس النيابي، حيث تمارس السلطة التنفيذية،* والتي تعتبر المحرك الأساسي للحياة السياسية في إسرائيل صلاحياتها وسلطاتها بناءً على ثقة السلطة التشريعية.

يرأس السلطة التنفيذية في إسرائيل رئيس الدولة، والذي يعتبر منصبه شكلي، وصلاحياته محدودة، فمن الناحية الفعلية يعتبر رئيس الوزراء الذي يساعده "مجلس الوزراء" صاحب السلطة الحقيقية.²

وقد تأثر النظام السياسي الإسرائيلي إلى حد بعيد بالنظام السياسي البريطاني، ولكنه لم يستند إلى تقاليد عريقة وأعراف راسخة ومنيعة كما هو الحال في بريطانيا، كما وأنه لم يستند إلى دستور كما هو الأمر في الولايات المتحدة، إذ لا يوجد دستور في إسرائيل إلى غاية يومنا هذا. فقد استعاضت إسرائيل عن وضع دستور بإقرار الكنيست الإسرائيلي مجموعة من "القوانين الأساس" ذات الطابع الدستوري،³ والتي تعالج وظائف الأذرع المختلفة والمؤسسات الرسمية في الدولة.⁴

رغم ذلك، إلا أن عدم وجود دستور إسرائيلي مكتوب ومتكامل يعيّن حدود الدولة جغرافياً وبشريا بل وحتى سياسياً، ويضع الأساس للعلاقات بين السلطات وتقاسم الصلاحيات والأدوار بشكل واضح بين مختلف مؤسسات الدولة، يطرح إشكالات عدّة في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي.⁵

¹ يهودا بن مائير، مرجع سابق، ص 11.

* ممثلة برئيس الدولة والحكومة.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 75.

³ الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص 49.

⁴ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011م، ص 09.

⁵ الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص 49.

فرغم أنه، ومنذ قيام إسرائيل أثبتت قضية وضع الدستور، إلا أن ذلك كان ينتهي دائما بالفشل،* فتحاشيا لإثارة خلافات جوهرية، قد تؤدي إلى انهيار مشروع الدولة الفتية، اتفقت كافة الأطراف بعد إعلان الاستقلال على وضع دستور بشكل متدرج وبما تقتضيه الحاجة وتسمح به الظروف والأوضاع، وذلك ما لم يتم.¹

إن غياب دستور إسرائيلي يمثل قانون أعلى يعني غياب تقنين وضبط شكل نظام الحكم وقيم الدولة، ما يشكل عقبة أمام إنجاز ديمقراطية حقيقية، فعلى الصعيد الإسرائيلي أدى ذلك إلى جعل مهمة الحفاظ على الطبيعة الديمقراطية المعلنة منوطا حصرا بعدم انفلات رجال الحكم في الكنيست والحكومة حيث تتمتع هاتين المؤسساتين بصلاحيات واسعة في التشريع والقدرة على تمرير القوانين.²

ففي ظل هيمنة المؤسسات التنفيذية على النظام السياسي الإسرائيلي، ووجود قوانين دستورية تعتبر فصولا من الدستور يمكن تعديلها بقوانين عادية، أدى ذلك إلى تكوّن مراكز قوى غير سياسية تعرف عادة بـ"القوى المساندة" التي تؤثر في صناعة القرار السياسي وتتمتع بالقدرة والفعالية في التأثير أكثر من المؤسسات المعنية بعملية صنع استراتيجيات الأمن القومي ذاتها.

ثانيا: مؤسسات صناعة القرار السياسي في إسرائيل

من الناحية الدستورية تعتبر كل من الحكومة والكنيست الإسرائيلي من المؤسسات الأساسية التي تتولّى وضع سلطات صناعة القرار داخل النظام السياسي الإسرائيلي.³

* جرت عدّة مداولات منذ إعلان قيام الدولة لصياغة الدستور، وقد انقسم المداولون إلى فريقان أحدهما مؤيد والآخر معارض لفكرة صياغة الدستور، ويرجع عدم الرغبة في إقرار دستور مدوّن إلى رفض الإتجاه الديني المتشدّد وضع دستور للدولة غير التوراة، كما أنّ غالبية يهود العالم لا يزالون خارج أرض إسرائيل فمن غير الممكن حسبهم أن تضع الأقلية دستور يلزم الأغلبية... إلخ.

¹ الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص51.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص61.

³ المرجع نفسه، ص ص 57-68.

أولاً: الحكومة

I- تشكيل الحكومة:

ينص القانون الأساس الذي سنّه الكنيست في العام 1968م على أنّ الحكومة الإسرائيلية هي السلطة التنفيذية للدولة. والتي تتألف من رئيس الحكومة ووزراء آخرين،¹ وقد جرت العادة على تكليف زعيم الحزب الذي حاز أعلى الأصوات في الكنيست بتشكيل الحكومة من طرف رئيس الدولة.²

والملاحظ بالنسبة لإسرائيل، أنّه ومنذ قيامها كانت جميع حكوماتها ائتلافية، يجري تشكيلها بين عدد من الأحزاب،³ لجملة من الأسباب لعل أهمها تميز النظام السياسي الإسرائيلي بكثرة الأحزاب⁴ وعدم تمكن أي حزب من الحصول على أغلبية مطلقة في الكنيست تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده، وكذا لطبيعة إقامة مجتمع المستوطنين المهاجرين، وتبني نموذج نظام الانتخابات النسبي والذي أدى إلى تدني نسب الحسم، وفتح المجال أمام الأحزاب الصغيرة للحصول على تمثيل في الكنيست.⁵

يتم الائتلاف الحكومي بناءً على اتفاق رسمي بين الأطراف المشاركة فيه، يحدد الأولويات والأهداف والقيود، وعدد الحقائق التي يتولاها كل طرف، وأسماء الوزراء نصاً، وحتى التعهدات بتمرير تشريعات وقرارات معينة في مصلحة هذا الطرف أو ذلك.

هذا وقد تم منذ قيام إسرائيل تشكيل أكثر من "27" ائتلاف حكومي، وعلى العموم سقطت الحكومات الائتلافية نتيجة كثرة الخلافات بين المشاركين فيها،⁶ لغياب التجانس والانسجام بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية وقادتها.⁷

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 05.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص ص 75، 76.

³ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص 67.

⁴ هيثم أحمد مزاحم، حزب العمل الإسرائيلي 1968-1999، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2001م، ص 09.

⁵ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 04.

⁶ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص ص 67، 68.

⁷ محمود جمال الدين العلوي، "الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 05، د س ن، ص 06.

وقد كان لهذا الوضع انعكاساته ونتائجه على عملية صنع قرارات الأمن القومي واستراتيجياته، فقد أدى إلى تعميق الانضباط الحزبي، حفاظا على الائتلاف من السقوط عند التصويت -المتكرر- على نزع الثقة من الحكومة. ما أدى بالنتيجة إلى تقييد حرية عمل الحكومة، وتعرضها للابتزاز الدائم من قبل الشركاء الصغار فضلا عن إضعاف مركزها ومكانتها لصالح أطراف أخرى.¹

II - مهام وصلاحيات الحكومة:

تعتبر الحكومة في إسرائيل مركز القوة التنفيذية فهي الهيئة التي تتم فيها عمليات صنع القرارات والسياسات الرسمية والقانونية، كما وأنها مصدر التشريع الرئيسي،² حيث عزز غياب دستور مكتوب من قوتها، ورفع عنها الموانع الدستورية التي تعيق قدرتها على تمرير القوانين وإلغائها. تتمتع الحكومة الإسرائيلية بسلطات واسعة فيما يتعلق بصنع استراتيجيات الأمن القومي،³ ورسم السياسة العامة، وإعلان الحرب، وإقرار السلام،⁴ على اعتبار أنها الهيئة الأكثر نفوذا وتأثيرا في الدوائر السياسية الإسرائيلية. فهي مكلفة بإدارة الشؤون الداخلية كما الخارجية، بما في ذلك القضايا الأمنية والاستراتيجية،⁵ والتي تأخذ حيزا هاما من جلسات وانشغالات مجلس الوزراء، رغم أنه لا يتم التصويت عليها.*

¹ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص68.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص76.

³ محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي والآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص22.

⁴ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص76.

⁵ محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي والآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص22.

* بل يقوم رئيس الوزراء بتلخيصها ومراجعتها دون إخضاعها للنقاش، ولكن تُقدّم فيها تقارير فيما بعد، والسبب وراء هذه الإجراءات هو الخوف من تسرب أي معلومات، أي أنّ مجلس الوزراء في إسرائيل لا يخوض في مناقشة قضايا الأمن القومي ذات الأهمية الاستراتيجية.

وقد أدى تعقد مشكلات الأمن من جهة، وغياب القواعد والتقاليد القانونية والدستورية من جهة أخرى، إلى تمتع الحكومات الإسرائيلية بحق تحديد إجراءات عملها وكيفية صنع القرارات في إطار عهدها كما يحق لها أن تتخذ الخطوات التي تراها مناسبة في أي قضية لم يسندها القانون إلى أي هيئة أخرى.¹ فخلافاً لمبدأ الفصل بين السلطات تتدخل الحكومات الإسرائيلية بإصدار تشريعات من الكنيست تخدم سياستها الحزبية، حيث أدت ضبابية القوانين أو عدم وجودها إلى غياب تحديد دقيق للمسؤوليات، ما يثير مشكلة تداخل صلاحيات الحكومة مع الكنيست، حيث لا يوجد في القانون الأساس للحكومة إشارة واضحة إلى عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي، إذا استثنينا البند الذي يشير بطريقة غير مباشرة إلى هذه المسألة، حيث ينص على أن: "من صلاحية الحكومة العمل بمساعدة لجان وزارية دائمة أو مؤقتة في مواضيع مختلفة تخص الأمن القومي"، حيث تساهم هذه اللجان بنسب متفاوتة في عملية صنع القرارات وتساعد الحكومة في القيام بمهامها، ووضع السياسات وتنفيذها.² لعل أهمها المجلس الوزاري المصغر أو "الكابينت" والذي هو عبارة عن تجمع مكون من كبار الوزراء،* على رأسهم رئيس الحكومة.

عموماً لم يحظى المجلس الوزاري المصغر بمكانة ثابتة في عملية صنع القرارات، فتركيبته، ووتيرة جلساته، والموضوعات التي يعالجها، ودوره في عملية صنع قرارات الأمن القومي، تختلف من فترة إلى أخرى ومن رئيس حكومة إلى آخر.³ بالإضافة إلى "الكابينت"، تم إنشاء "مجلس الأمن القومي" بهدف تقديم الاستشارة والمعلومات إلى الحكومة في القضايا التي تخص الأمن القومي.⁴

* حيث ينص القانون الأساس للحكومة: "من حق الحكومة العمل باسم الدولة في أي مجال لا يكون خاضعاً حسب القانون لأي سلطة أخرى".

¹ المرجع نفسه، ص 22، 23.

² محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 76.

** تتكون عضويتها من وزير الدفاع، ووزير الخارجية، ووزير المالية، ووزير الأمن الداخلي، والقضاء، ولم يحدد القانون بدقة عدد أعضائها، حيث يتولى رئيس الحكومة تعيين الوزراء الآخرين الذين لم يحدددهم القانون وفق اعتبارات الائتلاف الحكومي.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 6، 7.

⁴ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 637.

III - دور رئيس الحكومة في صناعة القرار السياسي:

يعتبر رئيس الحكومة في إسرائيل أقوى شخصية في الدولة،¹ فهو يقع على رأس هرم آلية صنع القرار،² كرئيس للسلطة التنفيذية يترأس اجتماعات الحكومة، ويمثلها وينسق أعمالها،³ ويضع سياستها، فضلا عن أنه هو الذي يشكل ويختار مجلس الوزراء بعد التشاور مع الأحزاب المؤتلفة مع حزبه،⁴ ويتمتع بصلاحيات إقالة أي وزير في حكومته.⁵

إلا أنه من أسباب ضعف وارتباك القرار السياسي في إسرائيل، هو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي عادة ما يفضل الولاء الشخصي أو السياسي من الوزراء على الكفاءة المهنية، كما وأنه يقضي وقت طويل في خوض معارك داخلية تنافسية داخل حزبه وبين وزرائه لضمان بقائه السياسي واستمرار ائتلافه. خاصة بعد انقضاء عهد القيادات الكاريزمية، ووصول قيادات سياسية ضعيفة ولا تتمتع بالمصداقية إلى سدة الحكم، ما أفسح المجال أمام قوى أخرى تحظى باحترام وتقدير المجتمع الإسرائيلي لكي تغطي الضعف والنقص في قدرة القيادات السياسية في التعامل مع القضايا الوجودية خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي بشقيه الحرب والسلام،⁶ وذلك خاصة بعد أن أصبحت المحددات التي تتحكم في اختيار رئيس الوزراء لتولي منصبه تعتمد على رصيده وخبرته العسكرية بدلا من خبرته السياسية.⁷

¹ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 77.

² محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص 22.

³ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 81.

⁴ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 77.

* كانت المكانة القانونية لرئيس الحكومة في العقود الثلاثة الأولى التي تلت قيام إسرائيل في منزلة مساوية لباقي الوزراء، إلا أنه وابتداء من عام 1981م حدث تغيير مهم في صلاحياته ومكانته بعد أن عدل الكنيست القانون الأساس للحكومة، فمنح هذا التعديل رئيس الحكومة صلاحية إقالة أي وزير من الحكومة، وأكد أن: "الوزير مسؤول أمام رئيس الحكومة في أداء مهامه".

⁵ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 05.

⁶ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 02.

⁷ كريم الجندي، "صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011م، من الموقع:

ثانياً: الكنيست

وفقاً للقانون الأساسي الإسرائيلي فإنّ الكنيست هو برلمان الدولة،¹ الذي يتكون من غرفة واحدة تضم "120" عضواً* يجرى انتخابهم مرّة كل أربع سنوات من خلال انتخابات عامة.² حيث أنّ جلسات الكنيست لا تحتاج إلى نصاب لتصبح نظامية، وجميع القرارات تُتخذ فيه بالأغلبية النسبية لمجموع الحضور، كما أنّ جميع جلساته مفتوحة ما لم يُتخذ قرار خاص بإغلاق بعضها.³

I- سلطات الكنيست ووظائفه:

إنّ الوظيفة الأساسية للكنيست هي التشريع وإصدار القوانين ومراجعتها، واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات، حيث تساعده في ذلك "لجان دائمة"⁴ تتشكل من أعضاء الأحزاب الممثلة في الكنيست حسب قوتها.⁴ يتولى الكنيست مراجعة أداء الحكومة،⁵ ومحاسبتها، ومنحها الثقة، أو نزعها عنها، ومناقشة قراراتها وسياساتها في جلسات عامة،⁶ حيث تمتلك السلطة التشريعية حق التصديق على البرنامج السياسي الحكومي.

هذا ويتولى الكنيست وضع القوانين المنظمة لمكانة ومهام المؤسسة العسكرية، ويراقب تمويلها وسير عملها، كما ويملك حق الموافقة أو التعديل على الموازنة المقدمة من الحكومة، والاعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج السياسة الخارجية.⁷ يتولى الكنيست كذلك مسؤولية انتخاب رئيس الدولة،⁸ في اقتراع

¹ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص53.

* تم إختيار هذا العدد على أسس دينية.

² محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص16.

³ محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص ص55، 56.

** أهمها لجنة الشؤون الخارجية والأمن وعددها 12 لجنة.

⁴ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص56.

⁵ محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص17.

⁶ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص56.

⁷ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص69.

⁸ محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص17.

سري، كما يحق له في ظروف معينة وبشروط محدّدة إقالته من منصبه.¹

II- الكنيست وصنع استراتيجيات الأمن القومي:

يستطيع الكنيست التدخل في صنع قرارات الأمن القومي من خلال الوظيفة التشريعية والرقابية على البرنامج السياسي الحكومي، فقد منحه القانون الأساسي للحكومة والصادر عام 1968م سلطات واسعة، ما جعله يبدو على الصعيد الشكلي وكأته الطرف المسؤول عن عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي.

إلا أنّ واقع الممارسة الفعلية في النظام البرلماني الإسرائيلي ينحو إلى إعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم في عملية صنع القرارات، وخاصة تلك المتعلقة بالقضايا الأمنية والخارجية، بحكم هيمنة مجلس الوزراء على الأغلبية البرلمانية، والتي تمرر ما تشاء عبر نوابها في البرلمان،² حيث كشفت إحصائيات رسمية أنّ أكثر من 90% من تشريعات واقتراحات الكنيست مصدرها الحكومة وليس أعضاء أو لجان الكنيست.³ كما أنّ صلاحيات الكنيست في حجب الثقة عن الحكومة لا تتعدّى الأمر الشكلي، الذي لن يصبح واقعا، انطلاقا من أنّ الحكومة تتمتع بأغلبية مقاعده.⁴

وعليه يمكن القول أنّ صلاحيات البرلمان الإسرائيلي تميل للشكل أكثر من المضمون، وذلك راجع بالأساس إلى طريقة وصول عدد كبير من أعضاء الكنيست إلى مناصبهم والتي عادة ما تكون ناتجة عن العلاقات الشخصية مع قيادة الأحزاب، لذلك يحاول العضو إرضاء هذه القيادة على حساب تمثيل الجمهور.

ففي إطار افتقار لجان الكنيست إلى ميزانية مستقلة، وحساسية الوضع الأمني، تقلص دوره وتراجعت مكانته في مجال صنع قرارات الأمن القومي، لذا انحصر جوهر الوظيفة السياسية للكنيست في أعمال الرقابة -شكليا وجزئيا- على أعمال الحكومة فقط وبعض الحالات المحددة دون التمتع بحق صنع استراتيجيات الأمن القومي لصالح أطراف أخرى أكثر دراية بالوضع الأمني والاستراتيجي.⁵

¹ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص56.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص72.

³ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، الجزء 03، مرجع سابق، ص57.

⁴ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص70.

⁵ المرجع نفسه، ص72.

المطلب الثاني: علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي الإسرائيلي

تكتسب طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في إسرائيل، وما يترتب عنها من قضايا ونتائج تمس بالدرجة الأولى عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي أهمية محورية، خاصة إذا ما تم التركيز على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية في إطار احتكارها للقوة المادية الأساسية دون غيرها من المؤسسات، وكونها "أداة الردع" الرئيسة والوحيدة لضمان الأمن القومي الإسرائيلي.¹

حيث تتحدّد طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في إسرائيل انطلاقاً من عملية التفاعل والتأثير غير الرسمي بين المؤسسات الرئيسية المشاركة في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي، أي الحكومة والعسكريون. فمع أنّهما هيتان جماعتان، إلا أنّهما تخضعان لإدارة وتأثير أفراد معينين، تحدد طبيعة العلاقة بينهم نمط العلاقات المدنية-العسكرية في إسرائيل، ويمكن في هذا الصدد إدراج ثلاثة ممثلين رئيسيين في التفاعل الحكومي-العسكري، بدءاً برئيس الوزراء، ورئيس الأركان، ووصولاً إلى وزير الدفاع الذي يعتبر همزة الوصل بين الحكومة والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية،² حيث تعتبر العلاقة بين هذا الثالوث محور العلاقات المدنية-العسكرية في إسرائيل.³

إلا أنّ المفارقة المُميزة بالنسبة لإسرائيل وعملية صنع استراتيجيات الأمن القومي فيها على الصعيد الرسمي، هي أنّ "القانون الأساس" لم يتطرق إلى صلاحيات الممثلين الثلاثة في التفاعل الحكومي-العسكري، كما أنّه لا يحدد أو يوزع المهام بين رئيس الحكومة ومجلس وزرائه، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان.

ما أدى بالنتيجة إلى عدم وضوح مسؤوليات وحدود أدوار كل طرف، وحقوقه وواجباته من جهة، ومن جهة أخرى أدى ذلك إلى ترك المجال مفتوحاً لتأثير الطرف الأقوى في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي، خاصة في المجالات والقضايا التي لا توجد تجاهها سياسة أو أوامر واضحة، وهي كثيرة.⁴ وقد وُصفت العلاقة بين رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان في إسرائيل في الجزء الأكبر من تاريخها بأنّها واحدة، حيث تتنافس شخصيتان سياسيتان بارزتان على السلطة، بينما ينحاز

¹ إنعام عبد الله محمد عبد الجليل، "تأثير بنية النظام السياسي على العلاقات المدنية العسكرية دراسة حالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013م، ص 06.

² يهودا بن مائير، مرجع سابق، ص 75، 76.

³ المرجع نفسه، ص 214.

⁴ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 16.

رئيس الأركان إلى أحدهما، حسب ما تقتضيه مصلحة المؤسسة العسكرية في تمرير رؤيتها الخاصة حول القضية التي تجري مناقشتها، ما يؤدي في النهاية إلى تعزيز سلطة ودور رئيس الأركان كرجل عسكري في مقابل انحسار سلطة رئيس الحكومة ووزير الدفاع كرجلين سياسيين.¹

فبالرغم من أنّ وزير الدفاع يشكل محورا أساسيا في خط التماس ما بين المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل حيث تعينه الحكومة ووزيرا على الجيش، فهو بهذا المعنى يمثل رسميا سلطة المؤسسة السياسية على المؤسسة العسكرية، ويخضع رئيس الأركان رسميا له، ومع ذلك فهناك عدم وضوح في عدد من القضايا الهامة المتعلقة بكيفية تنفيذه لمهامه.²

فوزير الدفاع ليس قائدا عاما للقوات المسلحة، حيث لا يوجد في النظام الإسرائيلي منصب "القائد العام للقوات المسلحة"،³ وعضوا عن ذلك يخضع رئيس الأركان لسلطة الحكومة كـ "كولكتيف"،* ومع أنّ وزير الدفاع هو الذي تعينه الحكومة على رأس المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، فإنّه من غير الواضح في القانون ما هي المجالات والقرارات التي ينبغي على وزير الدفاع الحصول على موافقة الحكومة بشأنها، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى من غير الواضح في "القانون الأساس" للجيش ما هو المدى والمجال المسموح بهما لوزير الدفاع التدخل في قرارات رئيس الأركان، أو الاعتراض عليها، وما هي القرارات العسكرية التي على رئيس الأركان أن ينال موافقة وزير الدفاع عليها، وما هي المجالات التي في إمكان رئيس الأركان البث فيها بنفسه من دون استشارة وزير الدفاع، فمصطلح "خضوع" رئيس الأركان لوزير الدفاع يعبر عن خضوع هرمي، ولا يوجد اتفاق على تفسير هذا المصطلح عند تطبيقه على أرض الواقع.⁴

وذلك لوجود ثلاثة مفاهيم في تفسير مصطلح "الخضوع" تعطي بدورها ثلاثة مستويات مختلفة له، والتي من الضروري الإطلاع عليها لإدراك طبيعة العلاقة المعقدة بين وزير الدفاع ورئيس الأركان، وأثرها على تقاسم الأدوار والمكانة في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي.⁵

¹ يهودا بن مائير، مرجع سابق، ص 214.

² محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 13.

³ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 87.

* أي أنّه يخضع للحكومة ككل وليس لوزرائها كأفراد.

⁴ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 14.

⁵ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 135.

1- الخضوع المطلق: يرى أصحاب هذا المفهوم أنّ صلاحيات وزير الدفاع تجاه رئيس الأركان من حيث قوتها وشموليتها، هي مثل صلاحية الحكومة تماما، إلا إذا قررت الحكومة أمرا آخر، وهذا يعني أنّ من صلاحية وزير الدفاع التدخل وإصدار الأوامر لرئيس الأركان للقيام بهذا الأمر أو ذلك، كلما أراد وزير الدفاع ذلك، وفي حالة وجود خلاف بين وزير الدفاع والحكومة، تعطى الأولوية لموقف الحكومة على وزير الدفاع.¹

ويعتّل أصحاب هذا التوجه ذلك، بتأكيدهم على أنّ القانون "الأساس للجيش" ينص على أنّ رئيس الأركان يمثل "المستوى القيادي الأعلى في الجيش" وليس على الجيش، وأنّ وزير الدفاع يمثل سلطة المستوى المدني-السياسي على الجيش ويعكسها.²

2- الخضوع الاستراتيجي: يؤكد المنادون بهذا المفهوم، وأغلبهم من كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي، أنّ خضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع هو خضوع محدد في القضايا الاستراتيجية فقط، أمّا في القضايا التكتيكية العملية فهو ليس خاضع لوزير الدفاع، والذي عادة ما يكون جنرالا متقاعدا أو رئيسا سابقا للأركان، لذلك هناك شبه خشية من أن يصبح وزير الدفاع رئيس أعلى للأركان بشكل فعلي ما يمس بوظيفة رئيس الأركان ودوره كقائد أعلى في الجيش.³

3- الخضوع النسبي: يميّز أنصار هذا المفهوم بين خضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع في القضايا الاستراتيجية، من خضوعه في القضايا التكتيكية، فخضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع في القضايا الاستراتيجية هو خضوع مطلق، أمّا في القضايا التكتيكية والعمليات العسكرية فهناك دور محدد لوزير الدفاع باعتباره طرفا له حق الموافقة أو الاعتراض على خطط رئيس الأركان، ولكن ليس له حق المبادرة إلى وضع الخطط أو أن يملي رأيه على رئيس الأركان في هذا المجال،⁴ رغم أنّه في إمكانه تقديم توصية له بإجراء تغييرات في خطته، ولكن هذه التوصية غير ملزمة.

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص14.

² محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص89.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص15.

⁴ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص136.

ويبدو أنّ معظم وزراء الدفاع الإسرائيليّين الذين كانت لهم خلفية عسكرية تصرفوا وفق هذا المنطق، ولم يكتفوا بالموافقة أو الاعتراض على خطة رئيس الأركان، بل دأبوا على تقديم موقفهم في حالة الاعتراض بشكل وديّ وخال من الصبغة الإلزامية.¹

وبما أنّ رئيس الأركان يخضع لسلطة الحكومة كـ "كولكتيف"، فـ "القانون الأساس" يتحدث عن الحكومة ولا يذكر إطلاقاً رئيس الحكومة، وبما أنّ القانون الأساس لا يتطرق إلى صلاحيات رئيس الأركان ومسؤولياته أكانت تجاه المسؤولين عنه أو تجاه من هم تحت قيادته، فإنّ ذلك كلّه يؤدي إلى تعزيز قوّته ومكانته، ويفسح المجال أمامه لتفسير معنى خضوعه لوزير الدفاع وللحكومة.²

وهناك عوامل أخرى تعزز مكانة رئيس الأركان ليس أمام المستوى المدني فحسب، وإنّما أمام جنرالات جيشه وكبار ضباطه، فترقيتهم في الرتب والمناصب العليا تعتمد أساساً على قراراته، ما منحه كل الشروط الضرورية للنجاح في تشكيل رؤية عامة ومشاركة لهيئة الأركان في القضايا التي تخص الأمن القومي، خاصة وأنّه في إمكانه من الناحية النظرية، ومن صلاحياته أيضاً، إصدار الأوامر إلى جنرالات الجيش بعدم الإختلاف معه أمام الحكومة، في أثناء حضورهم اجتماعات الحكومة وإدلائهم بأرائهم ومواقفهم في القضايا الأمنية والعسكرية.

وقد يؤدي هذا الأمر إلى أن تتخذ الحكومة قراراً أمنياً نوعياً وفق توصية رئيس الأركان فحسب ودون الاستماع إلى وجهات نظر أخرى مغايرة من جنرالات آخرين في هيئة الأركان، حتى وإن كان هؤلاء الجنرالات يشكلون أغلبية في الهيئة، وكان رئيس الأركان في الأقلية، وهذا الأمر نادر الحدوث.³ فرغم الجهود المبذولة لتحديد مهام وصلاحيات "الثالوث" من خلال إتفاق "اشكول-دايان"،

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص16.

² محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص91.

³ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص ص91، 92.

* نسبة إلى رئيس الحكومة "ليفي إشكول" ووزير دفاعه "موشيه دايان" اللذان توصّلا إلى إتفاق ينظم العلاقات وتوزيع الصلاحيات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع عشية إعلان حرب 1967م، حيث تم تحديد مجموعة من المجالات أو القرارات التي لا يقوم وزير الدفاع باتخاذها دون الحصول على موافقة رئيس الحكومة، وقد شملت هذه المجالات ما يلي: بدء حرب شاملة أو شن حرب ضد أي دولة، الشروع في عمليات عسكرية، بدء عملية عسكرية ضد أي دولة لم تشارك حتى تلك اللحظة في الحرب، قصف مدن مركزية في أراضي العدو، إلّا إذا سبق ذلك قصف مدن إسرائيلية من العدو نفسه، وأخيراً القيام بعمليات انتقامية ردّاً على أعمال معادية.

وصياغة وثيقة لتنظيم الصلاحيات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع أطلق عليها وثيقة "كونستيتوتسيا" * إلا أن صلاحيات الأطراف الرئيسية المشاركة في صنع استراتيجيات الأمن القومي ظلّت غير واضحة بما فيه الكفاية،¹ كما ظلّت المؤسسة العسكرية من دون قانون شامل ينظمها ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة السياسية، الأمر الذي مهّد الطريق أمام إشراكها في عملية صنع القرار السياسي،² معبّرة بذلك عن رؤية مؤسس الدولة لدور الجيش في السياسة، فقد كان "ديفيد بن غوريون" مدافعا نشطا عن استراتيجية "الغموض البناء" في مجال تحديد الصلاحيات، أو الجمع بين المناصب السياسية والعسكرية، فقد اعترض على ترسيم الحدود الجغرافية وصياغة الدستور، وبالمثل امتنع عن تحديد الحدود بين رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية.³

وقد استخلصت دراسة أجريت في كلية الأمن القومي التابعة للجيش الإسرائيلي، أنّ عملية صنع القرارات في الأمن القومي تعترضها نواقص هامة، أبرزها عدم وجود تخطيط قومي شامل، وعدم تعريف أهداف الأمن القومي وسياساته،⁴ فهي عملية معقدة ومسيسة وتحكمها إلى حد بعيد الاعتبارات والمكانة الشخصية، بالإضافة إلى كونها عملية مائعة وغير رسمية تتأثر بالمؤسسات والأفراد ذوي النفوذ من خارج الإطار الرسمي لصناعة القرار سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.⁵

* أي الدستور وهي عبارة عن وثيقة تنظم العلاقة بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع تم اعتمادها رسميا، حيث تقوم كل حكومة جديدة عند تأليفها بالمصادقة عليها، وقد حددت هذه الوثيقة ثلاثة مستويات لعمليات الجيش الإسرائيلي العسكرية التي تختلف القيادة السياسية في المصادقة عليها وهي: **المستوى الأول:** يتعلّق بالحالات التي يكون فيها وزير الدفاع مخولا البث فيها وإقرارها وحده مثل الرد على إطلاق النار من طرف العدو، **المستوى الثاني:** يتعلق بعمليات عسكرية يأمر بها وزير الدفاع بعلم رئيس الحكومة، مثل ملاحقة طائرة اخترقت المجال الجوي، **المستوى الثالث:** يتعلق بعمليات عسكرية يصدر وزير الدفاع أمرا بها فقط بعد حصوله على موافقة رئيس الحكومة، مثل القيام بعمليات عسكرية هجومية في ما وراء خطوط العدو، وقد فشل كل من الوثيقة والاتفاق لأنها اتفاقات طوعية وغير ملزمة قانونيا أو دستوريا.

¹ محمود محارب، **عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها**، مرجع سابق، ص 13.

² هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 409.

³ يهودا بن مائير، مرجع سابق، ص 204.

⁴ محمود محارب، **عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها**، مرجع سابق، ص 23.

⁵ أمير إبراهيم، "عقل العدو... دوائر صناعة القرار الإسرائيلي"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 2016م،

من الموقع:

ففي إطار عدم وضوح توزيع الصلاحيات بين القيادة السياسية ونظيرتها العسكرية، خاصة العلاقة بين وزير الدفاع ورئيس الأركان،¹ تحددت أدوار الفاعلين في صنع استراتيجيات الأمن القومي ليس على أساس خطوط الانقسام الوظيفي بين العسكريين والمدنيين، وإنما انطلاقاً من اعتبارات سياسية وميدانية يغلب عليها التداخل وتؤثر فيها عوامل عدة من قبيل العسكرة المتصاعدة للنظام السياسي الإسرائيلي والاندماج السياسي-العسكري المتصاعد.²

ما أدى بالنتيجة إلى عدم وضوح المسؤولية القانونية للأطراف المشاركة أو المتغلغلة في عملية صنع القرار،³ ونزع خاصية المؤسسة عن النظام السياسي الإسرائيلي وعملية صنع استراتيجيات الأمن القومي.⁴ ففي إطار اقتناع العسكريين بقدرتهم على ممارسة نفوذ متطرف على السياسة الأمنية الوطنية، نتيجة افتقار السلطة السياسية إلى الانسجام والقدرة على التفهم المتعمق للقضايا السياسية-العسكرية المعقدة، تعاضت سلطتهم ودورهم في عملية صنع القرار،⁵ خاصة بعد أن أصبح منصب وزير الدفاع يمثل الحلقة الأضعف في العملية، وأصبحت وزارة الدفاع تعرف بـ "وزارة تموين الجيش" في إسرائيل.⁶

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 21.

² محمد عبد الله يونس، "اندماج متصاعد: أثر العلاقات المدنية العسكرية على السياسة الدفاعية الإسرائيلية"، مؤسسة الأهرام، 2016م، من الموقع:

www.siyassa.org.eg/NewsQ/2616.aspx

تاريخ الاطلاع: 2017/04/16م

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 21.

⁴ محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي والآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص 09.

⁵ يهودا بن مائير، مرجع سابق، ص 221.

⁶ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 93.

المبحث الثاني: موقع المؤسسة العسكرية في صنع استراتيجيات الأمن القومي بعد فترة الحرب الباردة

لقد أدى تراجع التهديدات العسكرية المباشرة النابعة من الصراع مع دول الجوار كنتاج لنجاح الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية في فرض بقاء إسرائيل وتثبيت وجودها في المنطقة كأمر واقع، والحفاظ على اختلال توازن القوى الإقليمي لصالحها إلى إمكانية الحديث عن تراجع دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لصالح المؤسسات السياسية الأخرى.

إلا أنّ التحولات الجيواستراتيجية الجديدة المصاحبة لفترة ما بعد الحرب الباردة، ببروز ما اصطلح على تسميته بالتهديدات الأمنية الجديدة، والفواعل اللادولالية أدى إلى فرض واقع أمني واستراتيجي شرق أوسطي جديد بالنسبة لإسرائيل، استلزم دورا عسكريا أكثر تشعبا وتعقيدا وتداخلا.¹

المطلب الأول: التحولات الجيواستراتيجية الشرق أوسطية ودور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بعد فترة الحرب الباردة

تتسم التحولات الدولية التي أفرزتها فترة ما بعد الحرب الباردة بكونها متسارعة وجدرية ومركبة الأبعاد والتأثير،² وقد شكلت مرحلة انتقال نوعية مست بنية النظام الدولي وأدت إلى إعادة هيكلته وترتيب أولوياته على أسس مغايرة إن كان على الصعيد السياسي والاقتصادي، أو على الصعيد العسكري والاستراتيجي.³

إذ انعكست حالة الغموض والتعقيد الشديد الذي اتصفت به فترة ما بعد الحرب الباردة على الفواعل والنظم والأنساق من جهة، وعلى التفاعلات ومستوى التفكير الاستراتيجي من جهة أخرى، حيث تزامنت حالة الفراغ على المستوى التنظيري، مع حالة الصراع الاستراتيجي الذي عرفته معظم دوائر صنع القرار في الدول، والتي تمحور النقاش فيها حول مراجعة أهمية الأبعاد والجوانب العسكرية، ومكانة المؤسسات العسكرية ودورها، وضرورة إعادة تعريفه ليتناسب مع البيئة الأمنية الجديدة، ما ترك أثره الواضح على دور المؤسسات العسكرية بصفة عامة، ودور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بصفة خاصة.⁴

¹ محمد عبد الله يونس، مرجع سابق، ص ص 03، 01.

² خالد معمري، مرجع سابق، ص 05.

³ سمير باهي، "تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011م، ص 25.

⁴ خالد معمري، مرجع سابق، ص 05.

بعد أن أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة إلى إزالة الدولة عن عرشها كفاعل وحيد ورئيسي في النسق الدولي مُفسحة المجال أمام كيانات جديدة تعاضت أدوارها،¹ وإن كانت تفتقد للصفة الدبلوماسية وتعمل خارج إطار السيادة كطرف غير رسمي ينافس الدولة في أداء وظائفها التقليدية خاصة وظيفتي الأمن والدفاع،² ما أدى إلى ظهور شبكات وخرائط جديدة للتفاعلات والمصالح من جهة.³

وللمخاطر والتهديدات الأمنية من جهة أخرى، والتي تحوّلت من نمط تقليدي إلى نمط جديد اصطلح على تسميته في الكثير من الأحيان بـ "التهديدات اللاتماثلية"،⁴ أو بصورة أحدث "التهديدات الهجينة" كتعبير عن زيادة خاصية التعقيد والتشابك التي أصبحت تميّز التهديدات الأمنية الجديدة.⁵

إنّ أبسط ما يمكن ملاحظته هو أنّ التهديدات الأمنية الراهنة أصبحت أكثر اتساعاً وانتشاراً وفتكاً، حيث تتميز بكونها أقلّ وطنية في تعريفها وأكثر عالمية في مداها، لصعوبة تحديد المسؤولين عنها سواء كانوا دولاً أو فواعل ضمن الدول، أو فواعل عبر وفوق الدول، ولكونها أصبحت ممتدّة في الزمان، بما لا يسمح برصدها، ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالاً لحصرها.

فقد وقفت المؤسسات العسكرية بجيوشها وترساناتها عاجزة أمامها لكونها تتسم بالشمولية وطبيعتها غير العسكرية وخاصيتها العابرة للقوميات والحدود، فهي لا تستثني أي دولة مهما كانت قوتها العسكرية وموقعها.⁶ ولكونها تفتقد إلى قاعدة وأرضية خاصة، فإنّه لا يمكن التعاطي معها أو مواجهتها عسكرياً، ما أدى بالنتيجة إلى مراجعة مكانة ودور المؤسسات العسكرية وجيوشها النظامية في العديد من الدول.

ما أدى إلى بروز توجه نظري وأكاديمي كان له حججه وبراهينه ليؤكد على أنّ البيئة الأمنية والاستراتيجية الجديدة أدت إلى تغيير مفهوم وطبيعة السلطة والصراع، على إثر تراجع أهمية القوة العسكرية وبرزت القوة الاقتصادية كمحدد أساسي لمكانة الدول في النظام الدولي.

¹ أحلام نواري، "تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، مجلة دفاثر السياسة والقانون، العدد 04، 2011م، ص ص30، 31.

² أحمد فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دفاثر السياسة والقانون، العدد 14، 2016م، ص164.

³ Julian Ku, John yoo, "Globalization and sovereignty", **Berkeley Journal of International Law**, volume31/ Issue 01, 2013, P231.

⁴ أحمد فريجة، مرجع سابق، ص166.

⁵ Ofran Badakhshani, **Globalization : The end of state sovereignty ?**, Free university of Amsterdam, Amsterdam, w p d, P 06.

⁶ أحمد فريجة، مرجع سابق، ص ص161 - 166.

وذلك على اعتبار أنّ الصراع لم يعد عسكرياً وإنما اقتصادياً بدليل تراجع مكانة ودور المؤسسات العسكرية في الدول بعد أن أصبحت تمارس دور التأثير وليس التغيير، متأثرة بالانفصال النسبي الذي حدث بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والتي اكتسبت أهمية متزايدة.¹

إلا أنّ ذلك في الواقع لا ينطبق على جميع الدول، فقد أدت المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وخاصة على صعيد الصراع العربي-الإسرائيلي منذ حرب الخليج الثانية (1990-1991م)، وإلى غاية يومنا هذا إلى عملية مراجعة شاملة،² للنظرية الأمنية الإسرائيلية وإعادة ترتيب أولوياتها بشكل معاكس لما طرحته هذه الأدبيات.³

فقد احتفظت المؤسسة العسكرية بمكانتها ودورها في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي، لامتلاكها الوسائل والآليات اللّازمة من جهة وطبيعة التهديدات الأمنية التي تفرضها منطقة الشرق الأوسط من جهة ثانية،⁴ والتي وإن كان من الصعب إيجاد توصيف لها في ما إذا كانت تهديدات محتملة أو كامنة، أو أنّها ذات طبيعة دفاعية أو هجومية، إلا أنّها تستدعي ضرورة تطوير القدرات العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية في سبيل مواجهتها والاستجابة لتداعياتها.⁵

ففي إطار المراجعة التقييمية التي قامت بها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مؤخراً للمتغيرات الإقليمية التي تعرفها المنطقة من منظور أمنها القومي، انتهت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إلى نتيجة مفادها أنّ المنطقة تعتبر أكثر هدوءاً من زاوية التهديدات العسكرية المباشرة، إلا أنّها تبدو أكثر تحدياً من زاوية الأنشطة المعادية مختلفة الأنواع والاتجاهات.⁶

حيث أدت التحولات الجيوستراتيجية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط إلى بروز تهديدات أمنية مُستجدة ومُتمامية أدت إلى إضعاف مكانة الدول العربية المجاورة وإنهاك جيوشها بعد تصنيفها كدول

¹ محمد حتوش، "الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، مجلة الفكر، العدد 10، د س ن، ص 186.

² هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 447.

³ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 103.

⁴ عدنان عبد الرحمن أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، د س ن، ص 97.

⁵ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 448.

⁶ فادي نحاس، المشهد الأمني-العسكري انخفاض التهديدات العسكرية وتزايد في الأنشطة المعادية المتعددة، تقرير "مدار" الاستراتيجي، 2016م، ص 140.

فاشلة، في مقابل بروز تهديدات أمنية هجينة، ولا متناظرة، ومتشعبة،¹ مصدرها بالأساس فواعل لادولائية تحركها أيديولوجية إسلامية متطرفة يعتبر "حزب الله" أقواها،² بامتلاكه منظومة صاروخية قادرة على وضع معظم مدن إسرائيل تحت مرمى نيرانه.

بالإضافة إلى "حركة حماس" ككيان "معاد" يتمركز على مقربة من إسرائيل ويمتلك قدرة نسبية على التهديد،³ خاصة في إطار تعاونه مع المنظمات المتطرفة الأخرى التي ينتمي بعضها إلى "القاعدة" والموجودة على حدود إسرائيل في سناء وهضبة الجولان، دون إهمال التهديد الذي تمثله العناصر الجهادية التي تنمو في فراغ السلطة في كل من العراق وسوريا (داعش).⁴ أما الخطر الأكبر الذي يتهدد وجود إسرائيل فيتمثل في تحول إيران إلى دولة نووية طموحة تسعى إلى فرض هيمنتها الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

عموما لقد أدت ضبابية المشهد الأمني والعسكري في منطقة الشرق الأوسط،⁵ وتزايد حدة الاضطرابات الإقليمية والتغيرات الجيوستراتيجية المتسارعة بتبديل التركيب الجيو-سياسي لدول المنطقة بشكل دراماتيكي في إطار فترة ما بعد الحرب الباردة، إلى تصنيف منطقة الشرق الأوسط باعتبارها أكثر مناطق العالم توترا واضطرابا.⁶

ما أدى إلى خلق حالة من الاتفاق الاستراتيجي في إسرائيل أجمعت على ضرورة وحيوية إبقاء البعد الأمني وخاصة العسكري كمحور اهتمام الدولة الإسرائيلية وصناع قرارها، الأمر الذي أدى إلى دعم بدل تراجع مكانة ودور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في عملية صنع القرار، خاصة وأن هذه التحولات والتغيرات الجيوستراتيجية تمس بشكل مباشر أمن ووجود دولة إسرائيل.⁷

وبالنتيجة أدت فترة ما بعد الحرب الباردة إلى زيادة تدخل المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار لامتلاكها خاصية الأسبقية والمبادرة في دق ناقوس الخطر وتحدير المستوى السياسي لكي يبادر بحلول مناسبة للتحديات الجديدة.

¹ رندة حيدر، مرجع سابق، ص 61.

² المرجع نفسه، ص 17.

³ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 106.

⁴ رندة حيدر، مرجع سابق، ص 17، 18.

⁵ فادي نحاس، مرجع سابق، ص 140، 141.

⁶ رندة حيدر، مرجع سابق، ص 32.

⁷ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 103.

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بين الشراكة والهيمنة

أُقيمت إسرائيل في المنطقة العربية في إطار إقليم الشرق الأوسط، الذي يعتبر الإقليم الأكثر أهمية واضطراباً على اختلاف المراحل التاريخية، حيث أدت طريقة وجودها قسراً كدولة قلب في المنطقة إلى إثارة صراع استراتيجي ممتد ومُستديم بينها وبين الدول العربية المجاورة والرافضة لوجودها.¹ لذلك أضحى تصدر العسكر والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية المشهد السياسي في دولة كـ"إسرائيل" أمر مألوف وشواهد أكبر من أن تُحصى، إلا أن الموقع الذي بدأ يحظى به هؤلاء خاصة بعد فترة الحرب الباردة جعل القرار السياسي في إسرائيل أكثر التصاقاً بالمؤسسة العسكرية، ولا يبدو أن هذا التغلغل العسكري في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي في طريقه للتراجع خاصة في ضوء ما يشاع عن "سلة تهديدات وجودية" جديدة تواجهها إسرائيل بعد فترة الحرب الباردة.

أولاً: المؤسسة العسكرية أداة تنفيذ استراتيجيات الأمن القومي

ينطلق أنصار هذا الاتجاه في تحليل دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي من معيار الوظيفة، انطلاقاً من أنّ المستوى السياسي ومؤسساته هي الجهة الوحيدة التي تتمتع بالسلطة القانونية والدستورية لصنع القرارات المتعلقة بالأمن القومي لئتم عرضها على المستوى العسكري الذي تتمثل مهمته الوحيدة في وضع تصور أو خطط مناسبة مع تحديد الإمكانيات لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ.² وذلك على اعتبار أن إسرائيل دولة ديمقراطية، وأنها تسعى إلى تجسيد مبادئ السيطرة المدنية الموضوعية وتحقيق الاحترافية العسكرية، وتعزيز تخصص الجيش في الشؤون العسكرية مقابل خضوعه للسيطرة السياسية.³

ولقد تمّ توثيق هذه الرؤية في عدّة قوانين أهمّها "القانون الأساس للجيش" * لسنة 1976م، والذي يوضّح خضوع الجيش لأوامر الحكومة،⁴ بالإضافة إلى "قانون نطاق سلطة العسكريين" لعام 1955م، والذي يحدد سلطة المؤسسة العسكرية ومهام رئيس الأركان العامة للجيش.⁵

¹ دلال محمود السيد محمود، مرجع سابق، ص 38.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 137.

³ هيفاء رشيد حسن، "، مرجع سابق، ص ص 413، 414.

* والذي تمّت صياغته بشكل مفتضّب وقصير للغاية، ويتألف من ستة بنود قصيرة، ويبلغ إجمالي عدد كلماته واحد وثمانين كلمة فقط.

⁴ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 137.

⁵ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 412.

فقد عرّف "ديفيد بن غوريون" رئيس الحكومة ووزير الدفاع، والذي كان له الدور الأهم في بناء الجيش الإسرائيلي، مكانة الجيش الإسرائيلي ودوره وعلاقته بالقيادة السياسية كالتالي: "الجيش لا يقرر السياسة ولا النظام ولا القوانين ولا نظام الحكومة في الدولة، وطبعا الجيش لا يقرر بنفسه حتى بنيته وأنظمتها وخطوط عملها، والجيش ليس هو الذي يقرر شأن الحرب والسلام، الجيش هو الدراع التنفيذية لحكومة إسرائيل، إنّه دراع الدفاع والأمن، النظام في الدولة، والخطوط السياسية تجاه الداخل والخارج، وإعلان الحرب وصنع السلام، وتنظيم الجيش وتصميم صورته، ذلك كلّ من صلاحيات السلطة المدنية وحدها: الحكومة والكنيست والناخبين، الحكومة مسؤولة عن الجيش أمام منتخبي الشعب والجيش خاضع في كل شيء للحكومة، وما هو إلاّ منفذ للخط السياسي وللأوامر التي يتلقاها من المؤسستين التشريعية والتنفيذية: "الكنيست والحكومة".¹

وعليه تكون رؤية "بن غوريون" لدور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في الحياة السياسية على اعتبار أنّها تابعة لحكومة الشعب فقط، ويكون الجيش مجرد أداة لتنفيذ سياسات الحكومة ومنظورها للأمن القومي.² إنّ ما ذكره "ديفيد بن غوريون" في رؤيته لدور المؤسسة العسكرية ما انفك، يتردد، ويتم التشديد عليه دوما داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في كل مرة يتم التطرق فيها إلى دورها وعلاقتها بالقيادة السياسية.³

تندرج هذه الرؤية لدور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالنظام السياسي في إطار "النموذج الوظيفي" أي أنّ الجيش الإسرائيلي هو أداة لتنفيذ سياسة الحكومة، وأنّه يخضع للقيادة السياسية، وللرقابة المدنية الفعّالة وأنّه منعزل تماما عن المؤسسة السياسية والحزبية في إسرائيل. فالمؤسسات السياسية وبالضبط القيادة السياسية الإسرائيلية هي التي تحدد أهداف الأمن القومي، في حين يتولى الجيش تنفيذها، كما أنّ القيادة السياسية هي التي تحدد أين يمرّ الخط الفاصل بين الأهداف من ناحية، والوسائل اللازمة لتجسيد هذه الأهداف من ناحية أخرى.⁴

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 17، 18.

² هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 409، 410.

³ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 93.

⁴ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 18.

وقد كان المفكر الإسرائيلي "عاموس بيرلموتر - A.Perlmutter" من أوائل وأبرز من عرض "نموذج الأداة" ودافع عنه، مقدما صورة مثالية لعلاقة الجيش الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية بالقيادة السياسية.¹ حيث افترض "بيرلموتر" أنّ وجود ثقافة مدنية في إسرائيل ونضوج البنى السياسية، وخاصة الأحزاب السياسية والهستدروت، والتغيير في قيادة الجيش، واعتماد الجيش نظام الاحتياط الذي يشكل فيه الاحتياطيون الغالبية العظمى من مجمل عديد الجيش الإسرائيلي، وازدياد مهنية الجيش النظامي واحترافه، وتبني الجيش والمجتمع أيديولوجية واحدة، وتماهي أهداف الجيش مع الأهداف القومية السياسية للمجتمع؛ كلها مؤشرات تمنع حربه تدخل الجيش في السياسة وتقلل إلى درجة الصفر إمكانية هيمنة المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار في إسرائيل.²

هذا ويدافع "يهودا بن مائير" عن نفس هذه الرؤية، ففي معرض تحليله لطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في إسرائيل، انتهى إلى أنّها علاقة ارتباط وخضوع من قبل القيادة العسكرية للقيادة السياسية، حيث اعتبر أنّ للجيش دور وتأثير محدود في عملية صنع القرار في إسرائيل، وأنّ معظم القضايا يُتخذ القرار بشأنها من قبل القيادة السياسية وبدون ضغط أو تدخل لفرض مواقف الجيش من طرف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. أمّا بالنسبة لما يحدث بين الفينة والأخرى من حديث عن التغلغل وهيمنة المؤسسة العسكرية على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي، فهو غالبا ما يقع في خانة التجاوزات الفردية التي تعتبر حالات شاذة وقليلة سرعان ما يتم السيطرة عليها حسب "يهودا بن مائير".³

من جهته "يورام بييري - Y.Perry" * قدم أحداث وأمثلة اعتبرها برهان على تقدم المستوى السياسي على العسكري في إسرائيل وعدم انصياع القيادة السياسية لرغبة المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي، والتي أكّدت حسبه أنّ مبادئ الديمقراطية البرلمانية الإسرائيلية لم تنتزع وأنّ الإجراءات الديمقراطية مازالت تُمارس في إسرائيل، حيث أنّ مؤشر العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية يميل لخضوع الأولى للثانية حتى في حالات الخلاف والصدام.

¹ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 137.

² محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 18، 19.

³ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 137.

* دكتور في علم الاجتماع والعلوم السياسية، ومحاضر في دائرة الاتصالات بالجامعة العبرية.

ولا أدل على ذلك حسبه قرار الانسحاب الأحادي الجانب من لبنان عام 2000م، فبعد أن أظهرت حصيلة الريح والخسارة لقرار دخول إسرائيل إلى المستنقع اللبناني أن السلبات* أكثر من الإيجابيات، اتخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود باراك-E.Barak" قرار أحادي بالانسحاب على الرغم من معارضة الجيش لذلك.

حيث أرغمت المؤسسة العسكرية على تنفيذ نص القرار بعد أن حاربت بكل قوتها وخاضت صراعا مؤسساتيا ضدّ تنفيذ قرار الانسحاب من لبنان، فقد اشترك الجيش بكل أدرعه وقياداته من أجل إلغاء القرار بما في ذلك رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية (أمان) "عاموس مالكا-M.Amos"، ورئيس وحدة الأبحاث الجنرال "عاموس جلعاد-A.Gilad"، وقائد الجبهة الشمالية "جابي أشكنازي-G.Ashkenazi" الذي هاجم القرار بحدّة، ووصفه رئيس الأركان السابق "أمنون شاحاك-A.Shahak" بـ "الخطير جدا".

كما كان "شاؤول موفاز-S.Movaz" رئيس هيئة الأركان في الجيش آنذاك من أشدّ المعارضين للقرار حيث كان جواب الجيش بعد إصدار "باراك" لتعليماته بالانسحاب: "بأنّ الجيش لا يختار مهماته"، أي أنه يؤكد خضوعه للمستوى السياسي.¹

ثانيا: المؤسسة العسكرية تهيمن على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي

منذ البدايات الأولى للفكر الصهيوني والدعوة لإقامة وطن قومي لليهود، شغلت القوة العسكرية حيزًا هامًا في هذا الفكر، وبإعلان قيام دولة إسرائيل وإصدار الأمر بتكوين جيش الدفاع الإسرائيلي،² احتلّت المؤسسة العسكرية مكانة مركزية في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي.³

فلقد أدّى استحكام ومركزية قضية الأمن في كينونة ووجود الدولة الإسرائيلية ونظامها السياسي إلى خلق إجماع قومي أدى إلى قبول جميع الأطراف من سياسيين وعسكريين لتدخل المؤسسة العسكرية في بلورة وصياغة الاستراتيجيات العليا في إسرائيل، خاصة وأنّ هذه الاستراتيجيات تمحورت في معظمها

* استنزاف إسرائيل مالياً، وعسكرياً، وبشرياً حيث كانت حصيلة الحرب 1200 قتيل و510 جريح، بالإضافة إلى حالة الاستنفار الدائمة للاحتياط التي أثّرت سلباً على الوضع الاقتصادي بعد أن تم تخصيص الموارد الاقتصادية للمجهود الحربي.

¹ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 137، 144.

² أمنية أحمد محمد سالم، مرجع سابق، ص 30.

³ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 380.

حول الصراع وكيفية خوض الحروب، وفي أفضل الحالات كانت هذه الاستراتيجيات تقع في الحالة الوسطية بين حالة اللّاحرب والّاسلم مع الاحتفاظ بحالة عدم الاستقرار والأمن المهدد كحالة مُستديمة.¹ ولما كانت إسرائيل هي أقرب ما تكون إلى "دولة ثكنة" في بنيتها، فإنّ مركزية وأهمية دور المؤسسة العسكرية لا تكمن في الوجود العددي للجيش الإسرائيلي أو في توزيع عناصره وانتشارها داخل مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. وإنما أهميته تتبع أساساً من دوره، فهذا الجيش كان في الماضي وراء تأسيس دولة إسرائيل، ويقوم حالياً بحمايتها وحفظ وجودها وأمنها، على اعتبار أنّه بمثابة العمود الفقري وأداتها الرئيسية في بسط هيمنتها وسيطرتها على المجال الإقليمي.²

كما تكمن أهمية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في تعدد أدوارها ومهامها، إن كان على الصعيد الداخلي والخارجي، أو على الصعيد العسكري وغير العسكري، حيث تتنوع مهامها بين مهام سياسية واقتصادية، واجتماعية، وأيدولوجية، وأخرى علمية.³

فقد أدى تماسك بنيتها المؤسساتية وتنوعها وحيازتها من الأدوات والآليات ما يكفل لها التغلغل داخل النظام السياسي الإسرائيلي إلى تشبيهها بالحكومة العسكرية المصغرة،⁴ فنتيجة للمتصاعدة للنظام السياسي الإسرائيلي والاندماج السياسي العسكري المتصاعد الذي قد يُعزى إلى الطابع الاستيطاني الإحلالي للمجتمع الإسرائيلي ومنظومة القيم المجتمعية التي تؤسس لثقافة عسكرية مهيمنة.⁵ اضطلعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بدور مهيمن في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي وتقرير سياسة إسرائيل في حالات لا تُعد ولا تُحصى متجاوزة بذلك كل الأطر القانونية والدستورية ومُتقدمة على المستوى السياسي ومؤسساته.⁶

فخلف واجهات "ديمقراطية" وادعاءات مصطنعة تتصل بمقولة "الأمن المهدد" واحتياجاته، تحظى القيم العسكرية كجزء ومكوّن أساسي من ثقافة وهوية المجتمع الإسرائيلي بالأولوية،⁷ وتُمارس المؤسسة

¹ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 128.

² أمنية أحمد محمد سالم، مرجع سابق، ص 29، 30.

³ المرجع نفسه، ص 29.

⁴ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 127.

⁵ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 380، 381.

⁶ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 95.

⁷ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 407.

العسكرية من بعدها دور المُقرر ليس فقط في النواحي الفنية العسكرية، بل في صياغة الاستراتيجية العليا للدولة.¹

في هذا الإطار عرض أستاذ العلوم السياسية "دان هوروفيتس- D.Horovitz" و"موشيه ليساك- M.Lysak" نموذج لتحليل دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في الدولة. فنظرا لكون مشاركة المواطنين في الجهد العسكري عند أعلى حد ممكن، وكون إسرائيل في حالة حرب دائمة، فما إن تنتهي حرب واحدة حتى تنتقل إسرائيل إلى حالة حرب كامنة تحمل في ثناياها إمكانية التفجر والتحول إلى حرب فعلية في أي لحظة، ما يجعل الاستعداد للحرب بشكل دائم وإيجاد أفضل الطرق لتجنيد أفراد الشعب كلهم، ضرورة ملحة ترتبط بالحفاظ على وجود وبقاء إسرائيل، وقد عبّر "قانون الخدمة العسكرية" في الجيش عن ذلك.

فإنّ الباحثان يقترحان نموذج "الشعب المسلّح" لفهم دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، حيث يفترض هذا النموذج أنّ حدود التماس بين الجيش والقطاع المدني مفتوحة ومتنوعة، وأنّه في وضع مماثل تتوسّع مهام الجيش ودور المؤسسة العسكرية، وتتقاطع مع مهام مدنية وبالضبط سياسية، ما يؤدي إلى بروز ظاهرة "تمدين أو تسييس الجيش" من ناحية، و"عسكرة السياسة" من ناحية أخرى.²

وقد عبّر الباحث الإسرائيلي "بنكو الدار" عن هذه الحقيقة بقوله: "يؤثر الجيش، ولو كان الهدف منه أولا وقبل كل شيء الدفاع عن الدولة ضد أعدائها والتغلب عليهم في حياة الأمة كلها ولو إلى حد معين، خصوصا في دولة تعيش جوا عسكريا عنيفا ودائما وأكثرية مواطنيها أيضا رجال جيش في عطلة طويلة".

إنّ المشاركة المدنية الواسعة في مهام الأمن الوطني، وطبيعة الحدود الفاصلة بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والنظام السياسي، إضافة إلى العلاقة المباشرة بين الاهتمامات الأمنية المتزايدة للدولة والحصة المتعاطمة من الموارد المخصّصة للأمن، وبين هيمنة الصفوة المُختارة العسكرية على الصفوة المُختارة المدنية، دفعت بعض خبراء الشؤون العسكرية إلى أن يُطلقوا على إسرائيل صفة "دولة ديمقراطية المُعسكر"³ مع فارق صغير هو أنّ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لا تسعى إلى ممارسة الحكم مباشرة

¹ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 95.

² محمود محارب، مرجع سابق، ص 95، 96.

³ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 407، 408.

تناغما مع "الديمقراطية" المعلنة، طالما أنّ معظم ما تقرره من سياسات يلقى الاستجابة والقبول من المستوى السياسي الذي يعاني من ضعف بنيوي.¹

ما أدى إلى تدخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تدخلا واسعا في رسم سياسة الأمن القومي من خلال الاستشارة المهنية التي يقدمها رئيس الأركان وقادة الجيش في اجتماعات الحكومة ولجنة الوزراء لشؤون الأمن، إضافة إلى "التقويم القومي" الذي يقدمه جهاز المخابرات العسكرية في الجيش الإسرائيلي عن الحرب واحتمالات نشوبها، وكذا مشاركة كبار ضباط الجيش في الاتصالات والمفاوضات مع الدول العربية.²

حيث يكون لتقلهم العددي والمعلوماتي في اجتماعات المجلس الوزاري المصغّر ما يلجّم المستوى السياسي ويُرغمه على اتخاذ القرار المُطابق لرؤية المؤسسة العسكرية خاصة في إطار عدم فاعلية الهيئات الاستشارية للمؤسسة السياسية، ما يجعل المؤسسة العسكرية وبالضبط رئيس هيئة الأركان بمثابة المستشار المهني الوحيد. وذلك في إطار إشرافه المباشر على دائرة "التخطيط السياسية" التابعة لهيئته، وقدرته في التأثير على كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع من خلال السكرتير العسكري الذي يعتبر "آذان وعيون" لكليهما، إلاّ أنّه في الواقع مُمثل للجيش في مكتبهما حيث يملك رئيس الأركان صلاحية التصرف في حياته المهنية.³

وقد أشار الباحث "عاموس بيرلموتر" الذي عاد وعالج الموضوع، إلى أنّ الجيش الإسرائيلي يكاد يكون الجيش الوحيد في العالم الذي يسيطر دون منازع على القضايا الاستراتيجية والتكتيكية المتعلقة بالأمن القومي.⁴ وأكد "بيرلموتر" أنّ جهاز المخابرات العسكرية (أمان) وأقسام التخطيط المتعددة في الجيش ورئيس هيئة الأركان العامة هي الجهات الحقيقية التي تبلور "نظرية الأمن الإسرائيلية"، والتي لها التأثير الأكبر في عملية صنع القرارات في الأمن القومي، وفي حالات نادرة فقط يؤثر القادة المدنيون تأثيرا حقيقيا في هذه القرارات.⁵

¹ بلال ضاهر، "العسكر يحكمون إسرائيل!"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 126، 2008م، ص 127، 128.

² محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 20.

³ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 96.

⁴ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 100.

⁵ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 22.

حيث تُعتبر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الهيئة الوحيدة التي تملك الأدوات والوسائل والآليات اللازمة لتكوّن رؤية استراتيجية شاملة وكاملة عما يجري في الدولة، لامتلاكها مصادر جمع المعلومات والمؤسسات والأجهزة التي تضطلع بمهمة تحديث ومتابعة قاعدة البيانات الأساسية.¹

فإلى جانب المؤسسات الاستخباراتية تُولي المؤسسة العسكرية مراكز الأبحاث والدراسات اهتماما كبيرا وتقوم بتمويلها لتساعدها في وضع استراتيجياتها، وفي دراسة الواقع والمستجدات إن كان على الصعيد المحلي، أو العربي، أو الدولي،² فقد ازدادت المؤسسات والمعاهد في الجامعات الإسرائيلية التي يرأسها ويديرها ويعمل فيها رجال أمن سابقون مثل "معهد الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، و"المعهد الدولي ضد الإرهاب" في "المركز المتعدد المجالات" في مدينة هرتسليا حيث تعقد هذه المراكز والمعاهد ندوات وأياما دراسية وتُصدر أبحاثا حول قضايا ذات أهمية استراتيجية، فرغم أنها لا تتقيد بالمعايير الأكاديمية.³

إلا أنها تُشكل "مادة القرار" الأولية التي تستأثر بها المؤسسة العسكرية، ما يُعطيها مجالا واسعا من الصلاحيات، تتخطى حصرها في مجال التكتيك العسكري، لتزوّد الحكومة بسياسات مفصلة، وتساهم في صنع وصياغة الخطط السياسية، وتؤثر بشكل مباشر على عملية صنع القرار.⁴

أمّا "أهرون يريف-A.Yariv" الذي شغل منصب رئيس جهاز المخابرات العسكرية في الجيش الإسرائيلي فأشار في مقالة له إلى أنّ الجيش الإسرائيلي وحده لديه المؤسسة التي تمكنه من تطوير استراتيجية إسرائيلية في الأمن القومي، وأكد بأنّ جميع الوزراء في الحكومة الإسرائيلية، بمن فيهم وزير الدفاع يعتمدون على الجيش في هذا الأمر.

¹ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 96.

² هاشم حسن حسين الشهواني، "مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 08، د س ن، ص 01.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 28.

⁴ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 96.

واستخلص "يريف" أنّ موقف الجيش يؤثر بسبب ذلك تأثيراً كبيراً في القضايا التي تخص الأمن القومي،¹ لعدم وجود هيئة مستقلة عن المؤسسة العسكرية تقدم لصانعي القرارات ما يحتاجون إليه من معلومات وتحليلات ومقترحات، ما أدى بالنتيجة إلى هيمنة العسكريين على عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي.

وهو الأمر الذي وصفه الصحفي المتخصص في الشؤون العسكرية "عوفر شيلح" بـ "الانقلاب الصامت"، والذي يبرز في القرارات الكبرى المتعلقة بالأمن القومي، وذلك بعد أن استقر في العقيدة الإسرائيلية أنّ رؤساء الجيش ليسوا قادة حكم يتم انتخابهم، بل هم الأمناء الحقيقيون على الأمن القومي. خاصة بعد أن شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع مستوى مشاركة العسكريين في السياسة، وبالتالي فلا عجب أن يكون معظم أصحاب القرار من قادة الجيش والأجهزة الأمنية، وأن يكون حضورهم في الإعلام مكثفاً، وأن تهيمن وجهة النظر الأمنية والعسكرية على السجال والجدال السياسي العقيم من وجهة نظر إسرائيلية،² خاصة بعد أن أصبحت تصريحات المسؤولين العسكريين ومواقفهم سواء في الغرف المغلقة، أو عبر وسائل الإعلام تُؤخذ بعين الاعتبار لدى السياسيين وعامة الإسرائيليين.³ ففي أحسن الظروف إذا لم تتخذ المؤسسة العسكرية قراراً أو موقفاً من قضية معينة فإنها ستنتظر بعين "القاضي" المُمحص والمحاسب لأي خطوة سياسية، وهي التي ستقرر في نهاية المطاف ما إذا كان هذا القرار مجدياً لأمن إسرائيل فينقذ، أو على حساب أمنها فيتم إلغاؤه.⁴

على اعتبار أنّ من يُقر الاستراتيجيات وسُلم الأولويات ذات الصلة بما يعرف بالأمن القومي الإسرائيلي إن كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي ليسوا هيئات تتولّأها جهات سياسية، بل أشخاص يرتدون البزات العسكرية.⁵ حيث تُهيمن المؤسسة العسكرية وتتدخل في السياسة الخارجية، فالربط الذي لا ينقسم بين سياسة الأمن الإسرائيلية وبين سياستها الخارجية منح المؤسسة العسكرية تأثيراً كبيراً في السياسة الخارجية التي باتت مُساعدة ومُبررة لسياسة الأمن الإسرائيلية وليست شريكاً لها.⁶

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 22، 23.

² هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 471، 470.

³ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 127.

⁴ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 472.

⁵ المرجع نفسه، ص 472، 473.

⁶ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 24.

وقد عبّر "موشيه دايان" عن ذلك بقوله: "إنّ إسرائيل ليس لديها سياسة خارجية وإتّما سياسة دفاعية فقط"، بمعنى أنّه بدلا من أن يكون لإسرائيل استراتيجية شاملة في خدمة تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فإنّها تضع سياستها الخارجية في خدمة استراتيجيتها الشاملة على المستويين العسكري والأمني.¹

وقد أشار "يورام بييري" إلى أنّ تدخل الجيش الإسرائيلي في رسم السياسة الخارجية والأمن لم ينجح عن وجود إسرائيل في حالة صراع وحرب فحسب، وإتّما كان أساسا ثمرة سياسة محسوبة خطط لها "ديفيد بن غوريون"² في سعيه لتجسيد رؤيته الخاصة لدور الجيش في السياسة.³

فقد عمل "ديفيد بن غوريون" بعناد من أجل فصل مجال الأمن عن النظام الحزبي الإسرائيلي، وعن قيمه وعن قوانين اللعبة السائدة فيه، وصمم على ألاّ تكون عملية صنع القرار في مجال الأمن القومي شبيهة بتلك القائمة في النظام الحزبي الذي تجري فيه مساومات وحلول وسط وحسم لصالح الأغلبية. فلم يقرر "بن غوريون" بذلك اتباع الاعتبارات المهنية في مجال الأمن فحسب، وإتّما قرر أيضا إخراج قضايا الأمن كلية من أيدي السياسيين، ومنح الصلاحية في مجال الأمن له ولقيادة الجيش التي كانت، بطبيعة الحال، مقربة منه ومحسوبة على حزبه الحاكم "مباي".⁴

وبقيامه بذلك أبعّد "بن غوريون" الأمن عن أيدي السياسيين، ولكّنه في الوقت نفسه، كما يُؤكد "بييري" فتح الباب واسعا أمام قادة الجيش للتدخل في السياسة، لأنّه من غير الممكن عزل موضوعات الأمن عن سياقها السياسي.⁵ وبذلك كرّس "بن غوريون" تقاليد أدّت مع مرور الوقت وتوالي الحروب والاضطرابات الأمنية إلى تسييس دور المؤسسة العسكرية واستقطاب قياداتها بشكل متزايد نحو الانخراط في الحياة السياسية بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية.

¹ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 409.

² محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 24.

³ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 409.

* حزب العمل الإسرائيلي.

⁴ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 24.

⁵ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 103.

ففي أعقاب الانتصارات المتتالية التي أحرزها الجيش أصبحت المؤسسة العسكرية بكل فروعها ومؤسساتها قناة رئيسية للتعبئة وشغل المناصب العليا على الصعيد السياسي كما على صعيد الإدارة العامة، وذلك بعد اكتسابها شرعية متزايدة وتزايد شعبية أفرادها في أوساط عامة الإسرائيليين.¹

هذا وتستفرد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية باتخاذ قرارات الحرب، حيث وصلت خطورة تأثير العسكر على السياسة إلى ذروتها بعد فترة الحرب الباردة، وذلك في انتفاضة الأقصى التي اندلعت أواخر عام 2000م، وحرب لبنان الثانية أواسط عام 2006م، والحرب على غزة عام 2008م وأوائل عام 2009م، بعد أن أخذ الجيش على عاتقه مهمة تقدير الانتصار في المواجهة، فأظهر ضعف المستوى السياسي، فخلال هذه المواجهات العسكرية لم تُجري الحكومة الإسرائيلية نقاشات معمّقة حول أهداف الحروب الدائرة، لأنها لم تُسلم المستوى العسكري قائمة بالأهداف التي قدّرتها لإدارة هذه الحروب.

وبذلك تحوّل الجيش إلى جسم يُحدد الأهداف التي يقاوم من أجلها بعد أن تولى رؤساء الأركان وضعها، فخلال المجرىات السياسية المختلفة على أكثر من صعيد في إسرائيل تولى الجيش دورا حاسما، وقام رجاله بالتفاوض على حدود الدولة في اتفاقية "رودس" سنة 1949م، ووصلت المهمة منتهىها في اتفاقية "أوسلو" عام 1993م، أين اعتمد "اسحق رابين - Y.Rabin" على الجنرالات أكثر من المدنيين، وأسند مهمات حساسة وذات أهمية استراتيجية لنائب رئيس الأركان "أمنون شاحاك - A.L.Shahak".

وهكذا استفاد العسكر مما تُشكله مسألة الأمن كقضية مركزية في صيرورة الدولة، وتسلفوها لتعزيز دورهم، وتسلفوا منها إلى مواقع متنفذة، ونجحوا في خلق إجماع حول نظرتهم الأمنية لجميع الأطوار السياسية حيث لم تعد الحكومة والكنيست يتدخلان في سياساتهم وقراراتهم.²

خاصة وأنّ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تتمتع ببنية متنوعة وموحدة تمتاز بدرجة كبيرة من التماسك، والاستقلالية، والمرونة، ولديها القدرة على العمل كفريق مهني متكامل يجهد في تحقيق أهدافه واستراتيجياته التي تتمحور حول الأمن، مما يؤهلها لقراءة الواقع وتفسيره، ووضعها على شكل خيارات وبدائل.³

¹ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 424-429.

² المرجع نفسه، ص 473، 475.

³ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 127.

ثالثاً: نماذج لهيمنة المؤسسة العسكرية على صنع قرارات الأمن القومي الإسرائيلي

تُقدم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ونظراً لخصوصية نشأة دولة إسرائيل ووضعها الأمني والاستراتيجي، حالة متميزة لنظام العسكرة وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، حيث تصح هذه الحالة أن تكون حالة قياسية ونمطية، وذلك لأنها كانت الحالة الوحيدة في العالم القائمة على أساس عاملين بارزين هما: الدور والبنية، فإسرائيل تتمتع بدور الشرطي أو الجندي المسلح، وتمتلك بنية النكته العسكرية، وكل ما هو موجود في هذا النموذج من بنى سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وحتى ثقافية موظف في خدمة العاملين السابقين، أي الدور والبنية.¹ فعلى الصعيد السياسي لعبت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أدواراً متعددة، مكنتها من تخطي دورها الوظيفي التنفيذي، إلى لعب دور آخر في صنع استراتيجيات الأمن القومي والقرار السياسي.²

I. قرار الحرب على لبنان 2006م:

إنّ الحرب على لبنان كانت خاضعة بشكل كامل لهيمنة المؤسسة العسكرية على مختلف مراحل صنع القرار، حيث اعتبرت هذه الحرب من وجهة نظر عسكرية بمثابة رد اعتبار للجيش الإسرائيلي بعد انسحابه عام 2000م. وقد فسّرت الحرب في أوساط المؤسسة العسكرية بأنها تعبير في الواقع عن رغبة رئيس الأركان الجديد القادم من سلاح الجو في كسر احتكار وهيمنة سلاح البر في التحكم بقيادة المؤسسة العسكرية، وإيجاد مبرر سياسي للميزانية التي تم رصدها لتطوير القوات الجوية الإسرائيلية.³ حيث لم تكتفي المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بتقديم الاستشارة، بل استعملت علاقاتها لإقناع السياسيين بضرورة شن الحرب،⁴ وتحديد أهداف القتال نيابة عن القيادة السياسية، التي تم تحجيم دورها إلى أقصى الحدود الممكنة.⁵

فقد برزت بشكل واضح مشكلة وزير الدفاع "عمير بيرتس - A. Peretz" أثناء عقد اجتماعات مع قيادة الجيش في مقر المنطقة الشمالية، فبحكم أنه قادم من بيئة مدنية، وأنّ ماضيه العسكري لا يتعدى

¹ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 407.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 167.

³ المرجع نفسه، ص 179.

⁴ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 20.

⁵ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 476.

أبجدياته الأولى، فقد ظهر بشكل واضح أثناء المناقشات واستخدام الرموز والمصطلحات العسكرية أنه لم يكن يدري عمّا يدور الحديث.

ولم يكن وضع رئيس الوزراء "إيهود أولمرت-E.Olmert" بأفضل منه، رغم أنه وبحكم تجربته في العمل السياسي كان يحاول أن يستثمر العمل العسكري وقرارات المؤسسة العسكرية خدمة لأبعاد سياسية وحزبية وانتخابية في إطار هيمنة المؤسسة العسكرية.¹

II. قرار الحرب على غزة 2008-2009م:

من البديهي القول إنّ إسرائيل بعد الفشل الذي مُنيت به في حربها على لبنان في صيف العام 2006م، سوف تُحضّر لحرب تعيد لها شيئاً من الكرامة، كما صرّح "نتنياهوو-B.Netanyahu" حيث تعتبر غزة في هذا الصدد الحلقة الأضعف في المشهد العادي لإسرائيل حسب ما جاء في تقرير "فينوغراد" * وتوصياته.²

ويمكن القول أنّ الحرب على غزة كانت هدفاً مركزياً للمؤسسة العسكرية سعت لتحقيقه لعدة أسباب أهمّها استرجاع مكانتها بعد أن تضررت سمعتها على أكثر من مستوى، وتوجيه ضربة لحركة "حماس" في الضفة الغربية وقطاع غزة فضلاً عن محاولة تعطيل اتفاق المصالحة ونزع الشرعية الدولية عن حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني،³ وإعادة عامل "الردع" وثقة الجمهور الإسرائيلي بأهم مؤسسة يُضمر لها الاحترام رغم ما نالها من الانتقاد، وتعتبر عملية "الرصاص المصبوب" خيار المؤسسة العسكرية الذي وُضع على طاولة القيادة السياسية وجاء منسجماً مع رغباتها من خلال كمية المعلومات الاستخباراتية والمكشوفة التي تدعمه باعتباره الخيار الأمثل.⁴

¹ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 179.

* عرف التقرير بهذا الاسم نسبة إلى القاضي الإسرائيلي "إياهو فينوغراند" الذي ترأس لجنة التحقيق الخاصة التي أوكلت لها مهمة كشف الحقائق وتقييم الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد حزب الله ولبنان صيف 2006م، ويتكون التقرير من 600 صفحة استناداً إلى 74 شهادة قدمها مسؤولون وسياسيون وعسكريون وخبراء.

² المرجع نفسه، ص 182.

³ عبد الحليم الجببسي، المواقف الصهيونية على غزة المحرقة بين مكر التخطيط ووحشية التنفيذ، ط1، دار الكتاب العربي، سوريا، 2010م، ص ص 21، 22.

⁴ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 182.

المطلب الثالث: عوامل وآليات تأثير المؤسسة العسكرية في قرارات الأمن القومي الإسرائيلي

إنّ صناعة استراتيجيات الأمن القومي في إسرائيل هي عملية ترتبط بوجودها غير الشرعي على أرض فلسطين، فإن تعددت القوى الفاعلة والمشاركة في تحديد مسارات السياسة الإسرائيلية، فإنّ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وأجهزتها الاستخباراتية والأمنية تحتل مركز الصدارة خاصة بالنسبة للقرارات التي يتم اتخاذها بشكل استثنائي بعيدا عن دوائر التأثير المعتادة في حالات الحروب والمواجهات العسكرية المباشرة،¹ حيث ينبع التأثير الحاسم وإن اختلفت مسمياته للمؤسسة العسكرية في صنع القرارات التي تخص الأمن القومي من مجموعة من العوامل والتي شكلت في نفس الوقت آليات مهمة للتأثير.²

أولا: المشاركة في اجتماعات الحكومة

تشارك المؤسسة العسكرية مشاركة فاعلة في نوعين من اجتماعات عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي، النوع الأول هو الاجتماعات الرسمية مثل اجتماعات الحكومة ولجنة الوزراء لشؤون الأمن، أما النوع الثاني فهو الاجتماعات غير الرسمية التي تعتبر في معظم الأحيان الأهم في عملية صنع القرارات، ويطلق عليها عادة "مطبخ" صنع القرارات.³

I- المشاركة في الاجتماعات الرسمية:

يَحضر رئيس الأركان وقادة مختلف الهيئات العسكرية الإسرائيلية منذ العام 1967م اجتماعات الحكومة والمجلس الوزاري المصغّر بشكل ثابت ومنتظم، سواء كانت تعالج قضايا أمنية أو غير أمنية.⁴ كما ويشارك إلى جانب رئيس الأركان في اجتماعات لجنة الوزراء لشؤون الأمن، عدد من جنرالات الجيش الإسرائيلي مثل قادة المناطق وقادة سلاح الجو، ورئيس جهاز المخابرات العسكرية (أمان)، ورئيسي "الموساد" و"الشاباك"،⁵ ولا يقدم رئيس الأركان وجنرالات الجيش موقفهم المهني ويخرجون من

¹ عبد الوهاب محمد الجبوري، " دور أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي (تصفية القيادات الفلسطينية نموذجا)" ، دنيا الوطن، 2008م، من الموقع:

تاريخ الإطلاع: 2017/03/31م <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/09/18/56410.html>

² محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 28.

³ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 109.

⁴ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 29.

⁵ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 437.

الاجتماع ليتمكنوا المؤسسة المدنية، أي الحكومة، من اتخاذ قراراتها، بل يببقون ويشاركون في النقاش إلى نهاية جلسة الحكومة التي تتخذ القرارات وتجري تصويتا عليها بحضورهم.¹

وهناك شبه إجماع على التأثير الحاسم لموقف رئيس الأركان وجنرالاته في القرارات التي تتخذها الحكومة، ويصف الوزير "دان مريدور -D.Meridor" هذا التأثير كالتالي: "عندما تشارك جماعة مؤلفة من نصف دستة من الجنرالات في اجتماعات الحكومة، فإنهم يأتيون ومعهم مواد أعدتها لهم هيئاتهم سلفا، ويترحون رأيا موحدا ويعلونه بنبرة سلطوية لا ينتابها الشك، ويصغي الوزراء لهم من دون أن تكون للوزراء الأدوات لتحليل مواقف الجنرالات، أو اقتراح سياسات بديلة، ولا يشارك ممثلو مؤسسات مدنية إطلاقا في اجتماعات مجلس الوزراء، وهكذا لا توجد للوزراء أي مقدره لفحص ما عرض عليهم بصورة نقدية".²

ويصف "عوفر شيلح-O.Shelah" مدى تأثير موقف رئيس الأركان وجنرالات الجيش في الوزراء في اجتماع الحكومة كالتالي: "يصل رئيس الأركان وقائد المنطقة ذو الصلة أو قائد منطقتين، ورئيس المخابرات العسكرية، ورئيس قسم الأبحاث في المخابرات العسكرية، وقائد سلاح الجو يتحدث كل منهم ربع ساعة... لا توجد للوزراء معلومات بديلة ولا هيئة تجمع المعطيات وتدرسها"، ثم يتساءل "عوفر شيلح": "ماذا يكون في وسع الوزراء فعله باستثناء رفع اليد؟".³

يستعرض "يهودا بن مائير" نمط تصرف الحكومة الإسرائيلية ولجنة الوزراء لشؤون الأمن في القرارات التي تخص الأمن القومي في ردة فعلها على عملية عسكرية ضد إسرائيل، فيشير إلى أن هيئة الأركان العامة للجيش أو رئيس الأركان يقرران، قبل اجتماع الحكومة، الرد الذي يعتزم الجيش القيام به. وبعد حصول رئيس الأركان على موافقة وزير الدفاع ورئيس الحكومة، يعرض خطة العملية على مجلس الوزراء، ويضيف "بن مائير": "في حقيقة الأمر لا يوجد بديل عملي أمام الحكومة من قرار الجيش وخطته"، ويستطرد بسخرية: "لكون الجيش الإسرائيلي جيشا عصريا ومنظما، فإنه لا يعرض أبدا على الحكومة خيارا واحدا فقط، فهذا أمر غير مقبول، بل إن رئيس الأركان أو ممثله، يعرض على مجلس الوزراء ثلاثة بدائل بشكل منظم ومقنع؛ الأول، عدم القيام بأي عمل أي عدم الرد، الثاني العملية التي

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 29.

² محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 110.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 30.

بريدها الجيش، والثالث القيام بعملية عسكرية كبيرة، وواسعة غير معقولة إطلاقاً في الأوضاع القائمة والتي لم تفكر فيها هيئة الأركان بجديّة".¹

في بعض الأحيان يكون عرض رئيس الأركان قد أعدته إحدى الهيئات، فيأتي مؤثراً، إذ يُظهر جميع العيوب في البديلين الأول والثالث (وفي بعض الأحيان بعض الإيجابيات)، وجميع إيجابيات البديل الثاني، ويخيل للوزراء، ربما، أنهم اختاروا اقتراحاً من بين بدائل حقيقية، ولكن كما ذكر، كان أمامهم بديل واحد ووحيد فقط،² ويضيف "يهودا بن مائير": "في الواقع توجد دوماً بدائل حقيقية مفيدة ومؤثرة، بما في ذلك ردة فعل غير عسكرية، ولكن لا يوجد أي طرف يعرض هذه البدائل الحقيقية على الحكومة".³

II- المشاركة غير الرسمية في عملية صنع القرار:

هناك مرحلتان أساسيتان عادة في عملية صنع القرارات، في المرحلة الأولى يتم رسم الخطوط الأساسية وبلورتها وصنع القرارات، أما في المرحلة الثانية فتجري الموافقة الرسمية على هذه القرارات، وعادة في المرحلة الأولى تضع هيئات غير رسمية (مطبخ سياسي) القرارات المراد اتخاذها، ثم تبدأ المرحلة الثانية عندما توضع هذه القرارات على جدول أعمال الحكومة للموافقة عليها، ونادراً ما يحدث أن يكون الجسم الذي يضع السياسة ويرسم القرارات فيما يخص الأمن القومي هو الجسم نفسه الذي يوافق عليها، فهناك ميل شديد لدى رئيس الحكومة في النظام البرلماني إلى إشراك عدد قليل من الأشخاص في رسم قرارات الأمن القومي وصنعها.⁴

إنّ ما يميّز عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي هو السريّة، ويمكن القول أنّه كلّما ازدادت أهمية الموضوع الذي يتّخذ القرار بشأنه، يقل عدد المشاركين في صنعه، وعادة ما يعمل رئيس الحكومة على تأليف مجموعة صغيرة من الأشخاص، معظمهم ليسوا أعضاء في الحكومة للمشاركة في صنع السياسة و"طبخ" القرارات في "مطبخ" رئيس الحكومة ثم يضعها على مائدة الحكومة كي تجيزها،⁵ وبذلك تكون إجازة الحكومة لهذه القرارات بمثابة نقطة النهاية في عملية صنع القرارات وليست بدايتها.

¹ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 111، 112.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 127.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 30.

⁴ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 112، 113.

⁵ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 31.

لقد رأينا سابقاً أنّ تأثير المؤسسة العسكرية في الحكومة الإسرائيلية والنظام السياسي الإسرائيلي في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي، كبير للغاية، وعند التدقيق في عملية صنع القرارات في "مطبخ" رئيس الحكومة الإسرائيلية يظهر أنّ تأثير المؤسسة العسكرية فيه يفوق عادة تأثيرها في الحكومة.¹

في هذا الصدد يُعتبر "لويس برونستين-L.Bronstein" من أوائل الذين أشاروا إلى الدور المهم للاجتماعات التي تُجرى خارج المؤسسة الرسمية في عملية صنع القرارات في إسرائيل، حيث أطلق عليها تسمية "كابنت المطبخ"، وأشار الباحث إلى أنّ هذا "الكابنت" يعود إلى مرحلة أوّل رئيس حكومة "ديفيد بن غوريون" الذي درج على بلورة الخطوط الأساسية لسياسته في الأمن القومي بعيداً عن الهيئات الرسمية.² وقد كان ذلك نابع من اعتقاده بأنّ الحكومة ليست المكان الملائم لصنع استراتيجيات الأمن القومي، لذلك استعملها كمؤسسة رسمية للموافقة على قراراته التي كان يتخذها في مطبخه.

وإذا كان مطبخ "بن غوريون" يتميز بعدم الثبات طيلة فترة رئاسته للحكومة إلاّ أنّه تميز بالنسبة الكبيرة من القيادات العسكرية التي كانت تشارك فيه من بينهم "موشيه دايان" رئيس الأركان، ورؤساء المخابرات العسكرية، و"إيسر هرئيل-I.Herel" رئيس جهاز الموساد والمخابرات العامة، و"تحميه أرغوف-N.Argov" سكرتيره العسكري، علاوة على "شاؤول أفيفور-S.Avigor" خبير الأمن في حزب "مباي" الحاكم، و"شمعون بيرس" الذي شغل فترة طويلة منصب المدير العام لوزارة الدفاع.

استمع "بن غوريون" إلى آراء جنرالات الجيش وبلور سياسته في مطبخه، واتخذ القرارات الهامة التي تخص الأمن القومي بناءً على موافقتهم، ثم عرضها على الحكومة للموافقة عليها، ومن الأمثلة المعروفة على أسلوب عمله هذا، إعداده للعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م، فقد اتخذ قرار الحرب في مطبخه، وظل هذا القرار سرّياً ودون علم الحكومة الإسرائيلية، إلى أن استدعاها للموافقة عليه قبل بدأ التعبئة العامة للجيش بساعات قليلة.

كما وتمتعت المؤسسة العسكرية بنفوذ واسع في رسم السياسة التي تخص الأمن القومي في مطبخ "غولدا مئير"، فقد اقترب عدد العسكريين عادة من نصف عدد المشاركين في الاجتماع، وشاركوا باعتبارهم خبراء في الأمن، أكثر من غيرهم في الحديث في الاجتماعات، أضف إلى ذلك أنّ الوزراء

¹ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص113.

² محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص31،32.

المشاركين في المطبخ (ديان وألون) كانوا سابقا جنرالات في الجيش وكانت ثقافتهم عسكرية ومنهج تفكيرهم عسكريا في الأساس.

ولعلّ الأهم من ذلك أنّ المؤسسة العسكرية، المُمثلة في الجنرالات المشاركين في هذه الاجتماعات، كانت الجسم الوحيد الذي يمتلك الهيئة التي لديها المعلومات التي تمكّنها من معالجة قضايا الأمن القومي المطروحة، ما منحها قدرة كبيرة على التأثير في القرارات في حين لم يكن لدى رئيسة الحكومة أو الوزراء مثل هذه الهيئة.¹

ثانيا: احتكار هيئات الجيش المعلومات وقراءة الواقع

إنّ عملية صنع القرار في إسرائيل غالبا ما تكون خاطئة ودون المستوى المطلوب نتيجة احتكار المؤسسة العسكرية وهيئات الجيش الإسرائيلي المعلومات وقراءة الواقع،² فالسؤال المركزي الذي له دلالاته المهمة والذي يؤثر بقوة في استراتيجيات الأمن القومي هو: من الذي يقرأ الواقع ويفسره في إسرائيل؟ وما هي المؤسسة أو المؤسسات، التي تكفلها الدولة قراءة الواقع وتفسيره؟ حيث أنّ هناك علاقة قوية ومترابطة بين قراءة الواقع وتفسيره من جهة، وسياسة الأمن القومي وقراراته من جهة أخرى، على اعتبار أنّ قراءة الواقع وتفسيره بشكل معيّن ينتج سياسة معينة، وقراءة أخرى وتفسير آخر للواقع يؤدّيان إلى سياسة أخرى في الأمن القومي.³

وقد عبّر العديد من المختصين الإسرائيليين عن قلقهم إزاء عملية صنع القرار في إسرائيل حيث وصفها "أبا إيبان-A.Eban" * بأنّها: "عمل هوّاة، مبني على الارتجال"، على اعتبار أنّها عادة ما تكون غير مسؤولة وعشوائية، وغير خاضعة للتفكير المنطقي، أو البحث وتقييم البدائل من طرف الهيئات والمؤسسات السياسية المسؤولة قانونيا ورسميا عن ذلك.⁴

ما فتح المجال واسعا أمام تأثير المؤسسة العسكرية التي طورت هيئات تساعد في قراءة الواقع وصنع القرارات، بامتلاكها لكفاءات عالية في مجال القدرة على الإعداد والتحليل، وتقديم مقترحات ومشاريع قرارات واستراتيجيات تتمحور حول الأمن القومي.⁵ فعندما يشارك ممثلو المؤسسة العسكرية في

¹ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص ص115، 117.

² محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص 08.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 34.

* شغل لسنوات طويلة منصب وزير خارجية إسرائيل، كما تولى رئاسة لجنة العلاقات الخارجية والدفاع في الكنيست.

⁴ محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص ص08، 09.

⁵ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 34.

الاجتماعات التي يتم فيها صنع القرارات، يكون في حوزتهم معطيات ومشاريع قرارات ناجمة عن عمل هيئات عسكرية اعتمدت على إعداد جيد وبمنهجية منظمة، الأمر الذي يؤدي إلى تفوق اقتراحاتهم ومواقفهم على مواقف وآراء الأطراف الأخرى، هذا إن وجدت أصلاً.¹

لقد احتكرت المؤسسة العسكرية في إسرائيل، منذ إنشائها، قراءة الواقع وتفسيره، ما منحها القدرة على التأثير في عملية صنع قرارات الأمن القومي. وإذا كان من المعلوم أنّ المؤسسة العسكرية لا تقرأ الجانب العسكري للواقع فقط، وإنما الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية أيضاً، إلا أنّها تقرأه وتفسره وفق منظورها، وأولوياتها، ووفق فهمها هي للأمن القومي والمصلحة الوطنية، هذا الفهم الذي يولي أهمية للجوانب العسكرية والتفكير العسكري،² حيث تعمل هيئات الجيش المقربة من دوائر صنع القرار السياسية والمتخصصة في جمع المعلومات، وفق مجموعة من الثوابت والأسس الفكرية العسكرية، وهو الأمر الذي أثر تأثيراً حاسماً على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي.³

في هذا الصدد يُعتبر "قسم الأبحاث" في جهاز المخابرات العسكرية (أمان) أهم مؤسسة في إسرائيل وفي الجيش الإسرائيلي التي تحتكر قراءة الواقع وتفسيره، تماماً مثلما يحتكر جهاز المخابرات العسكرية (أمان) المعلومات المتعلقة بالأمن القومي، فجهاز المخابرات العسكرية و"قسم الأبحاث" التابع له، يتفوق على بقية المؤسسات الأخرى من حيث الميزانية وعدد الباحثين ونوعيتهم، ونوعية المعلومات الاستخباراتية التي في حوزته، وشمولية المواضيع التي يعالجها والمناطق التي يتابعها،⁴ فهو مسؤول بشكل أساسي وبصفة رسمية عن تزويد الحكومة بالتقييمات الاستراتيجية التي على أساسها تتم صياغة قرارات الأمن القومي.

ويعتمد الجهاز على التقنيات المتقدمة إلى جانب المصادر البشرية في جمع المعلومات الاستخباراتية،⁵ حيث يُوظف "قسم الأبحاث" التابع للجهاز أكثر من 600 باحث، منهم 200 باحث

¹ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 118.

² محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 35.

³ عدنان عبد الرحمن أبو عامر، مراكز البحث العلمي في إسرائيل السياسات، الأهداف، التمويل، مركز نماء للبحوث والدراسات، غزة، 2013م، ص 77.

⁴ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 119.

⁵ وسام البردويل، "تعرف على أبرز أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية"، وكالة شهاب للأخبار، د س ن، من الموقع:

متفرغ، بينهم 120 باحث متخصص في مجالات البحث العسكري والمخابرات العسكرية.¹ علاوة على ذلك فإن "قسم الأبحاث" في (أمان) هو القسم الوحيد الذي يجري أبحاثاً عن جميع دول الشرق الأوسط في المجالات العسكرية والتقنية والاقتصادية وغيرها، وكذلك عن علاقات هذه الدول البيئية وعلاقتها بالدول الكبرى.²

وينشر "قسم الأبحاث" في (أمان) مجموعة مختلفة من النشرات الداخلية لعدد محدد من متخذي القرارات في القيادتين العسكرية والسياسية، أهمها التقرير الفوري، والتقرير اليومي، والتقارير الخاصة،³ إضافة إلى التقرير السنوي الذي يعدّ الأكثر أهمية، ويصدر تحت عنوان "تقويم المخابرات القومي السنوي" حيث يُعرض هذا التقرير عند صدوره على هيئة الأركان العامة للجيش والحكومة، ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست.

توجد في جهازي المخابرات (الموساد) و(الشاباك)، وكذلك في وزارة الخارجية الإسرائيلية "أقسام أبحاث"، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها هذه الأقسام في تقديم تقويم استخباري استراتيجي عن الأوضاع في الساحة الفلسطينية والإقليمية، وتطوراتها وتوجهاتها الأساسية،⁴ إلا أنها تعتبر أقل ضلوعاً في عملية صنع القرار.⁵

خلاصة القول، أنه في الوقت الذي طوّرت فيه المؤسسة العسكرية هيئات تساعدها في عملية صنع قرارات الأمن القومي، من حيث تزويدها بالتحليلات، والمقترحات ومشاريع القرارات،⁶ فإنّها تحوّلت مع الوقت إلى عامل مركزي فعّال ومؤثّر في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي.⁷ فإنّه لا توجد للحكومة الإسرائيلية حتى الآن هيئة لصيقة بها تُعدّ بشكل دائم المواد الأساسية اللاّزمة لصنع القرارات، وترافق عن كثب احتياجات رئيس الحكومة والحكومة للمعلومات حيث يشكل "مجلس الأمن القومي" هيئة

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 35.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 109.

³ المرجع نفسه، ص 120، 121.

⁴ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 37.

⁵ أنطوان شلحت، بلال ضاهر، "الفكر الأساس في السياسة الإسرائيلية عسكرياً"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 61، د س ن، ص 111.

⁶ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 439.

⁷ عدنان عبد الرحمن أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مرجع سابق، ص 49.

تابعة لرئيس الحكومة في قضايا محددة، إلا أنه لا يقوم بعمل منهجي ومنظم، ولا يتدخل في إعداد المواد والموضوعات المتعلقة بالأمن القومي ودراستها وتحليلها.¹

ثالثاً: عسكرة المناصب السياسية والمدنية

يتمتع الجيش الإسرائيلي بدورا سياسيا بارز داخل النظام السياسي للدولة العبرية، فقد تولى العديد من جنرالات الجيش مناصب سياسية عليا في المؤسسات السياسية والحزبية الإسرائيلية،² على اعتبار أن إسرائيل تنفرد عن بقية دول العالم بالانتقال السهل الذي يجري بوتيرة مرتفعة من المستوى العسكري إلى المستوى السياسي، بعد أن باتت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الحاضنة الأساسية لتنشئة القيادات السياسية التي تنتبأ المناصب السياسية العليا في إسرائيل، بما في ذلك رئاسة الحكومة، ورئاسة الوزراء، وقيادة الأحزاب السياسية، وعضوية الكنيست.³

فقد تولى في العقدين الأخيرين ثلاثة جنرالات سابقين رئاسة الحكومة هم "يتساق رابين" و"Y.Rabin"، و"يهود براك-E.Barak"، و"أريئيل شارون-A.Sharon"، مقابل ثلاثة "مدنيين" آخرين شغلوا نفس المنصب في هذه الفترة. وفي العقود الخمسة الأخيرة شغل أكثر من 60 جنرال منصب وزير ونائب وزير في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وأكثر من 100 جنرال عضوية الكنيست، وجرالان رئاسة الدولة، وهذه المعطيات تقتصر على رتبة "جنرال" ولا تشمل رتبة "عميد" فما دون،⁴ حيث تؤكد العديد من الدراسات أن ما يزيد على 10% من كبار الضباط والمتقاعدين من رتبة "عقيد" فما فوق يتجهون إلى العمل في المجال السياسي في إسرائيل.⁵

إن نظرة عميقة إلى عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل تُظهر غياب تقسيم واضح ورسمي للمسؤوليات والسلطات بين مختلف الفاعلين السياسيين والعسكريين،⁶ لعدم وضوح الخط الفاصل بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، والتداخل الكبير بين المستويين، إلا أن ما يمكن ملاحظته هو أن هذا التداخل ليس متبادلا، حيث أنه يأتي في اتجاه واحد فقط من المستوى العسكري إلى المستوى

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 37، 38.

² أمنية أحمد محمد سالم، مرجع سابق، ص 30.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 38.

⁴ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 123.

⁵ أمنية أحمد محمد سالم، مرجع سابق، ص 30.

⁶ محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص 09.

السياسي، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد قرار الكنيست بالسماح للقادة العسكريين والمتقاعدين بالمشاركة في انتخابات الكنيست كمرشحين بعد مرور فترة لا تقل عن ستة أشهر.

ويذكر "يورام بييري" أنّ الفترة من بداية الستينيات حتى عام 2005م شهدت تمثيل العسكريين بمتوسط 10% من أعضاء الكنيست، و20% من أعضاء الحكومة، وكان حزب العمل "مباي" الحزب الأكثر اعتماداً على العسكريين خلال الفترة ما بين 1996-1997م، حيث تم تأسيس جبهة "إسرائيل واحدة" من جانب "مئان ملنائي-M.Melnai" نائب رئيس الأركان، والجنرال "أورن شاكون-O.Chacon" لدعم حزب العمل في الانتخابات بزعامة "إيهود باراك".¹

وذلك تكريسا للتقليد الذي رسخه "ديفيد بن غوريون" عند قيام إسرائيل، فخلافا للدول الديمقراطية التي لا يوجد فيها للحزب الحاكم أي مكانة وأي ترتيبات مؤسسية للإشراف على الجيش أو مراقبته أو دمجها في النشاط السياسي لصالح هذا الحزب أو ذلك، أقام "بن غوريون" قسما خاصا في قيادة حزب "مباي" إسمه "قسم المجندين" عمل فيه طاقم ثابت من أعضاء الحزب، وشكل هذا القسم خلية حزبية غير علنية لكبار الضباط في الجيش، وكان من مهماته العمل على تنظيم انضمام ضباط من الجيش إلى حزب "مباي"، وتقديم توصيات بترقية وبتعيين ضباط في مناصب معينة حيث خلق "قسم المجندين" وبعده "جبهة إسرائيل واحدة" جوا في صفوف ضباط الجيش يوحي بأن: "الضباط الذي يريد أن يترقى في الجيش عليه أن يكون تابعا للحزب الصحيح".²

إنّ ما يمكن ملاحظته بالنسبة لإسرائيل هو ارتفاع مشاركة العسكريين في المناصب السياسية منذ نشأة الدولة بصورة تدريجية، حيث ارتفعت نسبة الوزراء العسكريين المتقاعدين من 2,4% في فترة الخمسينات إلى 15,4% حتى عام 2005م، وارتفع عدد رؤساء الوزراء من العسكريين المتقاعدين خلال الفترة منذ إنشاء الدولة حتى عام 2009م بنسبة تصل إلى 20% من إجمالي رؤساء الوزراء.

وفي السياق ذاته سيطر العسكريين على منصب وزير الدفاع منذ عام 1967م،³ على الرغم من كونه منصبا سياسيا، حيث تولى 7 وزراء دفاع عسكريين هذا المنصب منذ نشأة الدولة وإلى غاية عام 2009م. أمّا على المستوى الحزبي، فقد تصاعدت مشاركة العسكريين، حيث ازداد عدد رؤساء الأحزاب من العسكريين من ثلاثة رؤساء أحزاب في السبعينات إلى نحو ستة رؤساء أحزاب في الفترة بين عامي

¹ هيفاء رشيد حسن، "، مرجع سابق، ص425.

² محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص25.

³ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص ص 425، 426.

1990 و2005م، ويفسر الباحثون هذا التصاعد في التجنيد السياسي للعسكريين بعدة عوامل أهمها تصاعد التنافس بين الأحزاب بما دفعها إلى الاستعانة بالقيادات العسكرية التي تحظى بقبول الرأي العام، خاصة بعد تراجع ثقة الإسرائيليين في الأحزاب وسياساتها الحزبية.

ويعد تعيين "شاؤول موفاز" وزير الدفاع في نوفمبر 2002م، من أسرع عمليات انتقال العسكريين للمجال السياسي، حيث لم تتعدى الفترة الفاصلة بين تقاعده العسكري وتعيينه وزيرا للدفاع نحو خمسة أشهر، مما دفع "يوسي ساريد" عضو الكنيست وزعيم حزب "ميرتس اليساري" للتعليق على التعيين بقوله: "إن الدولة باتت تُدار من جانب عصابة عسكرية".

وللتصدي للعسكرة المتزايدة للنظام السياسي، والتسييس المتصاعد لمواقف القادة العسكريين، أصدر الكنيست الإسرائيلي في عام 2005م تشريعا يمنع القيادات العسكرية من المتقاعدين من رتبة "جنرال محلي" من تولي المناصب الحكومية، لاسيما رئاسة الوزراء، أو الترشح للكنيست قبل مرور نحو عامين على الأقل من تاريخ تقاعدهم.

إلا أنّ تحمل العسكريين العبء الرئيسي في القتال والمواجهات العسكرية، والعدد المتزايد للضباط الذين شغلوا المناصب العامة، أوجد ظروفًا ملائمة لشرعية متزايدة لإشراكهم في عملية صنع قرارات الأمن القومي والشؤون الخارجية، وحمل رجال السياسة على استجدهم بإلحاح، فوقع الكثير منهم في إغراء البدء بمهمة ثانية في القطاع السياسي.¹

وقد علّق "يوسي ساريد - Y.Sarid*" على ذلك قائلا: "عندنا ما إن يخلع هذا بزته العسكرية حتى يبدأ في ارتداء بدلته المدنية، فحتى الأمس كان ضابطا رفيعا، رئيس أركان أو جنرالا، وأصبح اليوم وزيرا رفيعا أو رئيسا للوزراء، لذلك ليس واضحا أحيانا، من هو هذا ومن هو ذاك، فمن حيث العقلية والتأهيل، والرؤية، والنظرة إلى المشاكل القومية، فإنهم يأتون جميعا من المدرسة نفسها، ومن التجارب نفسها المكوّنة والمؤسسة لشخصيتهم، ونتيجة لذلك تشبه الحكومة هيئة الأركان، وهيئة الأركان تشبه الحكومة".² ففي إمكان الضابط أو الجنرال أن يترك الجيش بعد عشرات السنين من الخدمة، ولكن الجيش والتفكير العسكري والعقلية العسكرية، والرؤية العسكرية، وعلاقاته العسكرية تبقى في داخله لا تتركه،

¹ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 428، 429.

* سياسي، وصحفي، وكاتب إسرائيلي، كان عضو في الكنيست تسع مرّات في إطار حزب العمل.

² محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 124.

وتظل المؤثر الأساسي الحاسم في قراراته فيما يخص الأمن القومي، فمنهج تفكيره العسكري تأسس ومفاهيمه تبلورت وشخصيته صُقلت في أثناء خدمته في الجيش.¹

رابعاً: دبلوماسية البزة العسكرية

ارتبطت الدبلوماسية في إسرائيل بالمؤسسة العسكرية وعلى حساب وزارة الخارجية، كما مارسها كبار ضباط الجيش الإسرائيلي على حساب الدبلوماسيين والسياسيين، فقد احتلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مكانة استراتيجية في جميع المفاوضات التي جرت بين إسرائيل والدول العربية منذ العام 1948م، حيث شارك كبار ضباط الجيش الإسرائيلي بصورة فاعلة في المفاوضات التي جرت بين إسرائيل والدول العربية في العامين 1948م و1949م،² وكذا مفاوضات اتفاقات الهدنة بين إسرائيل وكل من مصر، ولبنان، والأردن، وسوريا،³ الأكثر من ذلك فقد اقتصر تمثيل إسرائيل في هذه المفاوضات على جنرالات الجيش فقط، حيث كان لموقف الجيش والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية فيها تأثيراً كبيراً في نتائجها.⁴

لقد فاقت إنجازات المؤسسة العسكرية، إنجازات وزارة الخارجية الإسرائيلية، ففي الوقت الذي تضعف فيه هذه الأخيرة ويتدهور فيه الوضع الدبلوماسي العام لإسرائيل، تبرز الدبلوماسية العسكرية البديلة والتي عادة ما تكون سرّية، لتعزز مكانة ودور المؤسسة العسكرية من خلال تفعيل دور "وحدة العلاقات الخارجية" في الجيش الإسرائيلي لتعبئة الفراغ الذي خلّفته الدبلوماسية العامة. والواقع أنّ دور الدبلوماسية العسكرية في إسرائيل لا يقتصر على المفاوضات مع الدول العربية فقط، وإنما تعداه إلى الدول التي لا توجد علاقات رسمية بينها وبين إسرائيل، والتي عادة ما تكون لديها مصلحة في إخفاء علاقاتها بإسرائيل بسبب ضغط الحلفاء، أو القوى الإقليمية، أو حتى الرأي العام المحلي وتعرضهم للانتقاد العام.⁵

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 39.

² هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 441.

³ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 125.

⁴ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 39، 40.

⁵ أليكس فيشمان، "دبلوماسية إسرائيل العسكرية"، الشرق الأوسط الإخبارية، د س ن، من الموقع:

<https://www.i24news.tv/ar/middle-east/103274-160218->

تاريخ الاطلاع: 2017/04/01م

إذن فإنّ المؤسسة العسكرية هي التي تحدد بصورة عامة ما هي المصالح الأمنية الإسرائيلية،¹ فمن وجهة نظر عسكرية إسرائيل هي دولة تتمتع بشعبية كبرى، حيث بلغ حجم التعاون العسكري بينها وبين الدول الأجنبية معدلات غير مسبوقه، ف"وزارة خارجية الجيش الإسرائيلي" وبعيدا عن وزارة الخارجية الرسمية تدير دبلوماسية عسكرية تشمل عمليات تدريب مشتركة، وتعاون عسكري يشمل تبادل المعلومات، والزيارات بين مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى.²

خامسا: الحكم العسكري في المناطق المحتلة

فرضت إسرائيل حكما عسكريا مباشرا على مناطق العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر،³ وعلى المناطق الفلسطينية أي قطاع غزة والضفة الغربية، إضافة إلى المناطق العربية المحتلة.⁴ وفي جميع هذه الحالات كان الجيش الإسرائيلي بمثابة السلطة الحاكمة الوحيدة وفق القوانين والأوامر العسكرية للجيش الإسرائيلي. فعلاوة على دوره العسكري، يدير الجيش جميع نواحي حياة الفلسطينيين ويتدخل فيها، كما ويقوم برسم السياسة وينفذها، ويساهم مساهمة كبرى في تحديد الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه هذه المناطق.⁵

كما ويقوم الجيش الإسرائيلي بإدارة المستعمرات الدفاعية التي يطلق عليها تسمية "الموشافيم" أو "الكيبوتسات"، يضاف إلى هذه المهام المجتمعية قيام المؤسسة العسكرية بدور الدولة في التعامل مع المهاجرين وتعليمهم اللغة العبرية، واستيعاب شباب المهاجرين في وحدات الجيش وتوثيق ارتباطهم بالدولة، وهي كلّها عوامل اجتمعت وأدّت إلى دعم مشاركة المؤسسة العسكرية في صنع القرار الاستراتيجي.⁶

¹ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 125.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 118، 119.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 41.

⁴ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 433.

⁵ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 128.

⁶ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 433.

سادسا: تأثير العقيدة العسكرية وأهداف الحرب في القرار السياسي

من المفترض قانونا أن تلتزم المؤسسة العسكرية بالأهداف التي يحددها مجلس الوزراء للعمليات العسكرية،¹ إلا أنّ الجيش الإسرائيلي وبحكم عقيدته العسكرية الهجومية* لا يقرر المجريات العسكرية للحرب فحسب، وإنما يتدخل في معظم الأحيان في تحديد أهدافها ونتائجها أيضا، فحكومات إسرائيل لا تحدد عادة أهداف الحرب بشكل واضح، وهذا ما يفسح المجال للجيش كي يحدد بنفسه هذه الأهداف ونتائجها.²

علاوة على ذلك، يتمسك الجيش الإسرائيلي في عملياته العسكرية أثناء الحرب بالهدف، بدلا من التمسك بالخطط الموضوعة التي أقرتها القيادة السياسية وفق التطورات على أرض الواقع، وكثيرا ما تنتهي الحرب والعمليات العسكرية باحتلال أراضي أكثر مما أقرته الحكومة ومن دون موافقتها أو علمها.³ وذلك ما حدث في حرب 1948م، وحرب 1967م،** وكذا حرب عام 1982م، حيث قامت القوات الإسرائيلية ببدء الحرب على لبنان وحاصرت بيروت دون تفويض أو علم مجلس الوزراء متجاوزة التفويض الممنوح لها من الحكومة بالتصدي فقط لمقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية.⁴

سابعا: التأثير في الرأي العام ووسائل الإعلام

يتمتع الجيش الإسرائيلي بتأثير كبير في الرأي العام ووسائل الإعلام في إسرائيل خاصة في القضايا التي تمس الأمن القومي، من خلال علاقات جنرالات الجيش وقادته بمحرري الصحف وبالمسؤولين عن وسائل الإعلام،⁵ وعبر المقابلات والحوارات التي يجريها وزراء الدفاع ورؤساء أركان الجيش الإسرائيلي حول أي حدث أمني أو سياسي.⁶

¹ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 441.

* تم التأكيد عليها في وثيقة أيزنكوت 2015م فالوثيقة تتحدث عن توجه هجومي، وعن تعزيز قدرة الجيش على تصعيد الرد على كل ما يُعتبر بالمفهوم الإسرائيلي استفزاز عربي يمس بمصلحة إسرائيل من أجل حسمه بسرعة.

² محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 126.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 40.

** في حرب 1948م احتل الجيش الإسرائيلي "إيلات" من دون بحث ذلك في الحكومة ومن دون موافقتها، وفي حرب 1967م وصلت القوات إلى الضفة الغربية لقناة السويس على الرغم من أنّ مجلس الوزراء ألزمها بالتوقف قبل القناة بنحو 40 كلم.

⁴ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 441، 442.

⁵ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 42.

⁶ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 460.

كما وتمتلك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية شبكة إعلامية مستقلة عن الدولة،¹ تشمل أجهزة ودوائر إعلامية على مستوى عالي من المهنية أهمها "دائرة النشر" في وزارة الدفاع، والتي تمارس الإعلام الموجه من خلال إصدار النشرات والكتب العسكرية.² بالإضافة إلى إذاعة الجيش التي تبث برامجها لمدة أربع وعشرين ساعة في اليوم وبتغطية شاملة، وكذا "مجلة أسبوعية" رائجة خاصة بها.³

هذا وتمارس المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ضمن متطلبات المصالح العليا للأمن القومي رقابة عسكرية على وسائل الإعلام، تتضمن صلاحيات النقض والعقاب التي تمنحها لها القوانين والأنظمة الإسرائيلية،⁴ والتي طوّعت الإعلام الإسرائيلي، وحوّلته لخدمة الأهداف والمتطلبات الأمنية والعسكرية، في إطار ما يسمى بـ"الردع الإعلامي".⁵

في هذا الصدد تعبّر "لجنة محرري الصحف اليومية" عن العلاقة النوعية التي تجمع الإعلام بالمؤسسة العسكرية، حيث اضطلعت هذه اللجنة بمهمة أساسية ممثلة في رعاية الاتفاق بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام، والقاضي بضمان عدم إطلاع العامة على المعلومات الحساسة التي تصل إلى الصحافة حول قضايا الأمن القومي الإسرائيلي.⁶

ليجسد الإعلام الإسرائيلي بذلك آلية من آليات تأثير المؤسسة العسكرية وتحقيق مقولة مؤسس الدولة "بن غوريون" عندما حدد دور الإعلام في اجتماع للصحافة عام 1953م بقوله: "عليكم تدعيم قدرة وبأس الجيش الإسرائيلي".⁷

¹ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 433.

² نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 122.

³ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 433.

* والتي تسهر على تطبيقها لجنة المراقبة العسكرية حيث ينص البند 117 من قانون العقوبات الإسرائيلي على تجريم تسريب المعلومات سواء من قبل الموظف أو الإعلامي الذي يحصل على معلومات بطرق تعتبرها المؤسسة العسكرية مضرّة بالمصالح العليا لإسرائيل.

⁴ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 460.

⁵ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 123، 124.

⁶ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 460.

⁷ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 123.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بين حتمية الدور وصعوبة التحدي

تُعتبر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بمثابة اللاعب الأهم في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي، وذلك على اعتبار أنّ التشاور مع الجيش أو ممثليه قبل اتخاذ أي قرار في إسرائيل، سواء كان ذا طابع عسكري أو غير عسكري يعد بمثابة قاعدة أساسية، نابعة في الأساس من تصنيف "الفكر العسكري" على أنّه يمثل "الفكر الأساس" في السياسة الإسرائيلية انطلاقاً من الاتفاق الضمني على أنّ المستوى العسكري ومؤسساته أكثر وعياً بمصالح الأمن القومي الإسرائيلي من المستوى السياسي.¹

ورغم أنّ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حظيت بالاهتمام والأولوية منذ إعلان قيام دولة الكيان وإلى غاية يومنا هذا، إلا أنّ مركزها ومصادقيتها في عملية صنع القرار لم تكن دائماً ضمن "سلم بياني" متصاعد على طريق تحقيق الإنجازات، ليس بالضرورة لنهضة عسكرية واكبت نظيراتها من المؤسسات العسكرية العربية، وإنّما بالدرجة الأولى لما حملته فترة ما بعد الحرب الباردة من تحديات ومشاكل مست بالدرجة الأولى المؤسسة العسكرية ودورها، إن كان على الصعيد النبوي والمؤسساتي، أو على الصعيد الوظيفي والاستراتيجي.²

المطلب الأول: حتمية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بين منطق المصالح العليا للأمن القومي وضغط المصالح الضيقة للمؤسسة

تمتاز عملية صنع القرار في إسرائيل بالتعقيد الشديد والتشابك اللامحدود، لتتوعد مدخلاتها، وتعدد الفواعل المشاركة فيها، وغياب سلطة واضحة وشاملة تحكمها وتحدد مسارها، بالإضافة إلى طبيعة البيئة الأمنية سواء المحلية أو الإقليمية والدولية التي تتعامل معها.³

كما ويمتاز دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالخصوصية وطبيعته الاستثنائية، فبالرغم من مظاهر الديمقراطية البرلمانية المتعددة، والآليات القانونية المتنوعة، تحظى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ومن بعدها الجيش الإسرائيلي بوضع خاص، سواء بالنسبة للنظام السياسي الإسرائيلي بوجه عام، أو في إطار عملية صنع القرار السياسي بوجه خاص.⁴

¹ أنطوان شلحت، بلال ضاهر، مرجع سابق، ص 110، 111.

² عدنان عبد الرحمن أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مرجع سابق، ص 09.

³ محسن صالح، صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة، مرجع سابق، ص 07.

⁴ خالد عايد، مرجع سابق، ص 03.

وعليه فإنّ نظرة منقحصة وعميقة تكفي للتأكيد بأنّ أغلب الاتجاهات النظرية، وحتى تلك المُدعَمة إمبريقيا والمُقدمة في هذا الشأن، لا تستوعب في الواقع تعقيد التفاعلات بين المؤسسة العسكرية من جهة، وبقية مؤسسات الدولة وخاصة السياسية من جهة أخرى.

والواقع أنّ محاولة فهم حقيقة دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي، لا يمكن أن يكون دون الانطلاق من قاعدة أساسية مفادها أنّ خصوصية دور المؤسسة العسكرية وطبيعة العلاقات العسكرية-المدنية في إسرائيل، نابع من خصوصية هذه الدولة في حدّ ذاتها سواء من حيث طبيعة نشأتها، أو من حيث طبيعة بيئتها الأمنية، أو مفهومها للأمن القومي ومتطلباته، وحتى استراتيجياته،¹ والتي تحددت في إطار خصوصية المجتمع الإسرائيلي وطبيعة نظامه السياسي. إذ لا يمكن تصنيف التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية في إسرائيل ضمن إحدى النماذج النظرية الشائعة والمُتداولة.²

حيث أنّ التعمق في تحليل وتفسير دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صنع استراتيجيات الأمن القومي، لا يتوقف عند افتراضين متناقضين فقط، أحدهما إسرائيلي المنشأ، ذاتي الصبغة يقدم الجيش باعتباره أداة تنفيذ القرار لا أقل ولا أكثر. والآخر راديكالي الطابع، وإن كان امتلاكه للحجج والبراهين الكافية يعطيه مصداقية، ويجعله أكثر موضوعية من الافتراض الأول، والذي يؤكد على هيمنة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على عملية صنع القرار، ويؤكد في نفس الوقت على أنّ ذلك لا يخرج عن نطاق رعاية المؤسسة العسكرية وجيشها لمصالح الأمن القومي كمصالح حيوية ووجودية بالمفهوم الواقعي.

والتي قد تتطلب في حالات معينة، وإن كانت كثيرة عدم انصياع المؤسسة العسكرية لقرارات الحكومة بشكل خاص، وتوصيات المستوى السياسي بشكل عام،³ حيث إنّ تغلغل جنرالات الجيش في المجال السياسي، والبيروقراطي، إضافة إلى المجال الاقتصادي، ومجال الثقافة والإعلام، بالإضافة إلى مجال التربية والتعليم،⁴ وضخامة المخصصات المالية العسكرية، فضلا عن دور الجيش في احتواء نسبة

¹ هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 422.

² المرجع نفسه، ص 466.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 42.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 27، 28.

معتبرة من القوة العاملة في مؤسساته ومصانعه، ودوره في الاندماج الاجتماعي وحتى الدولي بالنسبة لإسرائيل.

أدى في النهاية إلى منح دور مسيطر للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي،¹ ووصل الأمر إلى درجة الإعلان وفي مناسبات كثيرة بعدم قبول الجيش لسياسة الحكومة ووزارة الدفاع، وعدم انصياع المؤسسة العسكرية لتعليمات وأوامر القيادة السياسية.²

ففي حالة فشل المؤسسة العسكرية في إقناع الحكومة بتبني سياسة الجيش ومقترحاته، وحتى قراراته، فإنها تتمسك بسياستها، وموقفها، وتنفذ عملياتها من خلف ظهر الحكومة، وعلى النقيض تماما من موقفها وسياستها.³ وفي أحسن الحالات يقوم الجيش الإسرائيلي بعمليات عسكرية أوسع بكثير مما أقرته الحكومة، أو حتى رئيس الحكومة، من دون أن تتجرأ الحكومة على مجرد التفكير في اتخاذ أي إجراء ضد المسؤولين عن تلك العمليات، أو محاولة الوقوف في وجه تنفيذ هذه القرارات الأحادية الجانب.⁴

فمنذ عام 1967م، ووصولاً إلى الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية، وحرب لبنان 2006م وغزة 2008-2009م و2012م، أملى الجيش الإسرائيلي ليس تكتيكاته العسكرية وحدها على الحكومة وإنما بادر إلى تصعيد المواجهة وجرّ الحكومة خلفه للالتحاق به، وتبني سياساته، وقراراته، وذلك في إطار مقولات صيانة الأمن القومي "الإسرائيلي المهدد"، والحفاظ على كينونه ووجود الدولة الإسرائيلية.⁵

إلا أنّ طبيعة التحديات الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وفشل المؤسسة العسكرية بوجه عام، والجيش الإسرائيلي بشكل خاص في كيفية التعامل معها، أدى إلى تراجع شرعية ومصداقية المؤسسة العسكرية، وحقيقة دورها في صنع استراتيجيات الأمن القومي بين منطوق المصالح العليا لإسرائيل، وضغط المصالح الضيقة للمؤسسة العسكرية في حد ذاتها.⁶

¹ خالد عايد، مرجع سابق، ص 03.

² محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 129.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 43، 44.

⁴ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، مرجع سابق، ص 129، 130.

⁵ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 43، 44.

⁶ أنطوان شلحت، بلال ظاهر، مرجع سابق، ص 109.

ليساهم ذلك في بروز اتجاه نظري وتحليلي جديد قدمه كل من الباحثان "أورن براك" و"غابي شيفر"، واللذان أكدّا أنّ محاولة تطبيق نماذج غربية على العلاقات بين المستويين العسكري والسياسي في إسرائيل، غالباً ما تنتهي بالفشل، انطلاقاً من أنّ هذه النماذج لا تلائم الواقع الإسرائيلي، الذي يتميز دون غيره من الحالات المدروسة بالفصل غير الواضح بين المجال الأمني والعسكري وبقيّة المجالات الأخرى.¹

فانطلاقاً من ضرورات المصالح الجماعية للهيئات العسكرية وحتى السياسية، إضافة إلى المصالح الشخصية الضيقة، نفى الباحثان وجود مؤسستين عسكرية ومدنية-سياسية منفصل بعضهما عن بعض في إسرائيل، وأكدوا بدلاً من ذلك على وجود ما سماه "شبكة أمنية" غير رسمية ذات قوة كبيرة وتأثير حاسم في السياسة الإسرائيلية، وفي قرارات الأمن القومي ذات الأهمية الاستراتيجية.²

ولما كان المحرك الأساسي لهذه الشبكة هي المصلحة الجماعية للهيئات والمؤسسات التي تمثلها، فإنّ أعضائها يرتبط الواحد منهم بالآخر بصلات غير رسمية، ويتبنون قيماً ومبادئ مشتركة في شؤون الأمن القومي وفي الطرق الأجدى لخدمته، انطلاقاً من مصالحهم المتماثلة والمتجانسة، وتعاونهم اللامحدود من أجل التأثير على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي في مستوياتها المختلفة.³

فحسب الباحثان ينتمي نوعان من الأعضاء غير الرسميين إلى "الشبكة الأمنية" يضم النوع الأول أفراد بارزين من المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية،⁴ أمّا النوع الثاني فيضم أفراد لهم تأثير في المجالات المدنية المتعددة وخاصة في المجال السياسي. فمنذ أن أصاب الضعف الأحزاب السياسية في أواخر السبعينات، والتي أصبحت تولي أهمية قصوى لتحقيق أهداف محدودة مثل تخصيص ميزانيات لقطاعات اجتماعية معيّنة، وتوزيع وظائف على أعضائها وأنصارها.⁵

تفرغت "الشبكة الأمنية" لصنع القرارات السياسية في القضايا الهامة والمركزية والتي عادة ما تخص الأمن القومي الإسرائيلي،⁶ وفي إطار حتمية الصراع المؤسساتي كفرضية مثبتة في عملية صنع

¹ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 26.

² بلال ضاهر، مرجع سابق، ص 127.

³ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 26.

⁴ بلال ضاهر، مرجع سابق، ص 127.

⁵ محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 27.

⁶ بلال ضاهر، مرجع سابق، ص 127.

القرار السياسي،¹ وسعياً لضمان مصالحهم الجماعية وحتى الشخصية، شرع رجال الأمن وشركاؤهم المدنيون في التعنيم على الزعماء السياسيين تارة، وتجاوزهم تارة أخرى، ولكونهم كيانا جماعيا غير رسمي أصبحوا إحدى المجموعات الأكثر تأثراً في إسرائيل.

والواقع أنّ ذلك لا ينبع فقط من الطبيعة العسكرية للمشروع الصهيوني في حدّ ذاته، بقدر ما ينبع بشكل خاص من البنية القوية غير الرسمية التي وضعها الآباء المؤسسون لإسرائيل وخلفاؤهم، والذين سعوا إلى استخدام القطاع الأمني وخاصة العسكري للتقدم في عملية بناء الدولة، على أن يكون لهذا القطاع في مقابل ذلك نصيب وحظ وفير من "الكعكة"، وأن توضع مصالحه الجماعية في خانة القضايا الغير مطروحة للنقاش كأولوية قصوى مرتبطة بوجود الكيان من جهة وإمكانية استمرار هذا الوجود أو زواله من جهة أخرى.

ليتضح بذلك أنّ إبقاء الحدود بين المجالين الأمني والمدني في الدولة الفتية غير واضحة كان أمراً مُتعمداً ومُخططاً له، حيث أتاح ذلك لرجال الأمن في نهاية المطاف التغلغل في المجال المدني والسياسي لترسيخ وإنشاء تحالفات وشبكات من العلاقات مع لاعبين ذوي تأثير كبير للغاية في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي في إسرائيل.²

إذن فخلافاً لنماذج العلاقات "الفريدة" القائمة على أساس الفصل بين المرتبتين السياسية والعسكرية في إسرائيل، مع خضوع الثانية للأولى، أو حتى على أساس التداخل والشراكة، وتقاسم المصالح. وبعد كل ما تناولناه إن كان على الصعيد النظري أو الإمبريقي يمكن اقتراح مقارنة أو نموذج آخر لتحليل خصوصية العلاقات المدنية-العسكرية في إسرائيل، وطبيعة دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في عملية صنع القرار.

حيث يقوم هذا النموذج على أنّ الطبيعة "الفريدة" للكيان الصهيوني ودولته، يتطلّب كما ويؤدي بالضرورة إلى دمج الوظائف والمجالات السياسية والعسكرية في بنية واحدة متلازمة ومتحركة في اتجاه تحقيق أهداف وطنية وقومية مشتركة وموحّدة. حيث تمتاز هذه البنية بامتلاك دراعين أحدهما سياسي

* كأحد الافتراضات الأساسية التي أثبتتها "صامويل هنتغتون" في دراسته "الجندي والدولة".

¹ Jon Rahbek-clemmensen, « **Beyond 'the Soldier and the state- The Theoretical Framework of Elite Civil-Military Relations** », Dissertation submitted to the Department of International Relations at the London School of Economics and political science for the Degree of doctor of Philosophy, London school of Economics and Political science, London, August, 2013, P13.

² بلال ضاهر، مرجع سابق، ص 127.

والآخر عسكري، وأنّ العلاقة بين هاذين الدراعين سواء كانت تتصف بالانسجام في حالات كثيرة خدمة للمصالح العليا للأمن القومي، أو الصراع في حالات نادرة في إطار ضغط المصالح الضيقة للمؤسستين، والتنافس الاستراتيجي بينهما، هي علاقة محكومة بجدييات التفاعل، والتحوّل المستمر، والترابط الضروري والشامل، أي أنّها ليست علاقة إقصاء متبادل، أو نفي للآخر، أو طرد من المركز.¹ والذي يبدو أنّ المؤسسة العسكرية تؤثر فيه أكثر من نظيرتها السياسية، إلّا أنّها لا تلعب دور الطرف المهيمن على صنع القرار بصورة مطلقة ومستديمة. وذلك على اعتبار أنّها ليست اللّاعب الوحيد، وإن كانت اللّاعب الأهم في العملية ككل،² رغم أنّ ذلك لا ينفي في حالات وإن كانت قليلة، أن ينقلب الوضع وتلعب المؤسسات السياسية دور الطرف المهيمن لتوجه المؤسسة العسكرية وتخضعها لإرادتها بغضّ النظر عن موقفها.

وإن كان هذا الأمر يتوقف وبشكل كبير على طبيعة القيادة السياسية كما العسكرية، وطبيعة الظروف، وخاصة تلك المتعلقة بمصالح الأمن القومي واستراتيجياته، باعتبارها المتغيّر "الفاصل" في العملية ككل. والتي وإن كان يستحيل وضع قاعدة ثابتة لها، فإنّها كثيرا ما تكون مُحصّلة لعملية التأثير والتأثر بين المستوى العسكري ونظيره السياسي، والذي قد لا يتردّد في رفض موقف ورأي الجيش ومؤسسته العسكرية، مثلما حدث عندما فرضت حكومة "إيهود باراك" على الجيش الانسحاب من لبنان عام 2000م.³

إلّا أنّ ما لا يمكن إغفاله في هذا الصدد هو أنّ حكومة "باراك" القوية، لا تتفصل عن مركزه السابق في المؤسسة العسكرية، كأحد أبرز رجالها الذين وصلوا إلى سدّة الحكم في إسرائيل، فانصياع المؤسسة العسكرية لقراراته ينبع من كونه رجل عسكري قبل أن يكون سياسي.⁴

¹ خالد عايد، مرجع سابق، ص ص09، 10.

² هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 380.

³ أنطوان شلحت، بلال ضاهر، مرجع سابق، ص 110.

⁴ نصر الدين ديب سعيد خلف، مرجع سابق، ص 140.

المطلب الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

أولاً: المشاكل والتحديات البنوية والسلوكية

I- الفساد المالي والأخلاقي:

تحتل المؤسسة العسكرية مكانة رفيعة لدى الجمهور الإسرائيلي، ويعد الجيش الإسرائيلي الحامي والحارس للدولة العبرية، كما وتشكل قياداته وجنرالاته العسكرية نواة القيادة السياسية الافتراضية المقبلة، فعلى مدى عقود، ومنذ إنشاء الجيش الإسرائيلي، يتمتع قادته وعناصره بالسمعة الطيبة والنقاء الوطني فهم بعيدون في نظر الإسرائيليين عن الشبهات على المستويين الشخصي والمهني.

إلا أنّ هذه المؤسسة تعرّضت على ما يبدو لكثير من التشوّه والاختلال، جراء العديد من التجاوزات والانحرافات التي امتدت من أسفل الهرم القيادي للمؤسسة حتى رأسه.¹ حيث وقفت المؤسسات الرقابية بما فيها مؤسسة مراقبة الدولة، وكذا الأطر القانونية والقضائية عاجزة أمام التصدي لانتشار ظاهرة الفساد في الجهاز العسكري الإسرائيلي، والتي ازدادت نسبتها في السنوات الأخيرة، في إطار وجود ثغرات قانونية وإدارية لا تعد ولا تحصى سهّلت من انتشار هذه الظاهرة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.²

ففي تقرير أصدره برنامج "الدفاع والأمن البريطاني للشفافية الدولية"، نتج عن تحليل معلومات "82" بلد حول العالم خلال الفترة الواقعة بين جويلية 2011م ونوفمبر 2012م، احتلت إسرائيل مكانة متقدمة في مخاطر الفساد العسكري. حيث أنّ المجال مفتوح بالنسبة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية لإهدار المال في إطار تمتع أفرادها بالحصانة القانونية من جهة، وكثرة التهديدات الأمنية ذات الطابع العسكري من جهة أخرى. وقد أدرج التقرير الذي صنّف البلدان وفق ست درجات، "إسرائيل" في الدرجة "D" وهي واحدة من الدرجات التي تعتبر عالية المخاطر من الفساد.³

والواقع أنّ ذلك له مصادره ومسبباته،⁴ ففي الوقت الذي تكشف فيه جهات رسمية في إسرائيل عن احتكار المؤسسة العسكرية وطاقمها العسكري لأبحاث ميزانية الأمن في الحكومة، وغياب الدور الفعال

¹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص ص60، 61.

² كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 119.

³ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 61.

⁴ كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 118.

لديوان رئاسة الحكومة، ومجلس الأمن القومي في تحديد ميزانية الجيش، والخلل الفاضح في عمل وزارة المالية التي لا توثق مراحل عملها.

فإنّ ميزانية الأمن في إسرائيل تُسجل معدلات خيالية، وتُهيمن المؤسسة العسكرية ونفقاتها المالية لشؤون الجيش على جانب مهم من نفقات الدولة، وذلك دون عرض التغييرات الفورية، والتي كثيرا ما تحدث في الميزانية على الكنيست لإقرارها فهي غالبا ما تأخذ طابعا سرّيا، وبذلك فإنّ المعطيات الإحصائية لميزانية وزارة الدفاع، التي تُنشر كل سنة، ما هي في الواقع إلاّ جزء صغير فقط من العبء الحقيقي الذي تشكله الاحتياجات الأمنية في إسرائيل.¹

والتي غالبا ما يتم استثناؤها من التقرير السنوي الذي يقدمه مراقب الدولة في إسرائيل إلى رئيس الحكومة والكنيست، والذي يتضمن إجمالا لمعطيات مراقبة الوزارات الحكومية، وأجهزة الأمن، ومختلف مؤسسات الدولة ومصانعها. فبالنسبة للوضع الخاص للمؤسسة العسكرية في هذا التقرير، فيمكن في تمتع لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست، وبعد استشارة مراقب الدولة بحرية التصرف في جزء التقرير المتعلق بأجهزة الأمن، حيث لها الحق في أن تقرر إمكان وضع هذا الجزء أو أي قسم منه على طاولة الكنيست أو عدم وضعه، أو نشر أقسام معينة منه للجمهور، أو تصنيفها في خانة الوثائق السرية التي يُمنع الاطلاع عليها أو نشرها، وذلك عادة ما يتم تحت مسميات وذرائع الحفاظ على "الأمن القومي الإسرائيلي"، أو من أجل عدم المساس بعلاقات إسرائيل التجارية والدولية.²

إنّ كل ما سبق ذكره وفر كل الشروط والظروف الضرورية واللازمة لانتشار الفساد، والذي تعددت مظاهره في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ليشمل الفساد الأخلاقي، والفساد المالي. فلم يكد ينتهي العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006م، حتى تكشفت للإسرائيليين فضائح أخلاقية ومالية لقادتهم، جرت خلال العدوان، وكان لرئيس الأركان الإسرائيلي "دان حالوتس-D.Haloutz" نصيب وفير منها. حيث كشفت جريدة "معاريف" أنّ "حالوتس"، وبعد ساعتين من اختطاف الجنديين الإسرائيليين من قبل "حزب الله"، كان منشغلا ببيع أسهمه المالية في إحدى الشركات، تحسّبا لانهييار البورصة بفعل

¹ عدنان عبد الرحمن أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مرجع سابق، ص 28، 29.

² كميل منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 118.

الحرب، الأمر الذي عدّ "عيبا أخلاقيا"، و "لا مبالاة من القائد العسكري الأول بما حصل"، و"استخداما للأسرار الحربية كمصدر للريح المالي".¹

وفي مشهد آخر من مشاهد الفساد المالي، كشف محققو الشرطة العسكرية الإسرائيلية بتاريخ 28 جوان 2010م عن قضية تزوير واحتيال كبيرة في أوساط الجيش الإسرائيلي، تم خلالها اعتقال سبعة ضباط نظاميين من سلاح الهندسة بعد أن تمكنوا من اختلاس الملايين من الشواكل من ميزانية الوزارة.² على الصعيد الأخلاقي ذكرت مؤسسة حقوق الإنسان الإسرائيلية* أن المعطيات المتوفرة لديها تشير إلى أنّ التباطؤ الشديد وعدم المهنية المبرمجة، بشأن فتح ومتابعة ملفات التحقيق الجنائية لدى الشرطة العسكرية والنيابة العامة في القضايا التي تخص تجاوزات الجيش على الصعيد الأخلاقي أدت إلى تحول ظاهرة الفساد الأخلاقي من ظاهرة ثانوية ومعزولة إلى وباء حقيقي أصاب الجيش الإسرائيلي ووحداته المختارة وحتى قياداته.³

كما وكشفت جريدة "يديعوت أحرونوت" في 12 فيفري 2013م، عن تسجيل ما يقارب 500 شكوى تحرشات واعتداءات جنسية داخل الجيش الإسرائيلي في سنة 2012م، وأشارت الصحيفة إلى تزايد حالات الاغتصاب والتحرشات الجنسية بين قواته ووحداته.⁴

II- التهرب من الخدمة العسكرية والانتحار:

يتضح من متابعة المشهد الإسرائيلي أنّ إسرائيل شهدت منذ مطلع التسعينيات تغيرات بنيوية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وحتى عسكرية متزامنة أدت إلى تغيير الكثير من المعايير والقيم التي كانت قائمة من قبل. ومن أهم هذه التغيرات تحول إسرائيل إلى دولة رأسمالية كلاسيكية تتبنى الاقتصاد

¹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص ص 61، 62.

² المرجع نفسه، ص ص 64، 65.

* المعروفة باسم "يش دين -Yesh Din".

³ العيد حاجاي، "كيف يعمل قضاء" الجيش الإسرائيلي كدرع للاحتلال"، مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2016م، من الموقع:

تاريخ الاطلاع: 2017/04/27م <https://www.opensocietyfoundations.org>

⁴ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 64.

الحر النيوليبرالي،¹ وتحول أجزاء واسعة من المجتمع الإسرائيلي إلى ما يسمى "مجتمع السوق"* والذي أثر بشكل واسع وعميق على بنية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وجيشها.

ولعل أنّ التأثير الأول كان ابتعاد أبناء الطبقة الوسطى العلمانية عن الجيش، حيث أصبح حضور أفراد هذه الطبقة في وحداته القتالية أقل من السابق، بعد تراجع اهتمامهم وإشرافهم على ما يحدث داخله، حيث أصبح تعاملهم مع الجيش تعاملًا تعاقديًا أكثر من كونه ولاء غير متحفظ.

وقد أدى هذا الابتعاد إلى تغيير وجه وهيكلية الجيش وكذا بنية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بصورة دراماتيكية،² ببروز واتساع ظاهرة التهرب من الخدمة العسكرية من سنة إلى أخرى، فقد بلغت نسبة الهاربين من الخدمة في سنة 2005م واحد من كل ثمانية شبّان إسرائيليين، وذلك بسبب حصولهم على تقارير طبية تؤكد معاناتهم من مشاكل وأمراض نفسية. حيث تشير إحصائيات الجيش إلى ارتفاع هذه النسبة إلى 30% مقارنة مع سنة 2002م، كما وأنها بلغت 25% في سنة 2007م، بمعنى أنّ واحد من كل أربعة شبّان يتهربون من الخدمة العسكرية.³

حيث كشف اللواء "آفي زامير-A.Zamer" في 19 جوان 2011م، أنّ أقل من 50% من الإسرائيليين في الخدمة العسكرية من سن 18 إلى 45 سنة هم فقط في صفوف الجاهزين للانخراط في المعارك، وخلص إلى أنّ من 50 إلى 60% من الرجال الواجب أدائهم للخدمة العسكرية سيكونون إمّا معفيين من الخدمة أو سيؤدون خدمة غير كاملة في الجيش.⁴

وهذا ما يشكل تحد كبير لمدى قدرة الجيش على القيام بدوره والوفاء بالتزاماته تجاه متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي، خاصة في إطار ارتفاع معدلات الانتحار بين الجنود النظاميين الإسرائيليين.⁵ فكثير ما يلجأ أفراد من الجيش الإسرائيلي إلى الانتحار هرباً من الخدمة الإلزامية والضغط النفسي بسبب

¹ برهوم جرابسي، "تشتت الخارطة السياسية الإسرائيلية: العوامل والتأثيرات"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد: 69، د س ن، ص ص 05، 06.

* مجتمع مادي، فردي وتنافسي.

² أنطوان شلحت، بلال ضاهر، مرجع سابق، ص 109.

³ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص ص 67، 68.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 68، 69.

⁵ عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد 04، ط1، دار الشروق، مصر، 1999م، ص 283.

قساوة ظروف الحرب والتدريب المستمر، فقد كشفت جريدة "معاريف" سنة 2003م أنّ سبب الوفاة الأول في الجيش هو الانتحار، وذلك بعد أن أقدم 43 جندياً على الانتحار في السنة نفسها.¹

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عادت ظاهرة الهجرة العكسية لتبرز من جديد وتؤثر على تعداد وبنية الجيش الإسرائيلي، فحسب تقديرات رسمية، فإنّه يهاجر من إسرائيل سنوياً بمعدل 22 ألفاً فرداً، ويعود إليها بعد غياب طويل قرابة نصف هذا العدد،² ففي إطار وضع مماثل لجأت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى تجنيد ميليشيات عميلة أو "مرتزقة" لتنفيذ مخططاتها.³

III- التصدعات الاجتماعية تؤثر على بنية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية:

إنّ التصدع الاجتماعي يؤدي دوراً مهماً في تشكيل بنية المؤسسة العسكرية، ويؤثر على درجة الانسجام والتجانس بين فروعها ووحداتها، ويمكن تعريف التصدع الاجتماعي بأنه عملية تشكيل لخطوط انقسام اجتماعية عميقة وبنوية بين مجموعات اجتماعية متميزة، لها وعي خاص بهويتها الذاتية المتميزة عن بقية الهويات الاجتماعية الأخرى، ولها نسق من الفعل، ومستوى من التنظيم الاجتماعي والسياسي يعبر عن مطالب المجموعة المعنية.

بالنسبة لإسرائيل، فهي تكشف عن وجود بنية تراتبية في نظام التصدع الاجتماعي حيث يحتل التصدع القائم بين اليهود والعرب موقع الصدارة، يليه التصدع الديني الذي يقسم المجتمع الإسرائيلي اليهودي في حدّ ذاته إلى متدينين وعلمانيين، والتصدع الإثني الناشئ في الأساس من الطبيعة الاستيطانية والمهاجرية لإسرائيل بتراكم التمايز بين مجموعات المهاجرين الجدد والمهاجرين القدامى من اليهود، إضافة إلى التصدع الطبقي الذي يعمل على تعزيز بقية التصدعات الأخرى.⁴

لقد أدت هذه التصدعات إلى خلق بنية مجتمعية مفككة تتميز بتعدد وكثرة العناصر غير المشتركة بين مكوناتها، وقلة أو ندرة العناصر المشتركة، فانقسمت الدولة الإسرائيلية ومن بعدها المؤسسة

¹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 68.

² برهوم جرابسي، سابق، ص 78.

³ طارق إبراهيم، إسرائيل والميليشيات العميلة من التوريط المنظم إلى التخلي المدروس، وزارة الإعلام، لبنان، 2001م، ص ص 07-12.

⁴ عبد القادر عبد العالي، التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001م، ص 09.

العسكرية الإسرائيلية على أساس ديني إلى علمانيين ومتدينين، وانقسم المتدينون بدورهم إلى أرثوذكس من جهة، وإصلاحيين من جهة أخرى.¹

في هذا الصدد يمكن القول أنّ العقلية الإسرائيلية التي تمارس التمييز العنصري والقهر ضد العرب لمجرد كونهم عرب، إن كان على أساس قومي أو عرقي، هي نفسها التي تمارس مثل هذا التمييز والقهر ضدّ إثنيات وعرقيات معينة في إسرائيل، وليس أدلّ على ذلك الطريقة التي يجري وفقها استيعاب وتوزيع المجندين الجدد في المؤسسة العسكرية من أبناء هذه الأقليات.²

حيث يعاني المجنودون في الجيش الإسرائيلي من أصل إفريقي أو درزي عربي من التمييز العنصري بمختلف مظاهره إن كان في مجال الترقيات أو التعينات في المناصب الرفيعة في أجهزة الجيش الإسرائيلي ودوائره،³ أو في مجال خضوعهم لهيكلية استيعاب تختلف عن بقية المجندين من أصل أمريكي أو أوروبي.

ومن مظاهر التمييز العنصري إنشاء "وحدة الأقليات" التي تضم المجندين العرب من أصل درزي، والذين تم تجنيدهم نظراً لمعرفتهم الجيدة بالمنطقة كخبراء لتقصي الصحراء، كما جرى توظيف الوحدة واستثمارها في الحرب النفسية من طرف الإعلام الإسرائيلي.⁴ إلا أنّ أفراد هذه الوحدة لم يُدمجوا في الوحدات النظامية للجيش الإسرائيلي، كما أنّ معظمهم موزعون في الوحدات العسكرية العامة، وغالبا ما يتم الرّج بهم في الصفوف الأمامية على الجبهات، وفي خط النار الأول في المواجهات، ويتم تكليفهم بمهام تعتبر من قبيل جرائم الحرب بكل المقاييس.⁵

¹ عبد الوهاب المسيري، "الصهيونية في مائة عام"، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد 27، 2011م، ص181.

² عطا القميري، "مظاهر العقلية العنصرية في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 02، العدد 08، 1991م، ص12.

³ عدنان عبد الرحمن أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مرجع سابق، ص10.

⁴ نديم روحانا، أريج صباغ خوري، الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، قطر، 2011م، ص60.

⁵ عبد السلام سكية، "المرتزقة العرب في الجيش الصهيوني"، بوابة الشروق، 2017م، من الموقع:

www.echoroukonline.com/ara/articles/265081.html

تاريخ الاطلاع: 2017/04/27

ثانياً: المشاكل والتحديات الاستراتيجية

في الوقت الذي تمكنت فيه إسرائيل من فرض قوتها العسكرية الرادعة على معظم الجيوش العربية، فإنها سجلت إخفاقاً إثر إخفاق في مواجهاتها الدامية مع قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية وجاءت الحروب أو العمليات العسكرية الأخيرة لتبرهن على صحة ذلك.¹

فمن مواجهة الدول وجيوشها النظامية إلى مواجهة والتصدي للانتفاضات الشعبية، تحولت مهام ووظائف الجيش الإسرائيلي بشكل متطرف، إلى مواجهة ما تسميه إسرائيل "انتفاضة الأفراد"،² التي لم تعد معها مبادئ استراتيجية نقل المعركة إلى أرض العدو وشن حرب خاطفة وسريعة قابلة للتطبيق، ابتداءً من انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000م، ليتكرس هذا التراجع في الحرب الأخيرة مع "حزب الله" في لبنان في عام 2006م، والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة خلال عام 2009/2008م و2012م في إطار ما عرف بعملية "الرصاص المصبوب"، و عملية "عمود السحاب"، والتي فشلت في تحقيق أهدافها وكسر شوكة المقاومة الشعبية.³

وكان من بين التأثيرات السلبية لانتفاضة الحجارة بين عام 1987-1993م، وانتفاضة الأقصى بين عام 2000-2008م على بنية الجيش الإسرائيلي،⁴ أن تحول هذا الجيش من جيش حربي نظامي يدافع عن حدود الدولة إلى شرطة قمع تمارس أبشع السلوكات لقمع الانتفاضة والتكيل بالمدينيين. الأمر الذي أضعف في النهاية من قدرات الجيش كقوة مقاتلة، وأدى إلى تراجعها عن أداء مهامه العسكرية لصالح مهام جزئية ومقسمة أدت إلى تراجع ثقة المجتمع الإسرائيلي في قدراته وإمكاناته، خاصة في إطار أزمة الثقة الداخلية بين القادة والجنود،⁵ وتزايد مظاهر "تسييس الجيش" و"عسكرة

¹ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 58.

² فادي نحاس، مرجع سابق، ص 144.

³ محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 60.

⁴ عدنان عبد الرحمن أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مرجع سابق، ص 11.

⁵ مريم الجمال، "ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2008م، من الموقع:

السياسة" والتي تعصف بالمستويين العسكري والسياسي في إسرائيل في إطار ما أصبح يعرف بالمفاضلة بين "دولة الجيش" و"جيش الدولة".¹

ولعلّ ذلك يبرز بشكل جلي في تخبّط المؤسسة العسكرية في قراراتها، ففي الوقت الذي وافقت فيه وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي على خلاصة لجنة "بن باست" التي تم تشكيلها في شهر جويلية 2005م والقاضية بتقليص مدّة الخدمة العسكرية وتقليص حجم الجيش بنسبة 20% في حدود عام 2007م. توصلت ورشة عمل عقدها هيئة الأركان في منتصف 2007م إلى عدد من الاستنتاجات المناقضة تماما لذلك، حيث انتهت هيئة الأركان في إطار سعيها إلى إعادة هيكلة الجيش وتأهيله إلى ضرورة زيادة عديده بدل تقليصه كما تقرر سابقا.

ففي إطار فشل الجيش وإخفاق الاستخبارات العسكرية، وافتقار القيادة السياسية كما العسكرية لرؤية واضحة حول كيفية التعامل مع الوضع الجديد وتهديداته، خاصة في إطار تغلب العبوات على الطائرات، وصعوبة تحديد العدو والهدف وغياب عقيدة اللأحرب والالاسلم، انهارت أسطورة "الجيش الذي لا يقهر"، وتراجعت مصداقية قبل مكانة المؤسسة العسكرية في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي.²

¹ عدنان عبد الرحمن أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مرجع سابق، ص ص 11- 60.

² عدنان عبد الرحمن أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مرجع سابق، ص ص 88- 97.

تتنمي إسرائيل إلى الدول الديمقراطية، إلا أنها تمارس في الواقع ديمقراطية إثنوية مشوهة، ترتبط في إطارها عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي بالمعطيات والظروف العسكرية قبل السياسية، ما يؤدي بالنتيجة إلى تعديات وانزياح الصلاحيات إلى خارج الإطار السياسي والمؤسساتي المكلف.

والتي تحمل بنيتها في طبيعتها عوامل إضعاف دور المؤسسات المدنية المشاركة في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي، فقد أدت كثرة الانقسامات والمساومات إلى عدم استقرار النظام السياسي وتسارع معدلات التداول على السلطة، ما أدى إلى إضعاف تأثير المؤسسة التشريعية أمام نظيرتها التنفيذية، ووضع هذه الأخيرة في أيدي قلة منتقدة. لتكتسب بذلك طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في إسرائيل صفة "الهرم المقلوب" الذي تقوم في إطاره المؤسسة العسكرية بصنع وصياغة استراتيجيات الأمن القومي بدل الاكتفاء بتنفيذها.

أدت فترة ما بعد الحرب الباردة رغم كثرة الإخفاقات والتجاوزات على الصعيد العسكري إلى تعميق اتجاهات الاندماج المدني-العسكري في إسرائيل، وتزايد أهمية ومركزية دور المؤسسة العسكرية باعتبارها الفاعل الأساسي وإن كانت ليست الفاعل الوحيد في عملية صنع القرار، حيث تظل مصالحها ضمن مصالح متعددة ومتعارضة لبقية الأطراف.

على أن دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية يستمد خصوصيته من خصوصية المشروع الصهيوني كمشروع إحلالي استيطاني واستعماري، يفرض بالضرورة إعطاء الأولوية للمؤسسة العسكرية قبل السياسية ويسمح في نفس الوقت بهيمنة الجيش على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي، وإن كانت هذه الهيمنة نسبية وتختلف من قرار إلى آخر باختلاف الظروف والمعطيات المتعلقة بطبيعة القرار، وشخصية النخب العسكرية والسياسية المشاركة في صياغته.

على الرغم من كثرة الإخفاقات والتجاوزات المسجلة والتي وإن أدت إلى تراجع مصداقية المؤسسة العسكرية، إلا أن ذلك لم يؤثر على مكانتها باعتبارها الضامن الوحيد والأساسي للأمن القومي الإسرائيلي كمحدد مركزي في تحديد تقاسم الأدوار بين المستوى السياسي ونظيره العسكري والذي حافظ على محوريته نظرا لطبيعة الوجود غير الشرعي للدولة من جهة وتعدد بيناتها الأمنية المحلية والإقليمية وحتى الدولية من جهة أخرى.

الخاتمة

لقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي انطلقنا منها والتي مؤداها أنّ الأهمية الوجودية لقضايا الأمن القومي في إطار الأوضاع الاستراتيجية الاستثنائية أدت إلى بلورة مفهوم فريد لدور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صنع استراتيجيات الأمن القومي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث هيمنت المؤسسة العسكرية على عملية صنع قرارات الأمن القومي وبلورة النظرية الأمنية الإسرائيلية وترسيخ الإعتقاد بمدى أهمية لا بل ومحورية القوة العسكرية باعتبارها الأداة الوحيدة لضمان بقاء إسرائيل ووجودها قبل ضمان أمنها القومي، الذي عادة ما يتم تعريفه في إطار الاستراتيجيات العسكرية النابعة من محورية وأهمية القوة والعامل العسكري في المشروع الصهيوني ككل.

ففي إطار بيئة أمنية محلية وإقليمية تتميز بفقدان الأمن والاستقرار، واستيلاء فكرة القوة على النخب الحاكمة، وعدم وجود ولا حتى إشارة واحدة إلى عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي في "القانون الأساس"، تحولت المؤسسة العسكرية باعتبارها المؤسسة الأقوى في إسرائيل إلى لاعب وطرف رئيسي في تقرير وصياغة سياسة إسرائيل في حالة الحرب كما في حالة السلم.

فقد لاحظنا من خلال ما تناولناه سابقاً أنّ تأثير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في الحياة السياسية لم يقتصر على كونها أداة فقط لتنفيذ استراتيجيات الأمن القومي التي يغلب عليها الطابع العسكري، وإنما تعداه إلى تقرير وصنع هذه الإستراتيجيات وتحديد أهداف القتال والحرب نيابة عن القيادة السياسية، فإسرائيل عاشت وتعيش في ظل ديناميات متغيرة واستثنائية جعلت وزن وتأثير ودور المؤسسة العسكرية والذي يعود إلى مرحلة ما قبل قيام إسرائيل كبير جداً، فليس هناك دولة يُعتبر فيها دور العسكريين أشد تعقيداً وأهمية أكثر من إسرائيل، وذلك بحكم كونها دولة صغيرة محاطة في الغالب بدول عربية معادية، تبعاً لذلك فقد أُجبرت على الاحتفاظ بقوات عسكرية قوية مقارنة بباقي دول الجوار. كما وأُجبرت على إعطاء الأولوية لأمنها القومي حيث يحتل الجانب العسكري منه، وخاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، المكانة المهيمنة في الذهنية الإسرائيلية، ويظهر كقاسم مشترك وأساسي لمختلف جوانب الحياة في إسرائيل، حيث أدى تصنيفه كحالة وجودية من جهة، وضعف المؤسسات السياسية الرسمية في التعامل بشكل مهني مع صناعة القرار السياسي من جهة ثانية، إلى أن يكون للمؤسسة المسؤولة عن الأمن دور محوري في إدارة الدولة وصنع استراتيجيات أمنها القومي.

وذلك لما تتمتع به المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من إمكانيات معلوماتية واستخباراتية تفتقر إليها المؤسسة السياسية، وقدرة قادتها على تكوين رؤية استراتيجية متكاملة، نظراً لتحررهم من ضغط الربح

والخسارة الحزبية وتمتعهم بدرجة عالية من البرغماتية مقابل الأيديولوجيا التي تغطي على تحركات الساسة وتصبغ قراراتهم بالجمود.

وتتفرد إسرائيل بمجموعة من السمات التي ميزتها عن سياسة بقية الدول وسلوكها تجاه أمنها القومي، فقد خاضت إسرائيل حروبا أكثر من أي دولة أخرى منذ إنشائها في العام 1948م ، وغيرت حدودها الجغرافية، ووسعتها وعدلتها عبر العقود الماضية بشكل وبوتيرة لم تضاهيها أي دولة أخرى في العصر الحديث. كما ولم تعتبر إسرائيل نفسها منذ إنشائها دولة عادية كباقي الدول، لا من حيث المكانة ولا من حيث الدور، وأسست أمنها القومي على فرضية ضرورة تفوقها العسكري على جميع الدول العربية، وعلى ضرورة أن تبقى الدولة الإقليمية الأقوى من جميع جيرانها، فرادى ومجتمعين.

فلا عجب والحال كذلك أن تحتل المؤسسة العسكرية المكانة الأهم ، والتي تفوق أهميتها بكثير أي مؤسسة أخرى في إسرائيل، وأن يحتل الجيش أهمية قصوى في نظر مجتمعه لا تضاهيها، بل لا تقترب منها، نظرة أي مجتمع آخر إلى جيشه.

ففي الوقت الذي تُعتبر فيه المؤسسة العسكرية في باقي الدول مكلفة بالدفاع عن الدستور والدولة والشعب، أي حفظ كيان الدولة وحماية سكانها من أي اعتداء سواء كان مصدره داخلي أو خارجي، فقد انفردت إسرائيل بظهور اتجاه العسكريين إلى الحياة السياسية كما زاد تدخل السياسيين في الجوانب العسكرية، انطلاقا من الطبيعة الخاصة للدولة العبرية باعتبارها الدولة الوحيدة التي ظهرت عن طريق الحرب والإحلال، لذلك تجاوز دور الجيش منذ اللحظة الأولى لوجوده الصلاحيات المعطاة للجيش الأخرى، وأصبح جهازا مدنيا وعسكريا في آن واحد.

إنّ طبيعة المشروع الصهيوني كمشروع إحلاي استيطاني أدت إلى تعريف تنامي الدور السياسي للمؤسسة العسكرية باعتباره ظاهرة طبيعية مبررة بالحالة الأمنية الناجمة عن تبني استراتيجية توسعية وعدوانية ترفض السلام بصفة مستمرة والتي تجد أصولها في العقيدة الصهيونية والتراث الثقافي اليهودي الذي يركز على أهمية القوة والقتال في تحقيق أهداف الصهيونية ويضفي أهمية كبيرة على القوة والنخب العسكرية في إدارة الصراع وصياغة استراتيجيات الأمن القومي.

وعليه فإنّ تصدر العسكر على الرغم من كثرة التجاوزات والإخفاقات المسجلة مؤخرا للمشهد السياسي في إسرائيل أمر مألوف في دولة تعتبر حصة الفرد فيها من ميزانية الأمن من أعلى النسب في العالم، ويخصص فيها أفراد المجتمع فترة زمنية ليست قصيرة من وقتهم لأمنهم القومي، لا تضاهيها، أو تقترب منها، أي دولة أخرى في العالم.

وعليه لا يبدو أنّ القرار السياسي في إسرائيل والذي يبدو أكثر التصاقاً بالعسكر في طريقه للتراجع في ضوء مايشاع عن التهديدات الوجودية الجديدة والمتشعبة التي أفرزتها فترة مابعد الحرب الباردة، وهي جميعاً مؤشرات تفتح المجال للتأكيد بأن السنوات القادمة ستشهد اتساعاً لرقعة سطوة المؤسسة العسكرية في التمدد رويداً رويداً داخل دوائر صنع القرار الإسرائيلي، وسيزداد ذلك كلما تقدم ساسة طارئون على الحلبة السياسية في إسرائيل، وازداد تغلغل المؤسسة العسكرية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي باتساع الدور المدني للجيش وعسكرة الاقتصاد والسياسة الإسرائيلية.

فقد أثبتت بعض المحطات التي جرى تناولها أنّ الجيش الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية يملك صلاحية واقعية في بعض الأحيان لاتخاذ قرارات من دون العودة للمستوى السياسي ولو أدى ذلك إلى تورط الساسة فيما لايرغبون فيه.

قد تستغل المؤسسة العسكرية المكانة التي تتمتع بها خدمة لمصالح جماعية خاصة بالمؤسسة في خذ ذاتها، إلا أنّ ذلك لن يكون على حساب الأمن القومي الإسرائيلي ومتطلباته والتي يبدو أنّها المحدد أو المتغير المفصل الذي ينظم تقاسم الأدوار بين المستوى العسكري ونظيره السياسي ولو كان ذلك على حساب هذا الأخير.

إنّ هيمنة المؤسسة العسكرية على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي ليست هيمنة كلية وشاملة تؤدي إلى تغييب وإلغاء باقي الأطراف المشاركة في عملية صنع القرار باعتبارها عملية معقدة ومتشعبة، بل تظل هذه الهيمنة على الرغم من شواهدا ودلائلها التي لا تعد ولا تحصى نسبية وتتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة القرار الذي يجري اتخاذه والقوة النسبية للمؤسسة العسكرية وباقي الأطراف والمؤسسات المشاركة في العملية.

حيث أنّ تعريف وتحديد دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي وتأثير ذلك على دور المستوى السياسي ومؤسساته لا بد أن يتم تناوله وفهمه بالإنطلاق من نقطة محورية، ألا وهي طبيعة المشروع الصهيوني ودور العامل العسكري فيه منذ طرحه كفكرة والتي عرّفت هذا الدور باعتباره ضرورة يقبل بها السياسيون قبل العسكريون قبل أن تكون هيمنة بالمعنى الحرفي لمصطلح الهيمنة، حيث يبدو أنّ السياسيين والعسكريين في إسرائيل وفي إطار تماهي وتلاشي الحدود بين المؤسسة العسكرية ونظيرتها السياسية والاندماج السياسي العسكري اللامحدود يدركون جيداً أنّ ترك الحرية للمؤسسة العسكرية للعمل وللنشاط إن كان على الصعيد العسكري أو غير العسكري ومنحها دور خاص وفريد يرتبط بخصوصية المشروع الصهيوني وبقاء وجود إسرائيل قبل إرتباطة بأي اعتبار آخر، وإن

كانت المصادقية التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في إطار فترة ما بعد الحرب الباردة قد تراجعت بشكل متزامن مع تعمق وتشعب دورها الذي يستلزم احتفاظها بمكانتها حفاظا على الوجود الإسرائيلي الذي يتحدد في إطار المنظور الصهيوني للأمن القومي واستراتيجياته كمفهوم عسكري قبل أن يكون سياسي.

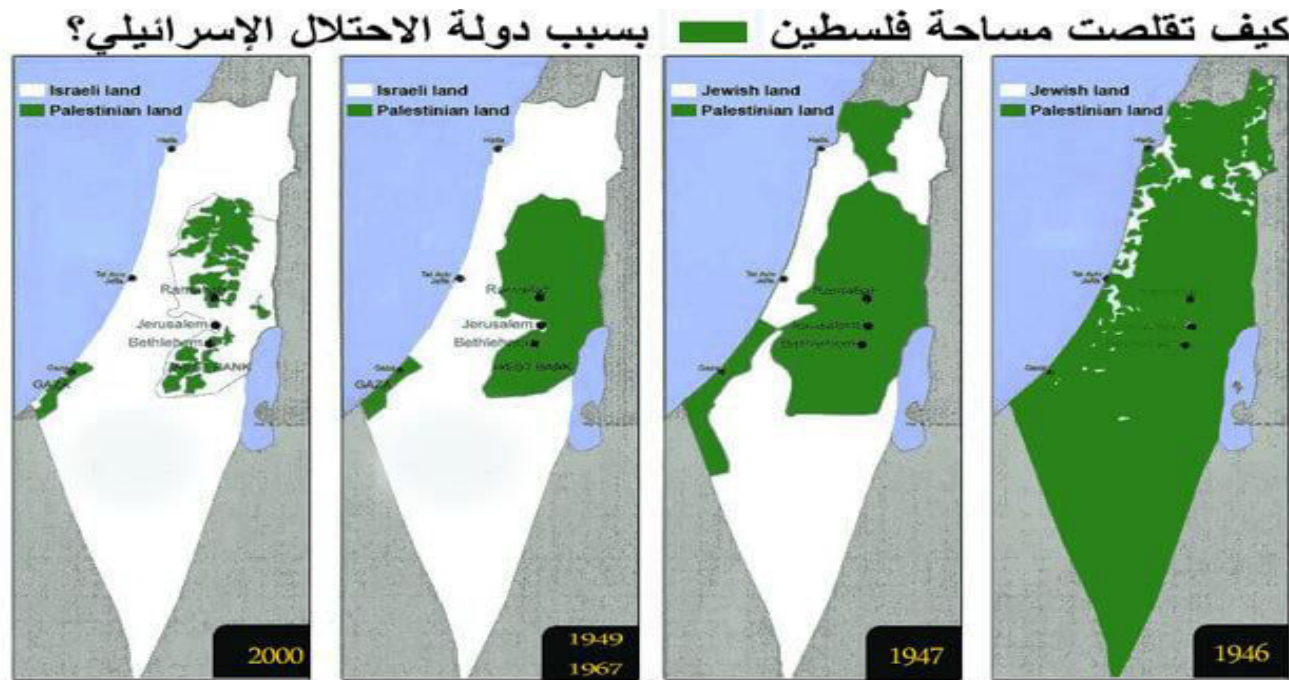
الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة مشروع إسرائيل الكبرى



المصدر: تاريخ الإطلاع: 2017/05/05م. https://mmeabed.blogspot.com/2013/09/blog-post_74.html

الملحق رقم (02): التوسع في الاستراتيجية الاسرائيلية (تناسب المساحة مع القوة العسكرية النسبية للطرفين)



qoll.net/archives/author/souad

المصدر: تاريخ الإطلاع: 2017/05/05م.

الملحق رقم 03: الموازنة العسكرية الإسرائيلية 2000-2012م

السنة	الموازنة (بالمليون شيكل)	الموازنة (بالمليون دولار)
2000	39,587	9,709
2001	41,788	9,936
2002	48,957	10,333
2003	46,350	10,191
2004	43,988	9,814
2005	45,739	10,192
2006	49,546	11,118
2007	49,202	11,977
2008	51,328	14,306
2009	48,921	12,440
2010	50,921	13,641
2011	53,502	14,953
2012	60,000	15,944

المصدر: محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 45.

الملحق رقم 04: الدعم العسكري المعتمد في الميزانية الأمريكية لـ "إسرائيل" خلال 1949-2012م

بالمليون دولار

السنة	الدعم العسكري	السنة	الدعم العسكري	السنة	الدعم العسكري
1996-1949	29,014.9	2002	2,040	2008	2,380
1997	1,800	2003	3,086.4	2009	2,550
1998	1,800	2004	2,147.3	2010	2,775
1999	1,860	2005	2,202.2	2011	3,000
2000	3,120	2006	2,257	2012	3,075
2001	1,975.6	2007	2,340	2013	3,100
المجموع			67,423.4		

المصدر: محسن صالح، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مرجع سابق، ص 49.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- القرآن الكريم.

ب- الموسوعات

1/ الجاسور ناظم (عبد الواحد) ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2008م.

2/ الكيالي (عبد الوهاب) ، موسوعة السياسة، الجزء01، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990م.

3/ الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، الجزء03، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981م.

4/ المسيري (عبد الوهاب)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد 04، ط1، دار الشروق، مصر، 1999م.

5/ داود (نبيلة)، الموسوعة السياسية المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995م.

6/ غرانوت (عودد) ، الموسوعة العسكرية الإسرائيلية "6" سلاح الاستخبارات الاسرائيلي، تر: دار الجليل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1988م.

ج- المعاجم

1/ العلي صالح (صالح)، الشيخ سليمان الأحمد (أمنية) ، المعجم الصافي في اللغة العربية، ب د ن، الرياض، 1981م.

2/ ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار الحديث، القاهرة، 2003م.

3/ زيتون (وضاح)، المعجم السياسي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م.

4/ مصباح (عامر) ، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009م.

د- الكتب العربية والمترجمة:

1/ ابن مائير (يهودا) ،العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل ،تر: الرز (مصطفى) ، المركز العربي للنشر والترجمة والدعاية، القاهرة، 1996م.

2/ أبو رمان (محمد) ، هنية (حسن)، الإستراتيجية الإسرائيلية والبدائل الفلسطينية، ب د ن، الأردن، ب س ن.

- 3/ أبو عامر عدنان(عبد الرحمن) ، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ب س ن.
- 4/ أبو عامر عدنان (عبد الرحمن) ، مراكز البحث العلمي في إسرائيل السياسات، الأهداف، التمويل، مركز نماء للبحوث والدراسات، غزة، 2013م.
- 5/ أحمد محمد سالم (أمنية) ، دور الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي، المكتب العربي للمعارف، مصر، ب س ن.
- 6/ آر .يارغر (هاري)، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تر: محرز راجح (علي) ، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2011م.
- 7/ الأقداحي هشام (محمود) ، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009م.
- 8/ البرغوثي بشير(شريف) ، إسرائيل عسكر وسلاح، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1958م.
- 9/ الجبصي (عبد الحليم) ،المؤامرة الصهيونية على غزة المحرقة بين مكر التخطيط ووحشية التنفيذ، ط1، دار الكتاب العربي، سوريا، 2010م.
- 10/ الجدبة (فوزي) ، حرب عام 1948م وقيام دولة إسرائيل (دراسة في الجغرافيا السياسية)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008م.
- 11/ الجندي (كريم) ، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011م.
- 12/ الزبيدي فوزي (حسن) ، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي، مركز المنظار للتدريب والدراسات الإستراتيجية، دبي، 2015م.
- 13/ السيد حسين (عدنان) ،التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989م.
- 14/ الغالبي محسن منصور (طاهر) ، صبحي وائل محمد (إديس) ، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007م.
- 15/ الفتلاوي سهيل (حسين)، جذور الحركة الصهيونية، دار وائل للنشر، عمان، 2002م.
- 16/ الكيلاني (هيثم) ، الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل، ط1، دار الشروق، بيروت، 1997م.

- 17/ اللوح عبد الله (أحمد) ، أبو بكر مصطفى (محمود)، البحث العلمي تعريفه-خطواته-مناهجه-المفاهيم الإحصائية، الدار الجامعية، ب ب ن، 2002م.
- 18/ المصري (محمد) ، نظرية الأمن الإسرائيلي، دنيا الوطن، غزة، 2009م.
- 19/ المغازي فؤاد إبراهيم (أحمد) ،العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي: دراسة إحصائية استشرافية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ب س ن.
- 20/ المسيري عبد الوهاب (محمد) ، الأيديولوجية الصهيونية دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982م.
- 21/ المسيري (عبد الوهاب) ، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002م.
- 22/ آلون (يغال)، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، تر: سعيد (عثمان) ، ط1، دار العودة، بيروت، 1971م.
- 23/ أورين ب. (ميشيل) ، ستة أيام من الحرب حزيران 1967م وصناعة شرق أوسط جديد، تر: الشهابي (إبراهيم)، ط1، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2005م.
- 24/ اوين (روجر)، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط، تر: علوب (عبد الوهاب) ، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004م.
- 25/ بريجر (بيدرو) ،الصراع العربي-الإسرائيلي مئة سؤال وجواب، تر: صالح (إبراهيم) ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012م.
- 26/ تدمور (إيريز)، إيرئيل (سيغال)، النكبة الهراء، تر: إسرائيل بالعربية وكتابة المحتوى، ب د ن، إسرائيل، ب س ن.
- 27/ جارودي (روجيه)، الأساطير المؤسسة للسياسية الإسرائيلية، تر: هشام (محمد) ، ط4، دار الشروق، القاهرة، 2002م.
- 28/ جامع (نبيل)، العرب وإسرائيل والقنبلة الذرية ماذا نحن فاعلون، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001م.
- 29/ حلاق عبد الله (رشيد) ، الصهيونية تحكم العالم، ط1، مكتبة الرسالة، بيروت، 1993م.
- 30/ حمدان (بدر) ، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (3): دور منظمة الهاغاناه في إنشاء إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، 2016م.

- 31/ حمدونه رأفت (خليل) ، تعاظم القوة العسكرية لإسرائيل لن يحميها من الإنهيار، مركز الأسرى للدراسات والأبحاث الإسرائيلية، فلسطين، 2016م.
- 32/ حنا مسعد (بولس)، همجية التعاليم الصهيونية، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1983م.
- 33/ حيارني (يوسف) ، التخطيط القومي في إسرائيل استراتيجيات الإقصاء والهيمنة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، فلسطين، ب س ن.
- 34/ حيدر (رندة) ، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015م.
- 35/ خضر (خضر)، مفاهيم أساسية في علم السياسة، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011م.
- 36/ رابكن. م (ياكوف) ، المناهضة اليهودية للصهيونية، تر: دعد قناب (عائدة) ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م.
- 37/ سيبوتي (غابرييل) وآخرون، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ضد حماس وحزب الله، تر: أبو عامر (عدنان)، ط1، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2011م.
- 38/ شاش (طاهر) ، استراتيجية إسرائيل الجديدة، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008م.
- 39/ شوفاني (الياس) ، إسرائيل في خمسين عام المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 01، ط1، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، 2002م.
- 40/ شوفاني (الياس)، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 02 ، ط1 ، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، 2002م.
- 41/ شوفاني (الياس) ، إسرائيل في خمسين عام المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، الجزء 03، ط1، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، 2003م.
- 42/ شيت خطاب (محمود)، العسكرية الإسرائيلية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968م.
- 43/ صالح (محسن)، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013م.
- 44/ صالح (محسن) ، صناعة القرار الإسرائيلي والآليات والعناصر المؤثرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ب س ن.
- 45/ طشطوش هايل (عبد المولى) ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2012م.

- 46/ عبد الحي (وليد) ، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015م.
- 47/ عبد الدائم (عبد الله)، نكبة فلسطين عام 1948م، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1998م.
- 48/ عبد العالي (عبد القادر) ، التصدّعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001م.
- 49/ عبد الهادي (جمال) ، قراءة في فكر علماء الإستراتيجية كيف تفكر إسرائيل، دار الوفاء، دمشق، 2007م.
- 50/ عقيل حسين (عقيل) ، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.
- 51/ عودة (جهاد) ، مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ب س ن.
- 52/ غازي (حسين) ، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م.
- 53/ فرج أحمد زكريا (محمد) ، حرب 1948 ونكبتها، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010م.
- 54/ فهمي عبد القادر (محمد) ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط2، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2013م.
- 55/ قطيش حامد (نواف) ، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، ط1، دار الرابية للنشر والتوزيع، عمان، 2009م.
- 56/ محارب (محمود) ، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013م.
- 57/ محارب (محمود) ، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011م.
- 58/ محمود السيد محمود (دلال) ، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية دراسة مقارنة لما بعد حربي أكتوبر 1973 ويونيو 2006، الجزء 01، المكتب العربي للمعارف، مصر، ب س ن.
- 59/ محمود حسان (فتحي)، سيد يوسف (فاطمة)، بنية القوة العسكرية الإسرائيلية ومصادر تمويلها، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ب س ن.

- 60/ محمود عطا (عبد الخبير) ،الدور السياسي لأحزاب الدينية في المشروع الصهيوني قضايا المستقبل وتحديات الأمن القومي العربي والإسلامي، ط1، مركز دراسات العالم الإسلامي، مصر، 1993م.
- 61/ مخادمة (ذياب) ، الدويك (موسى)، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ب س ن.
- 62/ مزاحم هيثم (أحمد) ، حزب العمل الإسرائيلي 1968-1999، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2001م.
- 63/ منصور (كميل) وآخرون ، دليل إسرائيل العام 2011 ، ط 1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2011م.
- 64/ نيّوف (صلاح) ،مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك، ب س ن.
- 65/ والت (ستيفن) ، ميرشايمر (جون) ،اللوبي الصهيوني والسياسة الخارجية الأمريكية ، تر: باسل (أنطوان) ، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009م.
- 66/ وليد محمود (خالد)، آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ب س ن.
- 67/ يسرائيل (طال) ، أمن إسرائيل في الثمانينات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981م.
- هـ-المقالات (المجلات والجرائد):
- 1/ الحربي سليمان (عبد الله) ، "مفهوم الأمن مستوياته، صيغه، وتهديداته، (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008م.
- 2/ الحيايي نزار (إسماعيل) ، حميد ياسين (عمار) ، "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، مجلة دراسات دولية، العدد 56، جامعة بغداد، ب س ن.
- 3/ الخالدي (وليد) ،"بناء الدولة اليهودية، 1897-1948: الأداة العسكرية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 10، العدد 39، 1999م.
- 4/ الشراوي حامد (فواز) ، "السكان اليهود في فلسطين دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من ق 20" ،مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد15، العدد 02 ،فلسطين، 2007م.
- 5/ الشهواني هاشم حسن (حسين) ،"مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 08، ب س ن.

- 6/ العلوي محمود (جمال الدين) ،"الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 05، ب س ن.
- 7/ العمري زايد بن محمد (حسن) ، "مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي"، مجلة الدفاع الجوي، العدد 03، المملكة العربية السعودية، 2010م.
- 8/ المسيري (عبد الوهاب) ، "الصهيونية في مائة عام"، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد 27، 2011م.
- 9/ الهلالي (نشأت) ، "الأمن الجماعي" ، مجلة مفاهيم، العدد 09، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مصر، 2005م.
- 10/ جبار علي عبد الله (جمال الدين) ، "أضواء على حقيقة الهجرة اليهودية إلى فلسطين 1948-1989"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 02، جامعة الكوفة، 2008م.
- 11/ جرابسي (برهوم) ،"تشتت الخارطة السياسية الإسرائيلية: العوامل والتأثيرات"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 69، ب س ن.
- 12/ حتوش (محمد)،" الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، مجلة الفكر، العدد 10، ب س ن.
- 13/ رشيد حسن (هيفاء) ،"الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نموذجاً"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كركوك، ب س ن.
- 14/ شلحت (أنطوان) ، ضاهر (بلال) ،"الفكر الأساس في السياسة الإسرائيلية عسكرياً!"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 61، ب س ن.
- 15/ ضاهر (بلال) ، "العسكر يحكمون إسرائيل!"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 126، 2008م.
- 16/ عايد (خالد)، "العسكر والسياسة في إسرائيل نحو مقاربة عربية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 63، 2005م.
- 17/ غالم (عبد الله) ، تيمجدين (عمر) ، "أثر استراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2014م.
- 18/ فرج إبراهيم محمود (حبيب) ،"أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي منذ (2000، 2009م)"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 18، العدد 02، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، فلسطين، 2010م.
- 19/ فريجة (أحمد) ، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016م.

20/ نوري (أحلام) ، " تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 04، 2011م.

و-التقارير:

1/ إبراهيم (طارق)، إسرائيل والمليشيات العميلة من التوريط المنظم إلى التخلي المدروس، وزارة الإعلام، لبنان، 2001م.

2/ البحراوى (ابراهيم) وآخرون، استراتيجية اسرائيل 2028م دراسة تحليلية، ب د ن، مصر، ب س ن.

3/ الجيش الإسرائيلي، استراتيجية الجيش الإسرائيلي، تر: أبو عامر عدنان (عبد الرحمن) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015م.

4/ نحاس (فادي) ، المشهد الأمني-العسكري انخفاض التهديدات العسكرية وتزايد في الأنشطة المعادية المتعددة، تقرير "مدار" الاستراتيجي، 2016م.

ز-الدراسات غير المنشورة:

1/ أبوظبية حسن عبد الله (يوسف) ، "تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905-1948م)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.

2/ الجيش محمد إسماعيل (محمد) ، "الأوضاع الداخلية في إسرائيل وأثرها على حرب 1967م"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008م.

3/ الضبيعان الشراري بن بشير (سالم) ، "صراع الدور وعلاقته بالسلوك الإداري لمديري التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، ب س ن.

4/ العبد درويش الحمص (وائل) ، "البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي 1991-2000" ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2010م.

5/ العساف (بيان) ، "انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005م.

- 6/ المومني محمد حسين (محمد)، "دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي"، دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009م.
- 7/ الياحي بن حيران بن محمد (هادي)، "الدور الأمني لعمد الأحياء وعوامل تفعيله دراسة مسحية على مدينة الرياض"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية، المملكة العربية السعودية، 2006م.
- 8/ باهي (سمير)، "تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011م.
- 9/ بلال إبراهيم صالح (محمد)، "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010م.
- 10/ بن قاصير (موسى)، "البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008م.
- 11/ بوكعباش (طارق)، "التحالف بين التيار البروتستانتي المتطرف واللوبي الصهيوني اليهودي وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الصهيوني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006م.
- 12/ تباري (وهيبة)، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة "ظاهرة الإرهاب"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014م.
- 13/ تيسير خليل العارضة (ريم)، "جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي"، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في القانون، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007م.
- 14/ حوادسي (سمية)، "العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014م.
- 15/ ديب (سميح)، "الأيدولوجية الصهيونية والعنف الصهيوني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة دمشق، 1986م.

- 16/ ديب سعيد خلف (نصر الدين) ، "دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي (السلطة الفلسطينية ولبنان - نموذجاً) 2000-2009"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2012م.
- 17/ دير (أمينة) ، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا (دراسة حالة دول القرن الإفريقي)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2014م.
- 18/ روبين عبد العزيز أبو خضرة (إيمان) ، "المنظمات العسكرية والأمنية الصهيونية في فلسطين (1897-1920)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م.
- 19/ شبيب منيب (عبد الرحمان) ، "نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والإقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (1991-2002)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة فلسطين، 2003م.
- 20/ شوقي (عرجون)، "المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007م.
- 21/ صوافطة (تحرير) ، "سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015م.
- 22/ طيفور (بلخضر) ، "أبعاد التموجات الاستيمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، جامعة سعيدة، 2013م.
- 23/ عبد الله محمد عبد الجليل (إنعام) ، "تأثير بنية النظام السياسي على العلاقات المدنية العسكرية دراسة حالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013م.
- 24/ معمري (خالد)، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008م.

25/ مهاني أكرم فضل (علي)، "العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918-1936م"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م.
26/ نويران الفاعوري عواد (أحمد)، "التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006م-2012م)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011م.

ح-أوراق عمل:

1/ المصري (هاني)، "القضية الفلسطينية... قراءة في الخيارات والبدائل الاستراتيجية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر السنوي الأول: "القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإسرائيلية، فلسطين، 2012م.

ط-مواقع الأنترنت:

- 1/ ابحيص (حسن)، "آفاق الأمن الإسرائيلي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2007م، من الموقع:
www.Aljazeera.net تاريخ الإطلاع: 2016 /12/15م
- 2/ إبراهيم (أمير)، "عقل العدو... دوائر صناعة القرار الإسرائيلي"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 2016م، من الموقع:
Pss.elbadil.com تاريخ الإطلاع: 2017/04/14م
- 3/ الجبوري عبد الوهاب (محمد)، "دور أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي (تصفية القيادات الفلسطينية نموذجاً)"، دنيا الوطن، 2008م، من الموقع:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/09/18/56410.html تاريخ الإطلاع: 2017/03/31م
- 4/ الجمال (مريم)، "ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2008م، من الموقع:
www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع: 2017/04/27م
- 5/ الجندي (كريم)، "صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011م، من الموقع:
www.nama-center.com/ActivitieDatials- تاريخ الإطلاع: 2017/04/16م
aspx?ID=30520
- 6/ الحساينة تيسير (علي)، "مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي" جامعة الأزهر غزة، 2011م، من الموقع:

- تاريخ الاطلاع: 2017/ 01/ 04م
k_astal.com
- 7/ أيزنشتات (مايكل)، بولوك (ديفيد) ، " اختبار الثورات كيف تستفيد الولايات المتحدة من تحالفها مع اسرائيل"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2012م، من الموقع:
www.washingtoni.stitute.org تاريخ الاطلاع 2016/12/27م
- 8/ جابر (شيماء) ، "من قلب الكيان الصهيوني...الجيش الإسرائيلي وصناعة أمة الشركات الناشئة"، 2015م، من الموقع:
http://www.arageel2.com/2015/03/israel-army-and-the-startup-nation.html
تاريخ الإطلاع: 2017/03/15م
- 9/ حاجاي (العيد)، "كيف يعمل قضاء الجيش الإسرائيلي كدرع للاحتلال"، مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2016م، من الموقع:
https://www.opensocietyfoundations.org تاريخ الاطلاع: 2017/04/27م
- 10/ خضر (عباس) ،"الأمن القومي الإسرائيلي نظرياته ومستوياته"، مركز الوعي للدراسات والتدريب، فلسطين، 2003م، من الموقع:
http:// drabbass.word press .com تاريخ الإطلاع: 2016/11/09م
- 11/ خلف موسى (حسين) ، "محددات سياسية للأمن القومي الإسرائيلي في ضوء الثورات العربية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ب ت ن، من الموقع:
democraticac.de تاريخ الإطلاع: 2016/11/15م
- 12/ سنور (دانيل) ، سينجر (ساول) ، " قصة معجزة إسرائيل الاقتصادية"، تقرير واشنطن، 2010م، من الموقع:
http://www.anntv.tv تاريخ الإطلاع: 2017/03/15م
- 13/ سويلم (حسام)، "الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها"، شبكة الجزيرة العالمية، 2004م، من الموقع:
www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع: 2016/12/26م
- 14/ عبد الحي (وليد) ، "التحديات الاستراتيجية للفكر الصهيوني"، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012م، من الموقع :

- www.studiesaljezeera.net تاريخ الإطلاع : 25 /12 /2016م
- 15 / غالب (غادة) ، "أقوى 10 جيوش في الشرق الأوسط"، المصري اليوم لايت، 2014م، من الموقع:
- Lite.almasryalyoum.com تاريخ الإطلاع: 2017/02/07م
- 16 / فيشمان (أليكس) ، "دبلوماسية إسرائيل العسكرية"، الشرق الأوسط الإخبارية، ب س ن، من الموقع: تاريخ الاطلاع: 2017/04/01م
- https://www.i24news.tv/ar/middle-east/103274-160218-
- 17 / يونس عبد الله (محمد) ، "أثر العلاقات المدنية العسكرية على السياسة الدفاعية الإسرائيلية"، مؤسسة الأهرام، 2016م، من الموقع:
- www.siyassa.org.eg/NewsQ/2616.aspx تاريخ الاطلاع: 2017/04/16م
- 18/ https://mmeabed.blogspot.com/2013/09/blog-post_74.html
- تاريخ الإطلاع: 2017/05/05م.
- 19/ qoll.net/archives/author/souad تاريخ الإطلاع: 2017/05/05م
- ثانيا: باللغة الانجليزية:

A-Books

- 1/ A.Sayegh (Fayez), **Zionist colonialism in Palestine**, Research center Palestine liberation organization, Palestine, 1965.
- 2/ Alon (Yigal), **Conceptual Frame work A New National Security vision for Israel security vision for Israel's 75th year**, The Rent Institute, Israel, 2013.
- 3/ Badakhshani (Ofra), **Globalization : The end of state sovereignty ?**, Free university of Amsterdam, Amsterdam, w p d.
- 4/ Green Matthew (John), **The Israeli Defense Forces:an organizational Perspective**, , Naval postgraduate school, Monterey, California, 1990.
- 5/ Paz (Alon), **transforming usrael's security establishment**, the Washington institute for near east policy, Washington, 2015.
- 6/ Peri (Yoram), **The Israeli Military and Israel's Palestinian Policy**, Institute of Peace, United States, 2002.
- 7/ shahak (Israel), **the zionist plan for the midle east**, TNC, Israel, 1982.
- 8/ Weinraub (Alan), **The Evolution of Israeli Civil-Military Relations :Domestic Enablers and The Quest For Security**, Naval postgraduate school, Monterey, California, 2009.
- 9/ Zeshem (Mati), **Israel's National Security Strategy: Past and Future Perspectives**, US Army War College Carlisle Barracles, Bensus Ivaania, 1998.

B-Periodicals

1/ Freilich (Cluck), "Israeli National security strategy Policy and Decision Making", **Modular Seminar** ,Spring 2007.

2/ Ku (Julian), yoo (John)," Globalization and sovereignty", **Berkeley Journal of International Law**, volume31/ Issue 01, 2013.

3/ Rodman (David), "Israel National security Doctrine an Introductory overvrien", **Middle East Review of International Affairs**, vol.5 no.3 (September 2001).

C-Reports:

1/ Hermann (Tamar) and others, **The Israeli Democracy, Index 2013 The Israeli Democracy**, Institute (R.A), Israel, 2013.

D-Unpublished studies:

1/ Civcik (Zeynep) , "**the Israeli security policy: changes and continuities**", A Partial Fulfillment of The requirements For The Degree of Master of science in the Department of International Relations, The Graduate School OF Social Sciences of Middle East Technical University,Turkey, December 2004.

2/ Rahbek-clemmensen (Jon), "**Beyond 'the Soldier and the state- The Theoretical Framework of Elite Civil-Military Relations** ", Dissertation submitted to the Department of International Relations at the London School of Economics and political science for the Degree of doctor of Philosophy, London school of Economics and Political science, London, August, 2013.

E-Web sites :

1/ Maor(Moshe)," **istael studies an an thology the history of zionism, a project of the American-sraeli cooperative entre prise**", 2009,from: www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/asdf/text/maor-html visited:27 -12-2016

ملخص الدراسة

1- ملخص الدراسة باللغة العربية:

يتعلق موضوع الدراسة أساساً بدراسة طبيعة دور المؤسسة العسكرية في صنع استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي، حيث يكتسب موضوع العلاقات المدنية-العسكرية ودور الجيش في بناء الدولة وفي صناعة القرار السياسي أهمية خاصة، ويعتبر **هارولد لاسويل** أول من تناول الموضوع بطرحه لمصطلح **دولة القلعة**، وقد تمثلت الفكرة الأساسية التي طورها **لاسويل** في أنّ وجود الدولة في حالة حرب شبه دائمة، قد يؤدي إلى تغلغل القيم العسكرية في بنية النظام ككل، ما قد يؤدي إلى هيمنة الجيش على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي أو على الأقل تحكمه فيها.

وذلك ما انتهينا إلى إثبات صحته في دراستنا، حيث تقدم حالة الدولة الإسرائيلية فيما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار نموذجاً فريداً، فقد أدت الأوضاع الاستراتيجية الاستثنائية والمتعلقة أساساً بطبيعة نشأة الدولة في إطار المشروع الصهيوني كمشروع استيطاني إحلالي واستعماري، وحجم التحديات والتغيرات الجيوستراتيجية في إطار فترة ما بعد الحرب الباردة إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي في إطار اكتساب الأمن القومي الإسرائيلي قيمة وجودية أدت إلى اختزال مضمون استراتيجياته في إطار الاستراتيجيات العسكرية التي تترجم مكانة ودور العامل العسكري في المشروع الصهيوني منذ طرحه كفكرة.

والواقع أنّ دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية يستمد خصوصيته من خصوصية المشروع الصهيوني، والذي يفرض بالضرورة إعطاء الأولوية للمؤسسة العسكرية قبل السياسية ويسمح في نفس الوقت بهيمنة الجيش على عملية صنع استراتيجيات الأمن القومي في إطار اندماج البنى السياسية والعسكرية وتماهي الحدود بين المستوى السياسي ونظيره العسكري، وإن كانت هذه الهيمنة نسبية وتختلف من قرار إلى آخر خاصة في إطار تراجع مصداقية المؤسسة العسكرية وقدرتها على التعامل مع التحديات التي تفرضها البيئة الأمنية الشرق أوسطية في إطار فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل متزامن مع تعمق وتشعب دورها الذي يستلزم احتفاظها بمكانتها حفاظاً على الوجود الإسرائيلي.

2- Abstract:

The subject of this research is to study the nature of the role of the military institution in setting Israeli national security strategies. In fact, the theme of civil-military relationships is of particular importance in classical and contemporary political literature which is full of theoretical and compared-analyses studies since **H. D. Lasswell** opened the field to study the relationship between the military institution and its political leaders.

The main idea developed by **Lasswell** was that the State being in a semi-permanent state of war may lead to the penetration of the military values into the whole structure of the regime at the expense of political and civil values. This may lead to the hegemony of the army onto the operation of making national security strategies or, at least, to commending it.

This is what we have concluded to in our study. The case of the Israeli State is a good example where the military institution plays a role in the decision-making operation. The exceptional situation in Israel relating to the nature of the Zionist project, which is a colonization one, and the geostrategic changes in the post-cold-war era, this exceptional situation has led to the hegemony of the military institution on the operation of national security strategy making in the context of expansion of the civil role of the army and the militarization of the economy based on the military nature of the Zionist society and the existential value of the national security being a central determinant of role sharing between the political level and the military one.

Due to the multiple failures and abuses, this hegemony is characterized by disruption and differs from one decision to another according to the circumstance, data and the nature of the decision itself; because the military institution is not the only actor even if it is the main one in the operation of decision-making whose interests remain multiple and opposite to those of other parties.